



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم: الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: نقدي بنكي

دور ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة بلدية الوادي (من سنة 2019 إلى سنة 2022)

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن موسى بشير

إعداد الطالب:

سليمان الأزهر

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	دكتور بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مصباحي الأمين
مناقشا	دكتور بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	شكة عبد الله
مشرفا ومقررا	دكتور بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	بن موسى بشير

السنة الجامعية: 2024/2023 م



قال تعالى

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ

وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ

لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ

ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ {

[سورة الحجرات : 13]

إلى من كان لي سنداً وعوناً عند الشدائد طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي

حياتي

أبي العزيز

إلى القلب المعطاء والصدر الحاني

أمي الحبيبة

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين

إخواني وأخواتي

إلى زوجتي، رفيقة دربي وشريكة حياتي.

إلى من حلت بركة وجودهم في حياتي، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري، أهدي

هذا البحث، لبناتي: سيدرا، بيلسان، أسينات، نور الايمان.

إلى الأصدقاء الأوفياء، الذين ما انفكوا يوماً عن تقديم العون والمساعدة والدعم لي في

أحلك الظروف.

إلى كل من ساعدني ولو بحرف في حياتي الدراسية

إلى هؤلاء جميعاً: أهديكم هذا العمل

شكراً واحترافاً

الحمد لله الذي أبدع كل شيء خلقه

والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الذي أرسله الله تعالى هادياً وبشيراً لجميع الأمم

انه لمن دواعي سروري بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل المتواضع أن أتوجه بالتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى أستاذي الفاضل الدكتور/ بن موسى بشير الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، حيث قدم لي كل النصيح والإرشاد طيلة فترة الاعداد، فله مني فائق التقدير والشكر. والشكر والعرفان الى كل من كان له الفضل عليا وساعدني من رؤساء مصلحة الميزانية ومصلحة التجهيز والديوان رئيس البلدية الى كل موظفي بلدية الوادي وعلى رأسهم رئيس البلدية السيد/ خليفة جميل. وكل الشكر والعرفان الى السيد/ حوه الطاهر مدير البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي.

وكذا السيد / طهراوي بشير بن خليفة مدير متوسطة حوينق عبد الكريم. وكل الشكر لأساتذة وطلبة قسم العلوم الاقتصادية الذين ساعدونا ولو بنصيحة من قريب أو بعيد.

وكما أشكر أعضاء اللجنة على مناقشة هذا العمل وتصويبه.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
III	الاهداء
IV	شكر وعرهان
V	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	ملخص
أ-هـ	المقدمة
الفصل الأول الإطار العام لميزانية البلدية	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية ميزانية البلدية
8	المطلب الأول: تعريف ميزانية البلدية وخصائصها
13	المطلب الثاني: مبادئ ومضمون ورصيد ميزانية البلدية
22	المبحث الثاني: اجراءات اعداد ميزانية البلدية
22	المطلب الأول: تحضير ميزانية البلدية
23	المطلب الثاني: تنفيذ ميزانية البلدية
27	المطلب الثالث: الرقابة على ميزانية البلدية
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني آليات ميزانية البلدية وبرامج التنمية المحلية	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

37	المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وخصائصها
41	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التنمية المحلية
43	المبحث الثاني: ميزانية البلدية بين برامجها التنموية ومجالات التنمية المحلية
43	المطلب الأول: ميزانية البلدية وبرامج التنمية المحلية
47	المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية
51	خلاصة الفصل
الفصل الثالث (دراسة تطبيقية) فعالية ميزانية البلدية في دفع عجلة التنمية المحلية لبلدية الوادي للفترة 2019-2022	
53	المبحث الأول: لمحة حول بلدية الوادي
53	المطلب الأول: تعريف بلدية الوادي
58	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية الوادي
67	المبحث الثاني: علاقة ميزانية بلدية الوادي بالتنمية المحلية
67	المطلب الأول: إيرادات ميزانية بلدية الوادي للفترة 2019-2022
72	المطلب الثاني: نفقات ميزانية بلدية الوادي للفترة 2019-2022
80	المبحث الثالث: مشاريع التنمية المحلية لبلدية الوادي للفترة 2019-2022
80	المطلب الأول: مساهمة المخطط البلدي للتنمية (PCD) في مشاريع التنمية المحلية لبلدية الوادي 2019-2022
89	المطلب الثاني: برامج التنمية المحلية الممولة من طرف صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية (FCCL) لبلدية الوادي للفترة 2019-2022
96	خلاصة الفصل
97	خاتمة
101	قائمة المراجع
104	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
54	احصائيات تعداد والكثافة السكانية لبلدية الوادي لسنة 2023	01
55	معدل شغل المسكن	02
56	احصائيات مرافق وهياكل وعدد العمال وعدد تلاميذ الابتدائي لبلدية الوادي 2023	03
67	تطور إيرادات قسم التسيير لبلدية الوادي للفترة 2019-2022	04
70	تطور إيرادات قسم التجهيز لبلدية الوادي للفترة 2019-2022	05
72	نفقات قسم التسيير لبلدية الوادي للفترة 2019-2022	06
75	نفقات قسم التجهيز لبلدية الوادي للفترة 2019-2022	07
78	الحوصلة النهائية لميزانية بلدية الوادي لقسم التسيير والتجهيز	08
82	المشاريع الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية لبلدية الوادي لسنة 2019	09
83	المشاريع الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية لبلدية الوادي لسنة 2020	10
84	المشاريع الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية لبلدية الوادي لسنة 2021	11
85	المشاريع الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية لبلدية الوادي لسنة 2022	12
86	مجالات المشاريع التنموية الممولة عن طريق مخطط البلدي للتنمية 2019-2022	13
91	المشاريع الممولة عن طريق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 2019	14
92	المشاريع الممولة عن طريق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 2020	15
93	المشاريع الممولة عن طريق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 2021	16
93	المشاريع الممولة عن طريق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 2022	17
94	أهم مجالات المشاريع التنموية الممولة عن طريق صندوق ضمان والتضامن للجماعات م	18

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم
57	خريطة الحدود الجغرافية والتقسيم الإداري لولاية الوادي	01
59	الهيكل التنظيمي لبلدية الوادي	02
69	تطور إيرادات قسم التسيير لبلدية الوادي للفترة 2019-2022	03
71	تطور إيرادات قسم التجهيز لبلدية الوادي للفترة 2019-2022	04
74	نفقات قسم التسيير لبلدية الوادي للفترة 2019-2022	05
77	نفقات قسم التجهيز لبلدية الوادي للفترة 2019-2022	06
86	مجالات المشاريع التنموية الممولة عن طريق مخطط البلدي للتنمية لبلدية الوادي لسنة 2019-2022	07
95	المشاريع الممولة عن طريق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية لبلدية الوادي لسنة 2019-2022	08

المخلص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور ميزانية البلدية في دعم عجلة التنمية المحلية لبلدية الوادي، حيث تم التطرق إلى إشكالية رئيسية وهي ما مدى فعالية ميزانية بلدية الوادي في دفع عجلة التنمية المحلية للفترة 2019 إلى 2022؟ ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تعرضت الدراسة في شقها النظري لمختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المحلية، ومختلف المصادر التي تمولها سواء من ميزانية البلدية أو المصادر الخارجية، وفي الجانب الميداني تطرقنا إلى دراسة حالة ميزانية بلدية الوادي ومساهمتها في التنمية المحلية للفترة 2019-2022. تم الوصول إلى جملة من النتائج من أهمها أن ميزانية البلدية تساهم بشكل كبير في تطوير التنمية المحلية، غير أن المصادر الذاتية للبلدية تمثل جزء صغير جدا في تمويل عملية التنمية، ويتم تغطية الجزء المتبقي من خلال مخططات التنمية للبلدية وإعانات صندوق التضامن والضمانات للجماعات المحلية، وميزانية الولاية، من خلال دراستنا توصلنا إلى جملة من الاقتراحات قصد تحسين من المصادر التمويل الذاتية وذلك عن طريق إعادة تحيين مبالغ إيجار المحلات البلدية ، إيجاد آليات فعالة لتسريع منح رخص البناء وتحصيل إيراداتها ، تحصيل إيرادات اللوحات الاشهارية ، رقمته إدارة مصلحة التحصيل ورفع الشفافية

الكلمات المفتاحية: ميزانية البلدية؛ التنمية المحلية؛ بلدية الوادي.

Summary

The study aims to highlight the role of the municipal budget in supporting the local development of the Wade Municipality. A major problem was addressed, which is: How effective is the Valley Municipality's budget in advancing local development for the period 2019 to 2022?

In order to reach this goal, the study examined, in its theoretical aspect, various aspects related to local development, and the various sources that finance it, whether from the municipal budget or external sources. On the field side, we discussed the state of the Valley Municipality's budget and its contribution to local development during the period 2019 and 2022.

A number of results were reached, the most important of which is that the municipal budget contributes significantly to the development of local development. However, the municipality's own resources represent a very small part in financing the development process, and the remaining part is covered through municipal development plans, Solidarity Fund subsidies and guarantees to local groups, and a budget. The state, through our study, we came up with a number of suggestions to improve self-financing sources by revamping the rent amounts for municipal shops, finding effective mechanisms to speed up the granting of building permits and collecting their revenues, collecting billboard revenues, digitizing the management of the collection department and raising transparency.

Keywords: municipal budget; local development; Valley Municipality.

مقدمة العامة

المقدمة

تمثل البلدية قاعدة ومكان ممارسة حق المواطنة كما تشكل دورا فعالا ومحوريا في تهيئة الإقليم والتنمية المحلية كما تلعب البلدية دورا بارزا في إدارة مصالح الأفراد وتسيير المصالح الضرورية كما تعتبر الهيئة العمومية الأولى التي يلجأ إليها المواطن لتلبية مصلحة أو حماية حيث تعتبر البلدية أصغر وحدة في التقسيم الجغرافي والإداري للبلاد ولها دور كبير في التسيير والانجاز لأنها أحد المواضيع المهمة داخل التنظيم الهيكلي للدولة ولوزارة الداخلية والجماعات المحلية الإقليمية وكهئية تمارس أشغالها داخل القانون والمجتمع حيث لها وظائف وواجبات تقوم بها بصورة تمكنها من تحقيق إنجازاتها وأهدافها .

ونظرا للأعباء والمسؤوليات الواقعة على عاتقها خصتها الدولة منذ سنة 1967 بقانون خاص بها قصد إعطائها بعد تنموي باعتبارها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلالية المالية والذمة المالية هنا وجب عليها اعتماد وتنفيذ ميزانية خاصة بها في كل سنة مالية مثلها مثل ميزانية الدولة وهذه الميزانية لها خصائص وتحكمها مبادئ وتخضع للقانون في إعدادها والرقابة عليها قصد تفادي مختلف أشكال الفساد للمال العام كما يتم تنفيذها من طرف أعوان يعترف بهم من جهة القانون.

1- الإشكالية الرئيسية:

من أجل عرض دور ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية تم طرح الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي:
ما مدى فعالية ميزانية البلدية في دفع عجلة التنمية المحلية لبلدية الوادي للفترة 2019 الى 2022؟

1-1 التساؤلات الفرعية:

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تتفرع التساؤلات الفرعية:

- ماهي أهم المجالات للتنمية المحلية؟
- فيما تتمثل مساهمة المخطط البلدي للتنمية في المشاريع المحلية؟
- ما هو دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل برامج التنمية المحلية؟

1-2 الفرضيات:

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- تتمثل أهم مجالات التنمية المحلية في التنمية البشرية والتنمية الإدارية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية والتنمية الاقتصادية.

- يساهم المخطط البلدي للتنمية في أنجاز مشاريع محلية لفك العزلة وبناء مرافق اجتماعية وهياكل قاعدية مثل شبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير والتهيئة العمرانية وتتم متابعة هذه البرامج عن طريق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (التخطيط).
- يلعب دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل برامج التنمية دورا هاما خاصة للجماعات المحلية العاجزة من خلال تقديم مساعدات مالية لدعم برامج التنمية على المستوى المحلي مع تجسيد التضامن والتعاون وتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية بين بلديات الوطن.

2-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع باعتبار أن البلدية هي همزة وصل بين الإدارة والمواطن وهي الخلية الأساسية التي يلجأ إليها المواطن لحل مشاكله كما تسعى ميزانية البلدية الى تحقيق سياسة الدولة من خلال تحقيق التنمية المحلية أن ميزانية البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

كما تظهر أهمية هذه الدراسة في ابراز جوانب ميزانية البلدية وتحديد كيفية اعدادها وتنفيذها والتي من خلالها يتم الوصول الى التنمية المحلية.

3-أهداف الدراسة:

نسعى من هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف والتي نوجزها فيما يلي:

- التعرف على ميزانية البلدية ومراحل اعدادها وتنفيذها والرقابة عليها؛
- التعرف على علاقة ميزانية البلدية بالتنمية المحلية؛
- ابراز مختلف المجالات التنمية المحلية التي تتكفل بها مخططات البلدية للتنمية، وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية؛

4-أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الدوافع التي أدت الى اختيار موضوع الدراسة نوجزها فيما يلي:

- الأسباب الموضوعية:
- أهمية الموضوع في حد ذاته وتعلقه بالمال العام الذي يعني لكل فرد بالمجتمع؛
- نقص الدراسة المتخصصة بالجانب التطبيقي لميزانية بلدية الوادي والمشاريع التنموية لها، لأنه غالبا ما يتم التطرق الى الجانب النظري فقط؛

- التعمق في البحث أكثر والاطلاع على أكثر معلومات تخص الجهات الداخلية والخارجية الممولة لميزانية البلدية؛

- الأسباب الذاتية:

- موضوع الدراسة له علاقة بطبيعة عملي، وكذا له علاقة أيضا بتخصص دراستي؛
- الرغبة في كسب خبرة أكثر في الموضوع؛
- الاطلاع على جوانب الإيرادات ونفقات ميزانية البلدية، وعلاقتها بالتنمية المحلية؛

5- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** قمنا بإجراء دراسة ميدانية ببلدية الوادي حول دور ميزانية بلدية الوادي في تحقيق التنمية المحلية.

- **الحدود الزمانية:** قمنا بإجراء دراسة على أهم المشاريع الممولة من طرف مخطط البلدي للتنمية، وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، للفترة 2019 الى 2022 لبلدية الوادي.

6- منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات من عدمها، تم الاعتماد على المنهجين، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المناسب لعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث على المستوى الفصل الأول والفصل الثاني مع اعتماد المنهج التحليلي لتفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها في الجانب التطبيقي.

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة في الجانب النظري فتمثلت في استخدام مجموعة من الكتب، الرسائل، الأطروحات، المقالات، التقارير في المواقع الالكترونية، الجرائد الرسمية، وكان هذا لتوضيح المفاهيم التي نحتاجها في دراستنا ولعرض الدراسات السابقة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي، فقد اعتمدت على مجموعة من الأدوات متمثلة في القوائم المالية والوثائق المالية الخاصة بالبلدية والسجلات المالية وبرنامج مايكروسفت 2010 EXCEL لعرض الجداول والأشكال البيانية.

7- هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها الى ثلاث فصول، حيث يتناول الفصل الأول الإطار العام لميزانية البلدية وهذا في مبحثين، المبحث الأول ماهية ميزانية البلدية وفيه تعريف وخصائص ومبادئ

ميزانية البلدية وكذا مضمونها ورصيد ميزانية البلدية، اما المبحث الثاني فقد تم التطرق الى إجراءات اعداد ميزانية البلدية عن طريق تحضير، وتنفيذ والرقابة على ميزانية البلدية.

أما الفصل الثاني تناولت فيه آليات ميزانية البلدية وبرامج التنمية المحلية وهذا أيضا في مبحثين، المبحث الأول ماهية التنمية المحلية وفيه تعريف والعوامل المؤثرة في التنمية المحلية، اما المبحث الثاني فيه ميزانية البلدية بين برامجها التنموية ومجالات التنمية المحلية، من خلالها تطرقت الى ميزانية البلدية وبرامج التنمية المحلية، ومجالات التنمية المحلية.

أما الفصل الثالث الخاص بالدراسة الميدانية قسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرق الى لمحة حول بلدية الوادي وفيها تعريف والهيكلة التنظيمي لها، أما المبحث الثاني تطرقنا الى علاقة ميزانية بلدية الوادي بالتنمية المحلية، وفيه جاء إيرادات ميزانية بلدية الوادي للفترة 2019-2022 ونفقات ميزانية بلدية الوادي للفترة 2019-2022، أما المبحث الثالث تطرق الى مشاريع التنمية المحلية لبلدية الوادي للفترة 2019-2022، ومن خلاله تطرق الى أهم المشاريع الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية، وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية للفترة 2019-2022 لبلدية الوادي.

الفصل الأول

الإطار العام لميزانية البلدية

تمهيد:

تواجه الجزائر على غرار العديد من الدول المتقدمة والنامية جملة من المظاهر تستدعي القيام بكثير من الإصلاحات التي فرضتها العولمة، هذه الأخيرة وتأثيراتها هي من المواضيع المستحدثة والمهمة في مجال الاقتصاد، وقد أثرت على جميع الدول، مما أدى إلى تغير ملموس في النظم الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

إن ميزانية البلدية في الجزائر فرضتها عديد الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الميزانية تختلف من بلدية لأخرى داخل الدولة أو الولاية نفسها، حسب معايير إعدادها وتنفيذها ومراقبتها.

تشهد ميزانية البلدية حركة تطهير ديونها والتي من خلالها لم تستطع تحقيق توازنها، حيث سرعان ما كانت تعود إلى العجز، الأمر الذي يستدعي تشخيص دقيق للوضع، والذي من شأنه تحديد أسباب العجز بدقة متناهية ومن ثم الخروج بالحلول الناجعة لمعالجة الوضع تهدف هذه الدراسة لأن تكون إسهاما في وضع حجر الأساس للدراسات في مجال ميزانية البلديات والمالية المحلية عموما والحماية المحلية خصوصا، ولتكون كمرجع لإطارات البلدية والمنتخبين المحليين للاسترشاد بها وقت الحاجة حتى تتوحد الرؤى.

المبحث الأول: ماهية ميزانية البلدية

إن البلدية كجزء من الجماعات الإقليمية حظيت بالعديد من القوانين التي تنظم وتؤطر ميزانيتها وتبين كيفية إعدادها، فالبلدية هي الجماعة القاعدية التي منحها التشريع الاستقلالية المالية، وذلك بأن خصها بميزانية ترصد فيها جميع نفقاتها ومواردها، وعليه فهي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وبالتالي فهي تلعب دورا مهما في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق هذه الأهداف وعدم التلاعب بنفقات وإيرادات البلدية، كان من الضروري وجود أطر تواكب جميع مراحل الميزانية من الإعداد، والاعتماد والتنفيذ.

المطلب الأول: تعريف ميزانية البلدية وخصائصها

يتم التطرق إلى ميزانية البلدية، تعريفها وخصائصها في الآتي:

أولا: تعريف الميزانية

لقد ورد تعريف ميزانية البلدية في المادة 176 الفقرة الأولى من قانون البلدية لسنة 2011 بأنها " ميزانية البلدية في جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح يسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار¹.

ويعتبر هذا التعريف أكثر دقة من التعريف الوارد في قانون البلدية لسنة 1990 لاسيما المادة 149 بنصها ميزانية البلدية في جدول التقديرات الخاص بإيراداتها ونفقاتها السنوية، وتشكل أمر بالإذن يمكن من سير المصالح العامة"².

ومن خلال النصين نخلص إلى أن تعريف الميزانية لسنة 2011 أكد على أن الميزانية هي أداة تنفيذ برامج التجهيز والاستثمار للبلدية، ومن ثم الطابع التنموي لمهامها، أما تعريف قانون 1990 فنظر إلى ميزانية البلدية بأنها تعكس الصورة الحقيقية لسياسة البلدية المالية لسنة المقبلة، وهو ما يميزها عن الحساب الإداري الذي يعبر عن إيرادات ونفقات البلدية خلال سنة مضت، وأن الميزانية تشكل أمرا بالإذن والإدارة بعد التصويت عليها من المجلس والمصادقة عليها من السلطة الوصية.

كما تعرف ميزانية البلدية على أنها أداة لتنظيم وتأطير المستقبل يعبر عنها بلغة الأرقام للمجلس الشعبي البلدي عند إعداد برنامج عمله السنوي³.

¹: الجريدة الرسمية، المادة 176، قانون رقم 11-10 يتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو 2011، ص 24.

²: المادة 149 من قانون البلدية لسنة 1990.

³: محمد شاكر عصفور، أصول الميزانية العامة، دار الميسرة، عمان، 2008 ص 19.

مما سبق يمكن تعريف ميزانية البلدية على أنها جدول تقديري مبني على ميزانية البلدية لسنوات سابقة، توضح فيه إيرادات ونفقات البلدية خلال السنة المالية المقبلة، وتعطي الحق في تحصيل إيراداتها وتنفيذ مختلف البرامج التنموية المحلية وتغطية جميع نفقاتها بعد المصادقة عليها.

ثانيا: خصائص الميزانية

إن ميزانية البلدية لها عدة خصائص نذكر أهمها¹:

1) عمل علني:

يعني أن كل مساهم في دفع الضريبة له الحق في الإطلاع على مدى استعمال المداخيل الجبائية من قبل الجماعات المحلية قصد تحقيق المنفعة العامة، رغم هذا لا يمكن للمواطن المشاركة في النقاش عند التصويت على الميزانية.

2) عمل تقديري أو توقيعي:

تعتبر ميزانية البلدية بمثابة خطة للأداء المالي بما تتضمنه من تقديرات الحجم النفقات، والإيرادات السنوية، وعليه تقوم إدارة البلدية بتحديد المشاريع المراد تحقيقها خلال سنة كاملة بالاعتماد على نتائج السنة السابقة نظرا لأن نتائج السنة الجارية غير معروفة بعد.

إن ذلك يعني أن ميزانية البلدية هي عبارة عن جدول تقديرات خاص بالإيرادات والنفقات السنوية، ويمثل جدول التقديرات الأرقام والمبالغ المحتملة التي ينتظر الحصول عليها من المصادر المختلفة للإيرادات، يضاف إلى ذلك الأرقام المتوقع اتفاقها خلال سنة من الممارسة، حيث تكمن أهمية التقديرات في ضرورة تنظيم الإيرادات من جهة، وتنظيم النفقات من جهة أخرى، لذلك يعطي تعريف الميزانية أهمية الفكر التقديرات، حيث تكتسي طابعا احتماليا وليست أرقام مؤكدة، وبالتالي إمكانية مراجعة هذه التقديرات.²

وعليه ينبغي على البلدية قبل كل شيء إن تقوم بإعداد برنامج عمل، ذلك أنه ينبغي عليها في بداية كل سنة معرفة الموارد التي سوف تمتلكها والنفقات التي ستقوم بها، على هذا الأساس فإنها تحدد نظام الأولوية الخاص بالأعمال الواجب إنجازها وفقا لطابعها الاستعجالي وضرورتها³.

¹: أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الأفق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ص ص: 240-241.

²: حسن عبد الكريم محمد خالد، الميزانية العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد، 64، 2007 ص 96.

³: نفس المرجع السابق، ص 97.

(3) عمل ترخيصي:

الميزانية هي رخصة مقدمة من المجلس المنتخب إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي (الأمر بالصرف) للقيام بعملية صرف النفقات المعتمدة وتحصيل الإيرادات في إطار تنفيذ الميزانية، فالمجلس المنتخب هو الذي يبت في مسائل النفقات والإيرادات بما يراه مناسباً.¹

وبمجرد أن يتخذ المجلس الشعبي البلدي قرار بما يراه مناسباً فإنه لا يستطيع أحد أن يطعن في الاختيارات التي قام بها، وليس للترخيص نفس الأهمية بالنسبة للنفقات والإيرادات الجبائية، فبالنسبة للنفقات ليس لرئيس المجلس الشعبي البلدي أي إلزام بإنفاق كل الاعتمادات، ولكنه لا يستطيع أن يتجاوز الاعتمادات المصوت عليها، وبالمقابل يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يمنحه عند الاقتضاء اعتماداً مالياً إضافياً أما بالنسبة للمداخيل الجبائية فينبغي على الأمر بالصرف أن يستوفي جميع الإيرادات المتوقعة.²

(4) ميزانية البلدية ذو طابع إداري:

الميزانية وثيقة تتضمن الإيرادات والنفقات فهي تسمح بالتسيير الحسن للمصالح البلدية، حيث أن الميزانية تقدم معلومات حول نشاط البلدية في الميدان الإداري والمالي والاقتصادي والاجتماعية والثقافية، فبدون هذه المعلومات لن تستطيع البلدية الوصول إلى وضعيتها.³

(5) عمل منظم:

تخضع الميزانية لقانون البلدية والنصوص المكملة له، وتخضع دورتها وتقديمها وإعدادها والتصويت عليها وتنفيذها وفقاً للأحكام وبنيتها والتشريعية والتنظيمية.

(6) مداولة المجالس المنتخبة محلياً:

طالما أن هذه الميزانية هي عبارة عن ترخيص أو إذن صادر من الهيئات المنتخبة محلياً، فإنها تعد مداولة من مداولات هذه الهيئات ويترتب عن ذلك:⁴

— احترام شروط النصاب والأغلبية الاعتماد المداولات، ففيما يتعلق بالنصاب فالمادة 23 من قانون البلدية نصت على أنه لا تصح اجتماعات المجلس الشعبي البلدي إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين، إذا لم يجتمع

¹: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ص 159.

²: محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العمل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ص 189.

³: نفس المرجع السابق، ص 190.

⁴: سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008 ط، 01 ص. 336.

المجلس الشعبي البلدي بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني، تعتبر المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة 15 أيام كاملة على الأقل، صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.¹

__ أما بالنسبة لشروط الأغلبية فتتضمن المادة 54 من قانون البلدية على أن تتخذ مداولات المجلس الشعبي البلدي بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عند التصويت، وفي حالة تساوي الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً.²

إذا كان المبدأ أن ميزانية البلدية تعتبر مداولة صادرة عن المجلس الشعبي البلدي المنتخب فإنه يمكن استثناء أن تصدر بشكل قرار من السلطة الوصية وبالضبط من الوالي، حيث يمكنه في حالة حدوث اختلال بالمجلس الشعبي البلدي يحول دون التصويت على الميزانية استعمال سلطة الحلول محل والتدخل للمصادقة عليها وتنفيذها وهذا ما نصت عليه المادة 102 و 186 من قانون البلدية، حيث تنص المادة 308" في حالة اختلال بالمجلس الشعبي البلدي يحول دون تصويت على الميزانية، فإن الوالي يضمن المصادقة عليها وتنفيذها وفق الشروط المحددة في المادة 186 من هذا القانون.³

وأما المادة 186 فنصت: "عندما لا يصوت على ميزانية البلدية بسبب اختلال داخل المجلس الشعبي البلدي وطبقاً للمادة 308 أعلاه، يقوم الوالي باستدعاء المجلس الشعبي البلدي في دورة غير عادية للمصادقة عليها. غير أنه تعقد هذه الدورة إلا إذا انقضت الفترة القانونية للمصادقة على الميزانية وبعد تطبيق أحكام المادة 102 أعلاه عندما يتعلق الأمر بالميزانية الأولية، وفي حالة عدم توصل هذه الدورة إلى المصادقة على الميزانية، يضبطها الوالي نهائياً.⁴

¹: نفس المرجع السابق، ص 337.

²: فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ط 01، ص 316.

³: المادة 186 من قانون البلدية لسنة 1990.

⁴: المادة 3 من القانون رقم 05-88 المتعلق بقوانين المالية.

المطلب الثاني: مبادئ ومضمون ورصيد ميزانية البلدية

تتوفر ميزانية البلدية على عدة مبادئ وكذا يشمل مضمونها على إيرادات ونفقات سوف نتطرق لها من خلال هذا المطلب مروراً برصيدها:

أولاً: مبادئ ميزانية البلدية

لميزانية البلدية مبادئ لا بد أن تتوفر بها هذه المبادئ نذكرها كالآتي:

1- مبدأ السنوية

وهو نفس المبدأ الذي يحكم سنوية الميزانية العامة للدولة، وإن مدة سريان الميزانية سنة كاملة، حيث أن إيرادات البلدية ونفقاتها تحدد وتحدد كل سنة، وهذا ما نصت عليه المادة 3 من القانون رقم 05-88 المتعلق بقوانين المالية على ما يلي:

"يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، بحمل مواردها وأعباءها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية، وكذلك النفقات بالرأسمال"، وهو المبدأ الساري أيضاً على ميزانيات الإدارة المحلية.¹

2- مبدأ وحدة الميزانية

يتمثل في تجمع كل النفقات والإيرادات في وثيقة واحدة فهي بذلك بيان مفصل لحمل النفقات والإيرادات، من أجل سهولة عرض الميزانية ومعرفة المركز المالي للهيئة المحلية.

3- مبدأ الشمولية

يعني أن تتضمن الميزانية قسمين: أولهما خاص بالإيرادات والثاني بالنفقات دون الربط، كما تظهر في الميزانية كافة تقديرات النفقات والإيرادات دون إغفال، بغرض تسهيل عملية المراقبة من طرف الهيئات المختصة.²

¹: عبد القادر موفق، الرقابة المالية على البلدية في الجزائر: دراسة تحليلية ونقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 67.

²: خالد شحادة خطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط، 01الأردن، 2007، ص 255.

4- مبدأ التخصيص والتوازن

يقصد به تخصيص إيرادات لتغطية نفقات محددة لا يجب صرفها لنفقات أخرى، كما يقصد به أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، وهو ما تؤكد المادة 183 من قانون البلدية بقولها: "لا يمكن المصادقة على الميزانية إذا لم تكن متوازنة، أو إذا لم تنص على النفقات الإلزامية...."¹.

ثانيا: مضمون ميزانية البلدية

سوف نتطرق إلى مضمون ميزانية البلدية التي تنقسم إلى جزئين الأول جزء الإيرادات بجميع أصنافه وفيه إيرادات تعود كلياً للبلدية، وكذا إيرادات تشترك فيها مع غيرها وكذا إيرادات أخرى موجهة لميزانية البلدية والجزء الثاني الخاص بالنفقات:

1-1- إيرادات تعود كلياً للبلدية:

سمح القانون للبلدية بتحصيل الموارد ذات الطبيعة الجبائية الشيء الذي جعلها تتمتع بالاستقلال المالي، غير أن حدود هذا الاستقلال تبقى ضيقة لكون أن وضع الضريبة والإذن بتحصيلها من اختصاص القانون وحده، وفي هذا المجال أكدت المادة 195 من قانون البلدية على تمكين البلديات من تحصيل الموارد الجبائية المرخصة بموجب القانون والتنظيمات المعمول بها هذه الإيرادات نذكرها كالآتي :²

1-1-1 الأيرادات الجبائية:

أ- الرسم العقاري: يتعلق الرسم العقاري بالملكيات المبنية وغير المبنية.

ب- الرسم على رخص عقارية: أنشأ المشرع الجبائي لفائدة البلديات رسماً خاصاً على العقارات يفرض على الرخص والشهادات المتمثلة في رخص البناء ورخص تقسم الأراضي التهدم وشهادات المطابقة والتجزئة والعمران.

ج- رسم الذبح: هو ضريبة غير مباشرة تجب كلياً لفائدة البلديات التي تقع في إقليمها مذابح البلدية، والتي تتم فيه عملية الذبح.

د- رسم الإقامة: تأسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996، يفرض على كل شخص غير مقيم بالبلدية ويتم تحصيله من الفنادق المتواجدة بإقليم البلدية.

هـ- رسم الإعلانات والصفائح المهنية: يحدد هذا الرسم حسب مقاييس وطبيعة الإعلان والملصقات أو طبيعة اللوحة المهنية وأبعادها وفوائده تعود كلياً للبلدية.

¹: عبد القادر موفق، المرجع السابق، ص 68.

²: مؤيد عبد الرحمان الدوري، ادارة الموازنات العامة، دار زهران عمان، سنة 2000، ص 143، 142.

و-رسم الحفلات والأفراح: يتضمن التشريع الجبائي الجزائري نوعين من الاقتطاعات في مجال تنظيم الاحتفالات وهما:

❖ الرسم على الاحتفالات العائلية

❖ الرسم على الاحتفالات المنظمة في القاعات.¹

1-1-2 إيرادات غير جبائية: هي تلك الموارد التي تتعلق بنتائج توظيف البلدية لإمكاناتها ومواردها الخاصة باستغلال أملاكها وتسيير ثروتها، حيث تتمثل الإيرادات الغير جبائية المخصصة لميزانية البلدية في:

✓ ناتج الاستغلال

✓ ناتج الممتلكات

✓ موارد أخرى مالية.

1-2- إيرادات تشترك فيها مع غيرها:

تتمثل الإيرادات التي تشترك فيها البلدية مع غيرها فيما يلي:

أ- الرسم على القيمة المضافة: تخضع جميع عمليات البيع والأشغال العقارية، وتأدية الخدمات للرسم على القيمة المضافة، ويمثل الرسم على القيمة المضافة ضريبة على النفقة.

ب- الرسم على النشاط المهني: أنشأ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 ليحل محل رسمين سابقين هما: الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، والرسم على نشاط المهن غير التجارية.²

ج- ضريبة على الممتلكات: حسب المادة 274 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يخضع للضريبة على الأملاك:³

✓ الأشخاص الطبيعيون الذي يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج

الجزائر

✓ الأشخاص الطبيعيون الذي ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.

¹: طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 184، 183

²: محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 220.

³: المادة 274 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

1-3- إيرادات أخرى موجهة لميزانية البلدية:

بالإضافة إلى المصادر الذاتية التي تمتلكها البلدية ولدعم موازنتها فإن هذه الأخيرة تتغذى بأموال خارجية، قد تكون مساعدات مالية (الدولة - الولاية - البلدية - قروض المؤسسات المالية)، أو مساعدات الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

2- نفقات ميزانية البلدية:

نص القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية على ما يلي: "يحتوي قسم التسيير في باب النفقات ما يأتي¹:

- _ أجور وأعباء مستخدمي البلدية
- _ التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية
- _ المساهمات المقررة على الأملاك ومداخيل البلدية بموجب القوانين، نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية
- _ نفقات صيانة طرق البلدية
- _ المساهمات البلدية والأقساط المترتبة عليها
- _ الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار
- _ فوائد القروض
- _ أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة
- _ مصاريف تسيير المصالح البلدية، الأعباء السابقة.²

ثالثا: رصيد ميزانية البلدية

إن المقصود برصيد الميزانية هو إظهار حالة التوازن أو عدم التوازن للميزانية هو عدم تعادل الإيرادات مع النفقات، وما يتسبب ذلك من الوقوع في العجز أو الفائض في الميزانية، إذ يظهر فائض الميزانية في حالة تفوق الإيرادات على النفقات بمعنى آخر عندما تكون النفقات أقل من الإيرادات هنا يتحقق الفائض، وفي حالة العكس أي ارتفاع النفقات عن الإيرادات هنا يتحقق عجز الميزانية، أما حالة التوازن فمعناه تساوي الإيرادات مع النفقات.³

¹: القانون رقم 10-11 المؤرخ في 2011 المتعلق بقانون البلدية.

²: محمد عباس المحريزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار حكمة للطباعة للنشر والتوزيع الجزائر، 2004 ص 67.

³: رشيد حمدي، ميزانية البلدية في مواجهة العجز المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع إدارة ومالية، بن عكنون الجزائر، 2002 ص 95

حيث أن التوازن في ميزانية البلدية يرتكز على التوازن المالي بالدرجة الأولى أي تساوي الإيرادات مع النفقات والإخلال بهذا المبدأ سيؤدي إلى تجاوز حدود النفقات وبالتالي حدوث عجز مالي فالموازنة خطة مالية مستقبلية، تحتوي على جانب الإيرادات وجانب النفقات، تعبر بصورة مباشرة عن النشاطات والخدمات التي قامت أو ستقوم بها البلدية من أجل رفع المستوى المعيشي والثقافي والصحي لأفراد المجتمع، حيث أن النفقات تستخدمها البلدية في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها ومن إيرادات التي تمثل المداخيل المتنوعة.

هناك العديد من الأسباب التي تعيق السير الحسن لميزانية البلدية والتي توقعها في إشكالية العجز الميزانياتي مما يؤثر على تحقيق أهدافها المختلفة في جميع مجالاتها المخصصة لها ومن هذه الأسباب نجد:

1- الأسباب الداخلية:

1-1- النمو السريع لنفقات ميزانية البلدية:

تعتبر ظاهرة النمو السريع لنفقات البلدية من الظواهر العامة التي أضحت كصفة أساسية ملازمة لجميع بلديات الوطن، على اختلاف حجمها وإمكاناتها الطبيعية والبشرية، وقد يحدث أحيانا أن تتوقف الزيادة السريعة لنفقات أو تتراجع لسبب أو لآخر في بعض السنوات، غير أنها لا تلبث أن تعاود ارتفاعها من جديد بمجرد زوال السبب.¹

1-2- ضعف الموارد في البلديات:

إن كل بلدية تتوفر على مداخيل خاصة عادية تتمثل في نوعين:

__ مداخيل جبائية،

__ مداخيل الممتلكات.

¹: عبد الحميد محمد قاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات العربية، مصر، 1976 ص 163.

2- الأسباب الخارجية:

من أهم الأسباب الخارجية التي ساعدت على تفاقم ظاهرة العجز المالي لميزانية البلديات نجد:

1_2 عشوائية التقسيم الإداري لسنة 1984: إن التقسيم الإداري لسنة 1984 قد ضاعفت من عدد البلديات الموجودة على المستوى الوطني، حيث رفع عددها من 704 إلى 1541 بلدية دون أن يراعي إمكانياتها، وبذلك خلق بلديات تفتقر للحيوية الاقتصادية وتكاد تنعدم بها فرص التنمية.¹

عرف مضمون التقسيم الإقليمي الإداري لسنة 1984 للجماعات المحلية في الجزائر تطورا متعاقبا منذ الاستقلال، ففي سنة 1962 وجدت 1536 بلدية موروثه عن العهد الاستعماري أغلبها تعاني من ضعف الإمكانيات البشرية والموارد المالية وبصدور المرسوم رقم 63-189 تقلص عدد البلديات ليصبح 676 بلدية لاغيا بذلك أكثر من نصفها.

ثم جاءت سلسلة من النصوص اللاحقة المكملة للمرسوم السابق والتي أضافت عدد طفيف من البلديات، حيث انتقل هذا العدد من 676 إلى 704 سنة 1974، ومنذ ذلك الوقت بقي الوضع على حاله إلى غاية سنة 1984، حيث ظهر على إثر ذلك القانون المتضمن إعادة النظر في الحدود الإقليمية للولايات والبلديات وارتفع عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية، وعدد البلديات من 704 إلى 1541 بلدية.²

2-2- تأثير العجز الميزاني على الوضعية المالية للبلدية:

فيما سبق تطرقنا إلى الأسباب الداخلية المؤدية لعجز ميزانية البلدية، والتي تتجسد في ظاهرة النمو السريع للنفقات التي يقابلها بطيء في نمو الإيرادات البلدية وضعفها، بالإضافة إلى الأسباب الخارجية التي ساهمت بدورها في تعقيد مشكلة عجز ميزانية البلديات، وتبلورت حول عشوائية التقسيم الإداري لسنة 1984، وكذا اختلالات في النظام الجبائي القائم وسوف نحاول في هذه النقطة التوقف عند سبب هذا العجز من استئانة البلديات، وكذا أثر التمويل المركزي على المالية المحلية للبلديات.³

¹: نفس المرجع السابق، ص 165.

²: بشير يلس شاكش، المالية العامة-مبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 82.

³: كراج مصطفى، أثر التمويل المركزي في استقلالية الجماعات المحلية في القانون الإداري الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 02، الجزائر، 1996، ص 159.

2-2-1- تطور ديون بلديات الجزائر:

تمثل المديونية في المالية العامة النفقات الإلزامية الواردة في الاعتمادات التقديرية، أي أنه في حالة نقص الاعتمادات يمكن تسديد هذه النفقات بتجاوز الاعتمادات.

أصل الديون تجدر الإشارة هنا إلى للمديونية عدة أسباب، أهمها: ¹

— سوء تقدير المشاريع، مما ينجر عنه إمكانية ظهور وضعية ظرفية تتطلب مصاريف طارئة.

— ضعف الموارد، فالديون تعد نتاج لنفقات التسيير خارج الميزانية.

— الانعكاسات الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية (غلق المؤسسات وتسريح العمال... الخ) مما يعني ظهور شريحة جديدة تصبح عالية على البلديات، بالإضافة إلى زوال المساهمات المالية في الضريبة بعد اقتطاعها من أجور العمال.²

— نقص الكفاءات المهنية والعلمية المؤهلة للإشراف على الشؤون المالية للبلديات.

— تدخل البلديات في جميع الميادين تقريبا وفي كافة نواحي الحياة (السكن، المدارس، الشبيبة والرياضة، الثقافة، الصحة... الخ) ما يتطلب موارد مالية ضخمة.

— عدم الاستقرار الأمني على سبيل المثال فترة التسعينات ونقص هذا (العشرية السوداء) التي مرت بها البلاد وظهور مهام ونفقات جديدة تكلفت البلديات بتأمينها.

التوازن الوهمي بمعنى وجود عجز ذلك أن القانون الذي ينظم البلدية صريح بشأن إلزامية المصادقة على ميزانية متوازنة، وفي حالة العجز على البلديات أن تتحمل على عاتقها تدارك هذا العجز ولو بالاستدانة.

2-2-2- مديونية البلديات:

بنهاية سنة 2000 بلغت مجموع ديون البلديات 26 مليار دينار جزائري هذه المديونية غالبا ما تعتبر بمثابة مؤشر يدل على حسن أو سوء التسيير، لكن ذلك لم يمنع من دوام هذه الظاهرة عبر جل بلديات الوطن.³

¹: كراج مصطفى، المرجع السابق، ص 160.

²: محمد عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2009-2010، ص 47.

³: محمد عزة، المرجع السابق، ص 48.

2-3- أثر التمويل المركزي على استقلالية المالية المحلية للبلديات:

لم يتوانى المسؤولون المحليون عن إثارة انتباه السلطة المركزية إلى الفرق الشاسع بين الموارد المالية المخصصة لهم والاحتياجات المتزايدة التي يجب عليهم تلبيتها، ومن هنا لا يبقى للجماعات المحلية سوى إعانات الدولة لتغطية نفقاتها، خاصة منها نفقات قسم التجهيز والاستثمار المتصلة بعملية التنمية المحلية، غير أنه يمكن القول أن الإعانة المالية الواردة من خزينة الدولة لا تكون حيادية بل مشروطة.¹

أي أن الدولة عليها مراقبة أموالها وكيف يتم صرفها من طرف الجماعات المحلية المستفيدة من الإعانات، فالتمويل المركزي للاستثمارات المحلية يعبر عن رغبة السلطة المركزية في قيادة التنمية المحلية، ومن هنا تكون مسألة التنمية موضوع مشترك يهتم الدولة، والجماعات المحلية، مما يجعل هذه الأخيرة تحت وصاية السلطة المركزية من حيث الاختيارات الاقتصادية والإنفاق المالي، لذلك نلاحظ أن الموارد المالية تعتبر عنصرا هاما من عناصر الاستقلال المحلي، بحيث إذا لم يكن للوحدات المحلية موارد مالية مستقلة فإن استقلال هذه الوحدات يعتبر ناقصا ويجول دون ممارسة الاختصاصات.²

ونتيجة لنقص الموارد المالية تصبح ميزانية البلدية عاجزة، مما يجعلها في حاجة ماسة إلى إعانات من الدولة (إعانات مركزية) الشيء الذي يجعلها تحت رقابة شديدة، ويزيد من سلطة تدخل الدولة وإشرافها عليها، وبغية حل هذه الإشكالية والتخفيف من حدة تبعية المالية المحلية للبلديات للوصاية، لجأت الحكومة الجزائرية إلى رسم جملة من الحلول، من خلالها قصد ضمان مصادر التمويل للبلديات.³

ومن بين الصيغ التي درستها الدائرة الوزارية للداخلية، كيفية تمكين المجالس المنتخبة من الحصول على قروض بنكية توجه لتمويل مشاريع التنمية ذات الطابع التجاري، في مقابل تقديم ضمانات من ممتلكاتها للمؤسسات المالية، ويأتي هذا المقترح من جملة المقترحات المتعلقة بإنعاش موارد البلديات، التي جاءت في سياق مشروع قانون يحدد جباية البلديات، وهو بمثابة إطار قانوني يعمل على استحداث موارد مالية جديدة للبلديات تمكنها من تسيير شؤونها، وعليه فإن هذه القروض البنكية ستمكن البلديات من تمويل مشاريع التنمية الجوارية، ويتعلق الأمر

¹: شنيخرفقوى، رقابة الوالى على ميزانية البلدية دراسة تطبيقية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص87.

²: شنيخرفقوى، المرجع السابق، ص88.

³: مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم. التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة، 2006-2005 ص 146.

ويتعلق الأمر بمشاريع التجارية، كبناء دور السينما والأسواق المغطاة، وكذا المرافق الرياضية على اعتبار أن استغلال هذه المشاريع سيوفر مداخيل للبلديات، تمكنها من تسيير شئونها ومسح ديونها لدى البنوك.¹

¹: عباسة أمينة، الصندوق المشترك للجماعات المحلية، مذكرة التخرج، الدفعة 42، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2009، ص 46.

المبحث الثاني: إجراءات إعداد ميزانية البلدية

يتم إعداد وتنفيذ ميزانية البلدية من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وستتطرق فيما يلي إلى مراحل إعدادها ثم سنتطرق إلى التصويت والمصادقة على الميزانية ثم تنفيذ الميزانية بشيء من الاختصار ومنها إلى أهمية وأنواع الرقابة المالية على ميزانية البلدية.

المطلب الأول: تحضير ميزانية البلدية

تمر تحضير ميزانية البلدية بعدة مراحل نذكر منها:

أولاً: المبادرة باقتراح ميزانية البلدية

يقترح رئيس البلدية أغلفة مالية متخصصة لتسيير البلدية وتجهيزها وإنجاز المشاريع تسمى النفقات، وتحدد هذه النفقات على أساس إيرادات البلدية لتكون الميزانية متوازنة ويساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي في تحضير الميزانية الأمين العام للبلدية ورؤساء المصالح فهم من يحددون المتطلبات المالية وهم من يصوغون مشروع الميزانية وفقاً للمخطط الحسابي.¹

ثانياً: إعداد ميزانية البلدية

نصت المادة 180 من قانون البلدية 10-11 على أن²:

يتولى الأمين العام للبلدية، تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي إعداد مشروع الميزانية.

يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي مشروع الميزانية أمام المجلس للمصادقة عليه".

يفهم من نص المادة أن الميزانية تعد من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي بمساعدة الأمين العام للبلدية ورؤساء المصالح المختصة ثم يتم تقديمها للمجلس الشعبي البلدي للمناقشة وإلى مصادقتها من قبل الهيئة الوصية إما الدائرة أو الولاية.

ثالثاً: التصويت على ميزانية البلدية

بعد إعداد ميزانية البلدية تعرض على المجلس الشعبي البلدي ليقوم بدراستها ثم يصوت عليها بابا بباب ومادة بمادة بالنسبة للنفقات وإيرادات قسم التسيير، أما بالنسبة لقسم التجهيز والاستثمار يكون مادة بمادة وبالبرنامج

¹: أحمد سويقات، الرقابة على أعمال الإدارة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص51.

² المادة 180 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق، ص 24.

وعلى أساس توازن بين الإيرادات والنفقات في مختلف الأبواب، ويصوت المجلس الشعبي البلدي على الميزانية بصفة إلزامية على أساس التوازن، ويصوت على الميزانية الأولية إلزاميا قبل 21 أكتوبر من السنة التي تسبق نسبة تنفيذها، ويصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية التي تطبق فيها.¹

رابعا: المصادقة على ميزانية البلدية

ترفق هذه الميزانية بمداولة المجلس الشعبي البلدي، وكذا التقرير الخاص بتقديم الميزانية ودفتر الملاحظات الذي يحتوي محتوى كل مادة، ويقوم الوالي بالمصادقة على الميزانية بعد مراجعتها والتحقق ما إذا كانت متوازنة، ولا يمكن المصادقة على الميزانية إذا لم تكن متوازنة أو إذا لم تنص على النفقات الإيجابية.²

إذا تم رفض السلطة الوصية المصادقة على الميزانية لأسباب تتعلق بعدم توازن الميزانية تعرض من جديد على المجلس خلال 15 التي تلي استلامها إلى الرئيس الذي يخضعها يوم لمداولة ثانية للمجلس الشعبي البلدي خلال 10 أيام.

إذا لم يتم التصويت على الميزانية البلدية ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 182 من القانون 10-11 خلال أجل 08 من أيام إلى تاريخ الاعذار الموجه للرئيس تضبط تلقائيا من قبل الوالي.³

المطلب الثاني: تنفيذ ميزانية البلدية

يسهر على عملية تنفيذ الميزانية جهازان منفصلان، ومستقلان عن بعضهما البعض هما:

أولا- الآمرون بالصرف:

حسب المادة 42 من قانون رقمه 41-20 المتعلق بالمحاسبة العمومية "يعد أمر بالصرف في مفهوم القانون كل شخص يؤهل لتنفيذ عمليات الميزانية المتعلقة بإجراءات الإثبات والتصفية إصدار سند الأمر بالتحصيل من جانب إلى إيرادات، والقيام بإجراءات القيام والتصفية، والأمر بالصرف أو تحرير الحوالات فيما يتعلق بالنفقات.

فالأمر بالصرف بالنسبة لميزانية البلدية هو رئيس المجلس الشعبي البلدي وهو مكلف بما يلي⁴:

- الحفاظ على إدارتها وتسيير إيرادات البلدية وتحرير الأمر بالصرف الخاص بالنفقات، على أموال البلدية وكذلك تمثيل البلدية أمام القضاء.

¹: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص203.

²: أحمد سويقات، مرجع سبق ذكره، ص52.

³ المادة 183 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 2 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁴ أحمد سويقات، مرجع سبق ذكره، ص:57-58.

- القيام بكل الإجراءات المتعلقة بانقطاع التقادم أو سقوط الأجل القانوني.
- منح سندات المداخيل وحوالات.
- كما يقوم كل سنة مالية بتحرير حالة متخلفات الإيرادات والنفقات.
- كما يقوم بإعداد الحساب الإداري للسنة المالية المنتهية.

ثانيا- المحاسبون العموميون (أمين الخزينة البلدي):

يعتبر محاسبا عموميا كل من يكلف قانونا بمسك الحسابات الخاصة بالأموال العمومية أو حراستها، وتعتبر أموال عمومية كل ما تعلق بميزانية الدولة وحسابات خزنتها أو ميزانيات الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

فبالنسبة لتنفيذ ميزانية البلدية فإن المحاسب البلدي مكلف بالحفاظ على أموال البلدية وإدارتها، وحفظ القيم المالية للبلدية أمام القضاء وهو ملزم بما يلي:¹

- _ القيام تحت مسؤوليته بكل الإجراءات الضرورية لتحصيل الإيرادات، والهبات، والهدايا والموارد الأخرى.
- _ القيام بالإعلانات والمتابعات الضرورية صد المدينين المتأخرين عن التسديد.
- _ تنبيه الأمرين بالصرف بالانتهاء آجال الإيجارات.
- _ منع سقوط حقوق البلدية بالتقادم.
- _ تسجيل أو تجديد الامتيازات أو الرهون.

ثالثا- مراحل تنفيذ النفقات والإيرادات

ولإتمام عملية تنفيذ ميزانية البلدية يتوجب المرور بعدة مراحل تنقسم إلى قسمين:

1- قسم النفقات:

1-1 الالتزام (دور الأمر بالصرف): هو التصرف الذي يؤدي إلى النشوء التزام اتجاه الغير، وهو الأمر الذي يثبت بموجب نشوء الدين.

2-1 التصفية (دور الأمر بالصرف): وهي من مهام رئيس البلدية وتحتوي بدورها على عمليتان:

- التأكد من تأدية الخدمة
- التصفية في حد ذاتها وتعني الحساب الدقيق لمبلغ الدين اتجاه البلدية والتحقق من التزامه

¹: محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ص 144-145.

3-1 الأمر بدفع النفقة (دور الأمر بالصرف): هو أيضا من مهام رئيس البلدية ويتم عن طريق إعداد حوالة الدفع لفائدة الدائن.

4-1 الدفع (دور المحاسب): وهو إجراء يتم بواسطة إبرام الدين العمومي، ويلعب المحاسب هنا دور مهم في مراقبة قانونية النفقة ولذا يجب عليه التأكد من:

- مطابقة العملية للقوانين المعمول بها.
- صفة الأمر بالصرف أو المفوض له.
- شرعية عمليات تصفية النفقات.
- توفير الاعتماد.
- تبرير أداء الخدمة.
- الديون لم تسقط أجالها وأنها محل معارضة.
- الطابع الابرائي للدفع.

5-1 في حالة الرفض:

يمكن لأمين الخزينة بعد المراقبة أن يرفض أو يعلق الأمر بدفع النفقة الذي أمر به رئيس البلدية، وفي حالة الرفض النهائي يجب أن يكون مبررات هذا الرفض مبنية على قانونية النفقة وليس على ملائمة النفقة، وفي هذه الحالة يمكن لرئيس البلدية اللجوء إلى التسخير.

6-1 التسخير:

يسمح لرئيس البلدية بصفته الأمر بالتصرف، بتنفيذ النفقة المرفوضة غلى أن مسؤوليته في ذلك. إذا ما تبين بعد ذلك عدم قانونية النفقة يقوم المحاسب في أجل 10 أيام بإرسال تقرير إلى وزارة المالية عن طريق السلم الإداري.

2- مجال الإيرادات:

1-2 الإثبات (دور الأمر بالصرف): وهي من مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي وهي المرحلة التي من خلالها ينشأ الحق القانوني الذي ينتج عنه التزام مالي لفائدة البلدية.

2-2 التصفية (دور الأمر بالصرف): هي عملية تحديد مبلغ الدين الواجب تحصيله (مثل مبلغ الضريبة ، نسبة الضريبة أو الرسم ، الغرامة) وذلك بإصدار وثائق تحدد ذلك وهي عملية تمهيدية لإصدار الأمر بالتحصيل ومن بين هذه الوثائق : جداول للتنفيذ مثل العقارات الخاضعة المبنية والغير مبنية .

2-3 الأمر بالتحصيل (دور الأمر بالصرف): ويصدره الأمر بالصرف (رئيس المجلس الشعبي البلدي) ويتم التحصيل إلى غاية 31/ 03 من السنة الموالية لتنفيذ الميزانية.

2-4 التحصيل (دور المحاسب): وهو إجراء يقوم به المحاسب (أمين خزينة البلدية) وهناك نوعان كالتالي:

- التحصيل الودي: وهو إشعار المدين وإعطائه مهلة تسديد ما عليه من دين
- التحصيل الجبري: عدم استجابة المدين في الفترة المحددة في التحصيل الودي أي عندما يتخلى المدين عن تسديد دينه، ويصبح الأمر هنا أمراً تنفيذياً وتسمى بالبيانات التنفيذية (سند تنفيذي).

المطلب الثالث: الرقابة على ميزانية البلدية

أخضع المشرع الجزائري مالية الجماعات المحلية إلى رقابة صارمة مستوحاة من النموذج الفرنسي وذلك من أجل التأكد من صحة كل العمليات المحاسبية التي خصصت من أجلها الأموال المحلية، حيث فرض على البلديات والولايات رقابة واسعة فهي تلعب دورا أساسيا في ضمان الاستغلال الأمثل للمال العام ومحاربة الانحرافات التي تمس بالمصلحة العامة.¹

أولا: مفهوم الرقابة المالية

جاءت عبارة الرقابة في العديد من الكتب التي تتحدث عن العلوم الإدارية والمالية العامة مما أدى إلى الاختلاف في تعريفها بسبب نظرة كل كاتب، حيث نظر بعضهم إلى الرقابة من زاوية تختلف عن الأخر وهنا تعددت التعاريف عن مفهوم الرقابة ومن هنا سوف نتطرق إلى بعضها ومنها:

التعريف الأول: عرفها المؤتمر الأول للرقابة المالية عام 1977 بأنها منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية، ويهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفاعلية في النتائج المحققة، على أن يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل ينوب عن السلطة التشريعية غير خاضع للسلطة التنفيذية.

التعريف الثاني: عرفها الكاتب بن داود إبراهيم من المنظور الإسلامي على أنها القواعد المستنبطة من الشريعة الإسلامية والتي تستخدم كمقياس لمحاسبة المرء في عمله سواء تعلق الأمر بدينه أو دنياه، كذلك هي القواعد والأحكام التي أرسنها الشريعة الإسلامية لأجل صيانة المال العام ودرء كل تقصير أو تهاون في جمعه أو إنفاقه.

التعريف الثالث: تعرف الرقابة المالية على أنها مراقبة حسابات الجهة الخاضعة للرقابة من ناحية الإيرادات والمصروفات والمشروعية والملائمة، ودقة الحسابية، وذلك من خلال فحص العمليات المالية، وتحليل البيانات وتفتيش وكشف المخالفات والانحرافات والتحقق منها، وفرض المسؤولية والمطالبة باتخاذ الإجراءات التصحيحية واسترداد الأموال الضائعة ورفع تقارير بذلك إلى السلطة العليا في الدولة.

من خلال ما سبق نصل إلى:

تعريف الرقابة المالية: بأنها مجموعة من الإجراءات والعمليات التي غرضها التأكد من المحافظة على أموال العامة من سوء التصرف والتبذير والفساد والتحقيق من أن التنفيذ يتم طبقا للخطة المتبعة وكذا اكتشاف الانحرافات والأخطاء ومعالجتها أول بأول.

ثانيا: أهمية الرقابة المالية

تؤدي الرقابة المالية دورا هاما في تحقيق أهداف الإدارة العليا بما تقدمه من معلومات على النحو التالي:

— هي أركان الإدارة المالية والتي تقوم على عملية متابعة وتنفيذ الخطط وقياس وتحليل النتائج الفعلية بالمقارنة مع الخطط وما تتضمنه من أهداف، سياسات، إجراءات وبرامج.

— تتعدى عملية الرقابة مجرد الكشف عن الانحرافات والمشكلات العلمية لتشمل جوانب تتعلق بتقييم الآثار والنتائج وتطوير الأداء الفكري والتنظيمي بشكل يكفل حسن سير الأعمال بكفاية وفعالية.

— الرقابة تضمن استقامة ونزاهة الموظفين والتأكد من أدائهم لمهامهم وواجباتهم بكل أمانة.

— الرقابة المالية من أهم الوسائل التي تلزم جميع الموظفين باختلاف مواقعهم الإدارية على احترام وتطبيق القانون والتعليمات.

— الرقابة المالية صمام أمان للإدارة العليا إذ تكفل وتضمن استمرارية العمل بصورة جيدة حسبة الخطة المرسومة.

— الرقابة المالية إحدى الأدوات الهامة لاكتشاف أصحاب القدرات المميزة والمتفوقة في مهامهم، وذلك من خلال الرقابة ومتابعة التقارير التي تقدم للإدارة العليا، وهذا من أجل تقرير الأداء وتحفيز المبدعين ومكافأتهم.

ثالثا: أهداف الرقابة المالية

تطورت أهداف الرقابة المالية تبعا لتطور دور الدولة والجماعات المحلية من توفير الأمن والحراسة الى التركيز على التنمية الوطنية والمحلية وتوفير الخدمات للمواطنين، فلم تعد الرقابة المالية تقتصر على التأكد من النشاط الممارس يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات بل تجاوز ذلك للتأكد من أن النشاط يمارس بأفضل طريقة وبأقل تكلفة ممكنة حتى يمكن من المحافظة على المال العام وحماية من النهب والتبذير وبذلك يمكن أن نبلور أهم أهداف الرقابة المالية في النقاط التالية¹ :

__ التحقق من أن الموارد المالية قد جمعت وتم تحصيلها وفقا للقواعد واللوائح والقوانين المعمول بها وانه قد تم إيداعها في الحسابات المخصصة لها بالإضافة إلى الكشف عن أي تسيب أو مخالفة في تحصيل تلك الموارد.

__ التأكد من حسن استخدام تلك الأموال دون تبذير أو انحراف والكشف عن المخالفات المتعمدة أو الغير المتعمدة لتصحيحها وتجنب تكرارها.

__ متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وفقا لما هو مقرر لها، وتقييم الأداء للتحقق من مطابقتها للخطط الموضوعة².

غير أنه مهما اختلفت أهداف الرقابة المالية وتنوعت فإنها تنحصر في هدفين رئيسيين هما³:

الأول: التحقق من أن الإنفاق تم وفق لما هو مقرر له طبقا للخطة الموضوعة.

الثاني: الموارد حصلت كما هو مقرر، ويمكن القول بأن هدف الرقابة هو التحقيق من أن الموارد حصلت واستخدمت أفضل استخدام.

¹ عبد القادر موفق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الرقابة المالية على البلدية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2014_2015، ص 46

² جعرون خليل، شيبوط رابح أمين، شهادة ماستر في الحقوق، أجهزة الرقابة المالية على البلدية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019_2020، ص 18

³ عروسي نور الهدى، زيد صفاء، مذكرة نيل شهادة الماستر، إجراءات إعداد والرقابة على ميزانية البلدية، جامعة محمد لخضر، بسكرة ، 2019,2020 ص 43

رابعاً: أنواع الرقابة المالية على ميزانية البلدية

1 _ الرقابة الداخلية: والمقصود بها مجموعة من الإجراءات والوسائل المستعملة داخل الهيئات الإدارية العمومية كالتحليلات والتقارير الأداء، حتى يتم التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية ومختلف التقارير ومدى احترام تطبيق السياسة الإدارية المرسومة، وتعد هذه الرقابة إدارية داخلية بمثابة رقابة ذاتية إذ أن الإدارة تراقب نفسها بنفسها فتقوم بتصحيح ما تكشفه من أخطاء.

2 رقابة المراقب المالي:

1_2 تعريف المراقب المالي

هو شخص تابع لوزارة المالية ويتم تعيينه بمقتضى قرار وزاري يمضيه الوزير المكلف بالميزانية، ويكون مقره الوزارة المعين بها، أو على مستوى الولاية ويعمل بمساعدة مساعدين له يعينون بموجب قرار وزاري، و رقابة المراقب المالي هي رقابة شرعية وليست مراقبة ملائمة إذ أنها تقوم على رقابة شرعية النفقة¹.

2_2 مجال تطبيق رقابة المراقب المالي: لممارسة المراقب المالي رقابته على تنفيذ النفقات العمومية للبلدية يشترط أن تكون في نطاق ومجال معين، وأن تكون رقابته على عناصر محددة وهذا ما يعرف بالجانب الموضوعي لرقابة المراقب المالي.

تخضع رقابة المراقب المالي جملة من الميزانيات، هذه الميزانيات نص عليها المرسوم التنفيذي 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، ويمكن عرضها في النقاط الموالية²:

1-2-2 ميزانيات البلديات

تعتبر ميزانية البلدية الجماعة الإقليمية القاعدية في الدولة وتقوم بمهام عامة تشمل أغلب جوانب الحياة، يسهر على تنفيذها مجلس منتخب يتمتع بصلاحيات واسعة وميزانية مستقلة، ولم تكن النفقات الملتزم بها في ميزانية البلدية تخضع للرقابة المسبقة للمراقب المالي إلا بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-374 والذي عدل وتم المرسوم 92-414، وقد تم تنفيذ إجراءات توسيع الرقابة المسبقة للمراقب المالي على البلديات تدريجياً وفقاً لبرنامجها حددتها القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 مايو 2010 حيث جاء:

- ابتداء من السنة المالية 2010 بالنسبة للبلديات مقر الولاية.
- ابتداء من سنة المالية 2011 بالنسبة للبلديات مقر الدوائر، وكذلك مقر البلديات مقر المقاطعات الإدارية الخاضعة لسلطة ولاية منتدبين.

¹ عروسي نور الهدى، زيد صفاء، مرجع سابق، ص 45

² تراد مراد وكيسرى مسعود، رقابة المراقب المالي وفعاليتها في ضبط نفقات البلديات "دراسة حالة مصلحة الرقابة المالية لدى بلدية سوق نعمان ولاية أم البواقي خلال الفترة (2014-2020)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، 2021، ص: 140-141.

- ابتداء من سنة 2012 بالنسبة لكافة البلديات.

2-2-2 العناصر الخاضعة لرقابة المراقب المالي (21/90، 1990)

لقد حدد المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 92/414 المعدل والمتمم والمادة 58 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية العناصر التي تخضع لرقابة المراقب المالي، وذلك حتى تتم الموافقة على الالتزام بالنفقات وحصولها على التأشيرة، وهي محددة على سبيل الحصر على النحو التالي¹:

__ صفة القانونية للآمر بالصرف: في هذه الحالة يجب على المراقب المالي التأكد ما إذا كان الأمر بالصرف

(أساسي أو ثانوي) الذي ينفذ عملية الالتزام بالنفقة مؤهلاً قانوناً للقيام بهذه العملية، ويتم ذلك من خلال الرجوع إلى الدمغة الخاصة بالهيئة المنفذة للعملية والإمضاء موجود في أسفل بطاقة الالتزام الذي يبين اسم ولقب الأمر بالصرف وصفته، وقد عرفته المادة 23 من قانون المحاسبة العمومية 21_90 بأنه "كل شخص مؤهل قانوناً للقيام بتنفيذ عمليات الالتزام بالنفقة أو الصفة أو التصفية أو توجيه أمر بالدفع".

__ مطابقة الالتزام بالنفقة مطابقة تامة للقوانين والتنظيمات المعمول بها: من هنا يقوم المراقب المالي بمراقبة

مدى صحة وقانونية النفقة الملتزم بها من طرف الأمر بالصرف، بغض النظر عن تقييم مدى ملائمة النفقة التي تبقى من مهام ومسؤولية الأمر بالصرف، وهناك إجراءات وشكليات مطلوبة قانونياً وجب توفرها والتقيدها بها، فيستوجب احترام الإجراءات القانونية في تنفيذ النفقة واحترام شكليات الالتزام من خلال بطاقة الالتزام التي تحدد بقرار من وزير المالية وذلك فيما يتعلق بالبيانات المذكورة فيها، استناداً إلى المادة 8 من المرسوم التنفيذي 414/92 المتعلق بالرقابة المسبقة على النفقات الملتزم بها.

__ توفر الاعتمادات أو المناصب المالية: فالمرقب المالي لا يمنح التأشيرة على النفقات، في حالة عدم توفر

الاعتمادات أو المناصب المالية إلا إذا استثنى القانون ذلك (تتلقى النفقات التقييمية التأشيرة، ولو في حالة عدم كفاية الاعتمادات، طبقاً لأحكام المواد: 27_28_29 من 17_84)، فالاعتماد المالي هو الترخيص القانوني الذي يسمح للسلطة المكلفة بتنفيذ النفقات العمومية للقيام بالعملية، وبالتالي يجب على الأمر بالصرف في إطار قيامه بالالتزام بالنفقات سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز أو الاستثمار أن يستند إلى اعتمادات مالية مفتوحة في إطار الميزانية المصادق عليها.

¹ تراد مراد وكيسرى مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 140

__ **التخصيص القانوني للصفقة¹**: حيث يقوم المراقب المالي بتفحص النفقة الملتزم بها من طرف الأمر بالصرف والتأكد من مطابقتها لما هو مخصص لها قانونياً . أي ضبط النفقة العمومية وصرفها في الأوجه المخصص لها فكل اعتماد مالي يخصص لتغطية نفقة معينة فلا يجب أن يغطي نفقة أخرى (يعني التنزيل أو التحميل الميزانياتي يكون وفق المدونة المعمول بها وفق التنظيم، حسب الباب والمادة).

__ **مطابقة مبلغ الالتزام للعناصر المبنية في الوثيقة المرفقة**: تتمثل الوثائق المرفقة في "وثائق الإثبات المختلفة التي يرفقها الأمر بالصرف مع بطاقة الالتزام على شكل مشاريع قبل توقيعها استثنائياً ، نذكر على سبيل المثال : المصاريف المتعلقة بتسوية نفقات الأحكام القضائية ، المصاريف المتعلقة بالتكاليف الملحقة ويقدمها للمراقب المالي ، منها قرار تعيين موظف ، فاتورة شكلية ، فاتورة نهائية ، عقد صفقة وغيرها ، حيث يقوم المراقب المالي في هذه العملية بمراقبة المبالغ المذكورة في وثيقة الالتزام والتأكد من مدى مطابقتها للمبالغ المذكورة في الوثائق المرفقة.

__ **وجود التأشير أو الآراء المسبقة**: أحيانا يقتضي الالتزام بالنفقة وجوب التأشير عليها أو الحصول على رأي سابق من جهة معينة يحددها القانون، كما هو الحال فيما يخص النفقات للصفقات العمومية التي تخضع لتأشير لجنة الصفقات العمومية المختصة، لذلك يتعين على المراقب المالي أن يتأكد من وجود هذه التأشير على ملف مشروع الصفقة لأنها إلزامية على المراقب المالي.

إذا فالمرقب المالي في هذا الخصوص يكون في وظيفة مزدوجة، فهو عضو في لجنة الصفقات العمومية التي تمنح التأشير وفي الوقت ذاته يراقب مشروع الصفقة باعتبارها نفقة ملزم بها.

¹ تراد مراد وكيسرى مسعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 141

خلاصة الفصل:

تعتبر ميزانية البلدية الصورة العاكسة لنشاطها وسياساتها المنتهجة، حيث أن التشريع متعها بالاستقلالية المالية، وهذا بأن خصصها بميزانية ترصد فيها جميع نفقاتها وإيراداتها الثانوية، فهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح البلدية، وتنفيذ برنامجها بالتجهيز والاستثمار، حيث يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها وكيفية إعدادها وتحضيرها ومن ثم إشكاليات عجزها.

الفصل الثاني آليات ميزانية البلدية وبرامج التنمية المحلية

تمهيد:

تعتبر التنمية المحلية ركن من أركان التنمية الشاملة ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي أصبحت من أهم الاهتمامات لمختلف الحكومات وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع المكاسب والخيرات بين الأجيال ، فهي عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاهية لتلك المجتمعات.

كما ترتبط التنمية المحلية ارتباطا وثيقا بالبلدية، حيث يمكن القول أن الاستثمار هو الدعامة الأساسية للتنمية المحلية، فمن خلاله يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للفرد وكذلك خلق مناصب للشغل، لذلك وجب وضع برنامج استثماري متكامل باعتباره ذو أهمية إستراتيجية في العملية التنموية، كما تعتمد التنمية الناجحة على سياسة استثمارية محكمة تراعي فيها العوامل الداخلية والخارجية وكل توجيه جيد للسياسة الاستثمارية تؤدي بالضرورة إلى التطور الاقتصادي و الالتحاق بمصاف الدول المتطورة والعمل على المنافسة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

لقد ظل مفهوم التنمية مرادف لمعنى النمو إلى غاية مطلع التسعينات بل إن التخلف لا يرجع بالضرورة إلى قلة الأموال للاستثمار، بل يرجع إلى عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية المهمة للتنمية في مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بالعدالة، الجانب السياسي المرتبط بالحريات والديمقراطية ونظام الحكم، ولذا تعددت الكتابات والتعريفات التي تعالج هذا الموضوع نتيجة تطور مفهوم التنمية بصفة عامة.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وخصائصها

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية المحلية ولعل أبرزها نجد:

1 _ التعريف الأول:

عرفت التنمية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات الاقتصادية واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة، ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها بحيث يرى الدكتور " فاروق زكي " في كتابه "تنمية المجتمع في الدول النامية"، بأن التنمية المحلية في تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات.¹

وفي إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطن، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي وأنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها، بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.²

2 _ التعريف الثاني:

التنمية المحلية تشير إلى أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين

¹: محمد بن مالك، التخطيط الإقليمي وتنمية الاقتصاد المحلي، مقارنة بين المقاربة الصينية والمقاربة الجزائرية، الطبعة الأولى: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، حي الكورس عمارات بركامه - بسكرة - الجزائر، 2018، ص 14.

²: الجندي مصطفى، المرجع في الإدارة المحلية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999، ص 51.

بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي لكل أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات الدولة.

3 _ التعريف الثالث:

عرفت التنمية المحلية سواء بمفهومها القديم أو الجديد بأنها جزء من عملية أكثر شمولاً هي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي بهذا المعنى جذرية بطبيعتها راديكالية بتعبير آخر، وذلك في كونها أداة تحطيم وبناء القديم الذي ينقض فهو أقرب إلى المفهوم المتداول في الفكر التنموي المبكر لما يسمى "الدائرة المفرعة للتخلف الاقتصادي، وإما البناء الجديد الذي يقام فهو بناء الاقتصاد جديد قابل للنمو الذاتي، وبناء مجتمع جديد قادر على التطور الارتقائي المستمر.

4 _ التعريف الرابع:

كما تعرف على أنها: "حركة تعرف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع بناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك".¹

5 _ التعريف الخامس:

كذلك تعرف التنمية المحلية بأنها: "عملية ديناميكية تستهدف مكونات المجتمع المحلي وتتضمن سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية قصد أحداث تفاعلات على مستوى البناء الاجتماعي والاقتصادي من أجل تحسين مستوى الأفراد وإخراجهم من عزلتهم ليشاركوا إيجابياً في تنمية مجتمعهم المحلي بصفة خاصة".

6 _ التعريف السادس:

مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين هما: الأول يمثل المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يجوبونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيمثل توفير مختلف الخدمات ومشاريع التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات الخاصة، منها الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة والمتمثلة في أحلقة الحياة العامة وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان.²

¹: الجندي مصطفى، المرجع في الإدارة المحلية، المرجع السابق، ص52.

²: بن صالح سميرة، مذكرة تخرج حول: تمويل التنمية المحلية، مسيخ إسماعيل، قلمة، 2008-2009، ص37.

7 _ التعريف السابع:

ولقد عرف "محي الدين صابر" أيضا التنمية المحلية على أنها: " مفهوم حديث الأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريق التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وإن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والأعداد والتنفيذ من جانب البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.¹

ثانيا: خصائص التنمية المحلية

تتسم عملية التنمية المحلية بالخصائص التالية:²

1_هادفة: ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى الى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات وتلك الإمكانيات وإلا فإن هذه الأهداف لن تتحقق.

2_علمية: التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودراسات وبحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوءها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها.

3_نظامية: لا تتم عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات والعمليات والمخرجات، وتضم المدخلات متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية والموارد البشرية، تمويل... وغيرها.

4_إيجابية: ينبغي أن تكون التنمية إيجابية فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى، أو من جيد إلى أجدد، وليس من المنطق أن تكون التنمية المحلية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.³

¹: بن صالح سميرة، مذكرة تخرج حول: تمويل التنمية المحلية، المرجع السابق، ص38.

²: إبراهيمي نصيرة، ناصور عبد القادر، معوقات التنمية المحلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر الوادي، الجزائر، 2018، ص82.

³: ابراهيمي نصيرة، ناصور عبد القادر، المرجع السابق، ص83.

5_مستمر: ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرار، فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى".¹

6_الشمول والتكامل: ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا يمكن مثلاً - الاهتمام بقضية التعليم بدون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزراعة أو السكن أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، ويقصد بالشمولية كذلك شمول التنمية على كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية، بينما يجرم الآخرون، وقد يكونون من الفئات الفقيرة الأقل قوة وتأثيراً في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية.²

ويعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الأهلية والحكومية مشاركة جميع فئات المواطنين رجالاً ونساء وأغنياء وفقراء ومتعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسميين أو شعبيين.

7_مراعاة أن تكون برامج التنمية قائمة: على أساس إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية، والتي تتمثل في حاجاته البيولوجية وحاجاته النفسية وحاجاته الاجتماعية والاقتصادية، ويتم ذلك من خلال النظم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع.³

¹: نائل عبد الحافظ، العولمة، إدارة التنمية الأسس - النظريات - التطبيقات العملية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 159.

²: نائل عبد الحافظ، العولمة، إدارة التنمية الأسس - النظريات - التطبيقات العملية، المرجع السابق، ص 160.

³: بن الطاهر حسين، التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24، 2012، ص 124.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية من حيث إطارها النظري بوجود عناصر تحددها من الناحية الزمنية (العنصر الزمني)،
الناحية المكانية (العنصر المكاني)، وقطاع النشاط.¹

أولاً: عنصر الزماني:

إن التنمية المحلية مثل التنمية الوطنية ذات مجال زمني مخطط تعمل فيه، تحدد بفترة زمنية معينة قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

ثانياً: العنصر المكاني:

نعني بالعنصر المكاني الذي يتم فيه تجسيد برامج هذه التنمية المحلية، حيث يتحدد في الجزائر على سبيل المثال في ثلاثة مستويات هي:²

1-المستوى البلدي:

تنعكس التنمية على مستوى البلدية باعتبارها أحد الهيئات الإقليمية القاعدية للدولة فيما يتضمنه المخطط البلدي للتنمية من حصر لجميع حاجات سكان تلك البلدية في شتى ميادين حياتهم اليومية (الزراعة، الصناعة، التجارة، الثقافة... الخ)، بغية السعي في الاستجابة لطلباتهم حسب ما تسمح به قدرات البلدية.

2-المستوى الولائي:

بحكم أن البلدية قاعدة إقليمية إلى جانب الولاية، واعتبار أنها مجموعة من البلديات والدوائر، فإن التنمية على مستوى الولاية تتم وفقاً لمخطط تنموي ولائي، يمس مختلف مناطق وبلديات الولاية، على أساس قطاع نشاط واحد كتسمية القطاع الفلاحي بالولاية.

3-المستوى الجهوي:

هناك العديد من البرامج يتم تجسيدها على المستوى الجهوي، وهو يشمل عدة ولايات تشترك في مميزات متجانسة كالمناخ، أو القدرات الطبيعية أو المستوى الثقافي لسكانها، وهي عملية تطوير تدخل فيما يعرف تنمية المناطق الجهوية.¹

¹: بن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص125.

²: أحمد عبد الفتاح ناجي، التخطيط للتنمية في الدول النامية، صناعاء، المكتب الجامعي الحديث، 2011 ص36.

ثالثا-عصر قطاع النشاط:

فحوى هذا العنصر، أن نوع التنمية المحلية وثيقة الصلة بطبيعة النشاط أو القطاع الذي نحن بصدد تطويره وإصلاحه، حيث تظهر في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر:

1-التنمية العمرانية:

تعني بها تنظيم العمران والمحافظة على البيئة، عن طريق الاستخدام العقلاني للأرض وموارد البيئة الطبيعية، وبما يقام عليها من بنايات ومجمعات صناعية في إطار ما يسمى بالتخطيط العمراني.²

2-التنمية الاقتصادية:

تهدف إلى وضع مخططات، الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعات المحلية، سواء في الجانب الزراعي أو الصناعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لها خلق توازن يمكنها من توفير منتوجات اقتصادية تلي احتياجات أفرادها.

3-التنمية الاجتماعية:

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بالجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، كتوفير المساكن المناسبة لهم وتحسين مستوى الخدمات الصحية لهم، التعليمية وحتى الثقافية المقدمة لمصالحهم.

4-التنمية الإدارية:

تمثل مجموعة الإجراءات المخططة سلفا، تستعمل فيها بعض الأساليب الفنية كالتدريب، التوجيه، وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمعنوية كالأستشارة من أجل رفع مردودية العمل الإداري.³

¹: ونية رابح أشرف رضا، معوقات التنمية المحلية، رسالة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 1998، ص17.

²: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت: دار النهضة العربية، 1983، ص71.

³: هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2012/2013، ص64.

المبحث الثاني: ميزانية البلدية بين برامجها التنموية ومجالات التنمية المحلية

المطلب الأول: ميزانية البلدية وبرامج التنمية المحلية

تساهم البلدية من خلال ميزانيتها في تحقيق التنمية المحلية عن طريق عدة آليات تشكل في مجملها برامج قسم التجهيز والاستثمار، إذ قد تموّلها البلدية من مواردها الذاتية بمختلف مصادر الإيرادات.¹ التي تحصلها سواء من جراء استغلال لأموالها أو من جبايتها المحلية، وذلك بقوة القانون حيث تفرض عليها نسبة محددة دنيا سنويا تقتطع من إيرادات قسم التسيير لتمويلها نفقات قسم التجهيز والاستثمار، ونظرا لتزايد متطلبات التنمية المحلية وعدم كفاية الموارد الذاتية لتغطية جميع المتطلبات التنموية للسكان، خاصة في البلديات محدودة الموارد. تقوم الدولة بمنح إعانات سواء من ميزانيتها في إطار مخططات البلدية للتنمية، أو عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.²

أولا: برامج التنمية المحلية الممولة عن طريق الإقطاع من إيرادات قسم التسيير:

حرصا من الدولة على ضمان التنمية المحلية، فقد سنت مجموعة من التنظيمات التي تجبر البلديات على تخصيص جزء من إيرادات قسم التسيير لإنجاز المشاريع والتكفل بانشغالات المواطنين التنموية لضمان تمويل التنمية المحلية وعليه تم صدور أول مرسوم في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، وهو المرسوم رقم: 67-145 بتاريخ: 31 جويلية 1967 المتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير³، وقد حدد نسبة الاقتطاع الدنيا ب: 10% ويمكن للبلديات ذات الكفاءة المالية أن تقتطع أكبر من هذه النسبة، كما نصت المادة 02 من هذا المرسوم على إمكانية رفع هذه النسبة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة المالية.

نظرا لاعتماد المسيرين في البلديات على هذه النسبة أصبح الكثير منهم يقتطعها مباشرة حتى قبل صدور القرار الوزاري المشترك خاصة في ظل تأخر صدور مثل هذه القرارات، فعلى سبيل المثال صدور القرار الوزاري المشترك الذي يحدد نسبة الاقتطاع لسنة 2019 كان بتاريخ: 20 جانفي 2019 إلا أن نشره في الجريدة الرسمية

¹: شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 86.

²: شويح بن عثمان، المرجع السابق، ص 87.

³: المرسوم رقم: 67-145 بتاريخ: 31 جويلية 1967 المتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير.

هو الآخر يأتي متأخر، حيث صدر بالجريدة الرسمية العدد: 22 المؤرخة في: 17 أبريل 2019¹ في حين أن قانون البلدية يلزمها بالمصادقة على ميزانيتها في أجل أقصاها 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تنفيذها.

ثانيا: برامج التنمية المحلية الممولة في إطار المخططات البلدية للتنمية

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين، كما يقصد به مشاركة البلدية في التخطيط والذي يشمل كل القطاعات كما أنه الوسيلة المثلى للتهيئة العمرانية ويعد وفقا للبرنامج الوطني والبرنامج القطاعي للتنمية لتلبية حاجيات السكان، ولعل أبرز مميزات أنه يقوم على مبدأ لامركزية التخطيط والذي يقصد به إشراك الجماعات المحلية في عملية التنمية انطلاقا من أولوية يملها المخطط الوطني للتنمية والقدرات المحلية بإحالة الصلاحيات لها لتنفيذ مخططاتها.²

ثالثا: برامج التنمية المحلية الممولة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية، الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم: 134-73 المؤرخ في 09/08/1973 المتضمن إحداث مصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية³، وهذا تطبيقا للمادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 بسبب عجزه في المساهمة في التنمية المحلية على المستوى المحلي.

تمثل المهمة الأساسية لهذا الصندوق في تسيير صندوق التضامن للجماعات المحلية، وكذلك صندوق الضمان للجماعات المحلية. وهي الصناديق التي تم إنشائها بغرض المساهمة والنهوض بالتنمية المحلية على مستوى الولايات والبلديات من خلال تجسيد لتضامن والتعاون ما بين بلديات وولايات الوطن لتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية بينها.⁴

¹: القرار الوزاري المشترك الذي يحدد نسبة الاقتطاع لسنة 2019 كان بتاريخ: 20 جانفي 2019.

²: غندوري عبد الحفي، تحسين الخدمة العمومية كمقاربة لتحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر، جامعة إدرار - الجزائر - كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018-2019 ص 62.

³: المرسوم رقم: 134-73 المؤرخ في 09/08/1973 المتضمن إحداث مصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية.

⁴: غندوري عبد الحفي، المرجع السابق، ص 63.

يعد صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوع تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، مقره مدينة الجزائر العاصمة كما أن وزير الداخلية والجماعات المحلية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.¹

يتم إعداد برامج التنمية في البلدية وفقا لما يلي:

1_ طريقة تسجيله:

1_1 بالنسبة للمخططات البلدية للتنمية:

عند نهاية كل سنة ميلادية، وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، تتولى المصالح البلدية تحديد تقديرات في البطاقة التقنية من طرف مصالح البلدية مباشرة أو عن طريق مكاتب الدراسات، إعداد بطاقات تقنية لكل عملية مقترحة بعد عملية إحصاء وتحديد جميع حاجيات سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية، حيث يتم تحديد طبيعة الأشغال أو التجهيزات المراد إنجازها بالتفصيل، والكلفة المالية للمشروع من خلال إعداد البطاقة التقنية FICHE TECHNIQUE يتم التداول عليها في المجلس الشعبي البلدي ثم تعرض الاقتراحات على اللجنة التقنية للدائرة لمناقشتها وترتيب أولوياتها حسب أهمية المشروع، يتم التأهيل والمصادقة على المشاريع المقبولة، كما يمكن اقتراح بعضها للتكفل بها ماليا ضمن مدونة المشاريع القطاعية للولاية.²

تدون لجنة الدائرة محضر اجتماع يحتوي على الآراء المتخذة والموصل إليها ويرفع إلى اللجنة التقنية للولاية، وتحت رئاسة والي الولاية وبحضور كل من مدير التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية كذلك رئيس المجلس الشعبي الولائي يتم إجراء التحكيم (ARBITRAGE) للعمليات المقترحة، المرفوعة من طرف لجنة الدائرة، تتوج أشغالها بالمصادقة على المشاريع المقبولة وتسجيلها، كما قد يؤجل البعض منها لسنوات مقبلة حسب الأولوية، وعليه يظهر من خلال ذلك أن الوالي هو المسؤول الأول عن ضبط وإعداد برامج التنمية المحلية بالبلدية.³

¹: غندوري عبد الحفي، المرجع السابق، ص 64.

²: شيبوط سليمان ونوي طه حسين، إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والآليات، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة الخلفة، 2010، ص 252.

³: محمد فرحي، دور البعد الروحي في إدارة التنمية الاقتصادية وأثره في محاربة الفساد الإداري، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول (الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية) يومي: 03 04 ديسمبر، 2006 معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي خميس مليانة.

1-2 بالنسبة للبرامج القطاعية للتنمية:

يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي ويسهر على تنفيذها، ويكون تحضير المخطط القضائي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخطط التقني لها¹.

2_ مراحل إنجازها:

1_2 بالنسبة للمخططات البلدية للتنمية:

بعد أن يتم إعداد المخطط الخاص بالتنمية يبلغ مقرر تسجيل العمليات إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق رئيس الدائرة.

يعقد رئيس المجلس الشعبي البلدي جلسة مداولة بحضور أعضاء المجلس الشعبي البلدي يعلمهم بمقرر تسجيل العمليات ليتم بعدها المصادقة والموافقة عن طريق مداولة جدول العمليات ثم يتم ضمن مداولة أخرى تحديد كفاءات تنفيذ هذه العمليات، أما عن طريق المداولة وفق قانون الصفقات العمومية 10-236 المؤرخ في 01 أكتوبر سنة 2010 المعدل والمتمم بالتعديل وفق المرسوم الرئاسي رقم 247-15 مؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام².

كما يمكن تنفيذه بالوسائل الذاتية للبلدية إلا أنه مستبعد كون الإمكانيات ضئيلة³.

يتولى مكتب التجهيز للبلدية تحت إشراف أمينها العام إعداد عقد أو صفقة عمومية بعد اختيار المداولة يودع الملف الإداري والتقني بالإضافة إلى المداولة في الموضوع لدى مصالح الدائرة للمصادقة عليها، يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي لصاحب المشروع المختار "الأمر بالخدمة" "service de Ordre" "لبدء الأشغال تبعا لبنود الصفقة.

بالموازنات مع تنفيذ الأشغال يتم منح اعتمادات المالية من طرف مدير التخطيط والتهيئة العمرانية ممضيه من

طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ومؤشر عليها من قبل المصالح التقنية المعنية بالمتابعة¹.

¹: محمد فرحي، دور البعد الروحي في إدارة التنمية الاقتصادية وأثره في محاربة الفساد الإداري، المرجع السابق.

²: وفق قانون الصفقات العمومية 10-236 المؤرخ في 01 أكتوبر سنة 2010 المعدل والمتمم بالتعديل وفق المرسوم الرئاسي رقم 247-15 مؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

³: شويح بن عثمان، رسالة ماجستير، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية - دراسة حالة البلدية، - جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011 ص 58.

بعد إنجاز المشروع التنموي يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي بطاقة الغلق للمشروع موقع من طرفه ثم من طرف أمين خزانة البلدية ثم يرسلها إلى التهيئة العمرانية D.P.A.T."

2_2 بالنسبة للمخططات القطاعية:

بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي على مدونة هذه المشاريع بعنوان القطاعات والهيئات المختصة بالولاية، حيث تسجل هذه البرامج برمز الوالي يعتبر الأمر بالحرف الوحيد. يتولى كل قطاع وحسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية اختيار المقاول ثم يمنح كل مديرية ولائية معنية أمر الخدمة للمقاول صاحبة المشروع.

تتولى المصالح التقنية لكل مديرية معنية بمراقبة الإنجاز للمشروع بالتنسيق مع مختلف الهيئات المعتمدة من طرف الدولة مثل هيئة رقابة البناء في قطاع السكن والتجهيزات العمومية وهيئة المراقبة للري، كما بإمكان إشراك رؤساء المصالح التقنية بالدائرة التابعة للقطاعات المعنية².

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية

تتسع مجالات ونطاق التنمية كتخصص ليصل إلى معظم العلوم الإنسانية والاقتصادية والسياسية وكذلك الإدارية حيث تم طرح التنمية كمفهوم له روابط واتصالات قوية كالعلوم الأخرى مما أدى إلى بروز المجالات التنموية الحالية.

أولا- التنمية البشرية:

إن التنمية البشرية تعمل على تحسين الظروف البشرية في شتى مجالات الحياة بغية الوصول لحالة مرغوب بها. فمفهوم التنمية البشرية كما يرى بول سترين يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس، والنظر إلى الكائنات البشرية كغاية بحد ذاتها.

¹: المرجع نفسه، ص 59.

²: بلقيل نورالدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية - دراسة ميدانية بولاية المسيلة وباتنة، اطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، قسم العلوم الاقتصادية 2019 ص 109.

²: محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، "إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص 101.

أما "محبوب الحق" فيصف التنمية البشرية بأنها مصطلح يهدف إلى زيادة فرص الاختيار، وما الدخل إلا واحد من هذه الفرص، وليس كلما تنطوي عليه الحياة الإنسانية، فهو يعني تنمية الناس من أجل الناس بواسطة أنفسهم.²

أما "عثمان هاشم" فيرى أن التنمية البشرية تقوم على أساس الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة في الدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو.¹

وبناء على ما سبق يمكننا التعبير عن التنمية البشرية بأنها عبارة عن عملية نمووية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم (التعليمي والصحي والغذائي)، بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم، بهدف زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع بشكل عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم، وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية المستدامة في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة، وفي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن.²

ثانيا-التنمية الإدارية:

ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي فبحوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنه جماعة واحدة ومتراصة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.³

ثالثا-التنمية الاجتماعية:

يمكن التطرق للتنمية الاجتماعية: كهدف، كأسلوب وكعملية.

1-التنمية الاجتماعية كهدف:

¹: محمد بلقاسم حسن بملول، المرجع السابق، ص102.

²: محمد الطاهر غزير، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر، 2009-2010، ص71.

³: نفس المرجع السابق، ص72.

يقصد بها وصول الإنسان إلى حد الاستماع بالرفاهة والشعور بالكرامة، مع زيادة فعاليته وقدرته على أداء دوره في المجتمع في إطار القيم والمعايير التي يسير عليها المجتمع.¹

2- التنمية الاجتماعية كأسلوب:

أي أنها تسعى لتنمية القدرات والطاقات البشرية، والعمل على حسن استثمارها، وزيادة المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية تعاوناً مع الدولة، وذلك عن طريق توفير الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع.

3- التنمية الاجتماعية كعملية:

أي أنها يشترك فيها كل الناس لتحقيق العدالة الاجتماعية.

رابعاً- التنمية البيئية:

تمثل التنمية البيئية في حماية البيئة المحلية من خلال تسخير أفراد المجتمع المحلي في خدمتها وحمايتها والحد من تلوثها والحفاظ على مواردها والحد من كل أشكال الاستنزاف بما يمكن البيئة المحلية من توفير نفس الفرص للأجيال الحالية والمستقبلية للمجتمع المحلي في استغلالها.²

خامساً- التنمية الاقتصادية:

إن الهدف الأساسي والأول للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، إذن فالتنمية الاقتصادية يقصد بها عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي إذا فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقاً بتحقيق توازن ينتج عن توفير منتجات اقتصادية تلي بها حاجات أفرادها وهذا لن يتم بدون التركيز على عدة مجالات أهمها:

تدعيم الاستثمار المحلي، تطوير النشاط الزراعي واستغلال الموارد السياحية.³

1: تدعيم الاستثمار المحلي

¹: عثمان عزيزي، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة"، دراسة حالة (بلدية قايس وبلدية الرميلا)، رسالة ماجستير، قسم التهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، ص141.

²: عثمان عزيزي، المرجع السابق، ص142.

³: نفس المرجع، ص143.

يعد الاستثمار المباشر أحد أشكال الاستثمار المحلي، ويهدف هذا الاستثمار إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر لمناصب العمل ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين عدة تقوم به الإدارة المحلية مثل الاستثمار المالي في البورصة أو الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين وخواص في إطار مشروع محدد أو إنشاء شركة أو المساهمة في الشركة، كما أن الاستثمار المحلي الخاص الذي يقوم به المتعاملون الاقتصاديون سواء كانوا محليين أو أجنبان يساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار ومن هذا المنطلق تسعى الحكومات إلى دعم الاستثمار المحلي الخاص عن طريق إنشاء هيئات مختصة تتكفل بهذه المهمة.¹

2: مجال تطوير القطاع الزراعي

إن كثير من دول العالم تتبنى عدة استراتيجيات تهدف إلى الرفع من مستوى إنتاجية قطاع الزراعة في المجموعات المحلية ودعمها للتكفل بتطوير هذا القطاع، حيث أن إستراتيجية الدول المتقدمة تركز على القطاع الزراعي كقاعدة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى خفض معدلات الفقر وحالات نقص التغذية.

3: استغلال الموارد السياحية

إن السياحة تشكل مصدرا هاما للإدارة المحلية في تمويل مختلف مشاريع التنمية ويقف هذا على ما تملكه هذه الأقاليم من مواقع سياحية داخليا وخارجيا، وكذا مدى مشاركة الأفراد ومدى مساهمتهم الفعالة في دفع السياحة.²

¹: عبد السلام لعياضي، التنمية المحلية والفوارق المحلية في إقليم شلغوم العيد" الفاعلون والبرامج"، رسالة ماجستير، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة -الجزائر-2009-2008 ص115.

²: عبد السلام لعياضي، التنمية المحلية والفوارق المحلية في إقليم شلغوم العيد" الفاعلون والبرامج"، المرجع السابق، ص116.

خلاصة الفصل:

وعليه أمام حجم المهام المنوطة بالبلدية، وحتى تتمكن من بلوغ أهدافها المسطرة، وتحقيق غاياتها المرجوة، لا بد لها من إتمادات مالية تتحصلها من إيرادات لا يمكن التصرف فيها إلا بموجب نظام قانوني خاص، يعرف بالميزانية، تحدد فيها مختلف الإيرادات، ومجالات الإنفاق، والتي من خلالها تسعى البلدية جاهدة من أجل تجسيد هذه الأهداف، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، وكلما كانت النتائج إيجابية، كانت آثارها ناجحة، ما يدفع إيجاباً بمستوى التنمية في البلدية، لأنها أقرب بشؤون مواطنيها واحتياجاتهم، حيث لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة ولا تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل، ومن القاعدة نحو القمة وذلك بوضع التنمية المحلية كأساس ومنطق لها.

الفصل الثالث فعالية ميزانية البلدية

في دفع عجلة التنمية المحلية

(بلدية الوادي 2019-2022)

دراسة حالة

المبحث الأول: لمحة حول بلدية الوادي

يتم التطرق الى بلدية الوادي بشكل عام في نقطتين رئيسيتين تتمثل في تعريف بلدية الوادي والهيكلة التنظيمي لها.

المطلب الأول: تعريف بلدية الوادي

أولاً: الموقع الإداري

تقع بلدية الوادي وسط الولاية حيث يحدها من الشمال بلديتي كوينين وحساني عبد الكريم ومن الجنوب بلدية البياضة ومن الغرب بلدية وادي العلندة ومن الشرق بلدية الطريفواوي تبعد عن ولاية بسكرة 220 كلم وعن تقرت 92 كلم وعن حدود جمهورية تونس 86 كلم تتربع على مساحة تقدر ب 77.2 كلم مربع مشكلة بنسبة 17 بالمائة من مساحة الولاية، ويشكل موقع منطقة الدراسة على الخريطة وسط الولاية مشكلة التجمع الحضري الأكبر فيها كما هو موضح في الخريطة¹

ثانياً: تعريف بلدية الوادي

ظهرت بلدية الوادي في العصر الاستعماري لسنة 1957 إذ تعد من أكبر البلديات في الوطن كما يبلغ عدد سكانها حسب آخر إحصائيات لسنة 2023 بلغ: 205600 (ذكور 103160 إناث 102440) إذ تعتبر بلدية الوادي المنطقة الرئيسية للتنمية المحلية باعتبارها قريبة من المواطن.²

ويتمثل دور بلدية الوادي في المحافظة على الممتلكات والمنشآت الإدارية والتربوية والثقافية والمؤسسات القاعدية التي تهدف إلى التنمية المحلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية بالإضافة إلى دورها في مجال المحيط والعمران ومحاربة الأمراض المتنتقلة وحماية البيئة من التلوث وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصلية وتساهم في مساعدة المحتاجين وتكفل بالمعوزين وذوي العاهات وفتح مناصب الشغل للشباب وغيرها من الأدوار التي تحتل بها البلدية مركزا قويا في التكوين الإداري للدولة.³

ثالثاً: الطابع المناخي

¹ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة قاصد مرياح، مساهمة الأدوات الاقتصادية في تسيير النفايات نوقشت واجزت علنا بتاريخ 2019/07/04، ص 73

² مقابلة مع السيد رئيس مصلحة تليخيص الميزانية بمديرية البرجة ومتابعة الميزانية بالوادي بتاريخ 2024/01/28 على الساعة 14:30 مساءً.

³ مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي من اعداد الحسين بحري، هادية، ريم السنة الجامعية 2016/2017 ص 93.

يسود بلدية الوادي مناخ صحراوي جاف والذي يتميز بقلة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة فهو معتدل في فصل الخريف والربيع وحار صيفا قد تصل درجة الحرارة إلى 45 درجة مئوية ومعتدل إلى بارد شتاء حيث تتراوح درجة الحرارة من 5 إلى 21 درجة مئوية وللمناخ أثر كبير في المنطقة سواء على الجانب الاقتصادي العمراني أو الجانب النباتي.

كما تعرف بلدية الوادي نقص كبير في تساقط الأمطار حيث تسقط في شهر نوفمبر حتى فيفري على شكل أمطار دقيقة وخفيفة ولكن بعض الأحيان تسقط بكثرة على شكل أمطار فجائية وقد تؤدي إلى كوارث طبيعية على سبيل المثال عام 1969 التي خلفت أضرار كبيرة بالمساكن والمحاصيل الزراعية وفي بعض الأحيان تقدر كمية الأمطار من 50 إلى 100 مم سنويا كذلك فان نسبة الرطوبة والتبخر ضعيفة نظرا لعدم وجود مسطحات مائية كما تمتاز المنطقة بحركة هوائية نشطة على مدار السنة.

أما من ناحية المؤشرات الاقتصادية فان بلدية الوادي تمتاز في الميدان الزراعي وخاصة في زراعة النخيل والتومور والبطاطا وكذا الطماطم تمثل أهم المحاصيل الزراعية بالبلدية بالإضافة إلى الخضر والفواكه ومحاصيل صناعية أخرى مثل الزيتون والبقول السوداني¹.

رابعا: إحصائيات عامة

1_ إحصاء الكثافة السكانية لبلدية الوادي:

يمكن تلخيص بعض بيانات الخاصة ببلدية الوادي فيما يلي:

جدول رقم 01: إحصائيات تعداد والكثافة السكانية لبلدية الوادي لسنة 2023

البلدية COMMUNE S	Population عدد السكان 2023	مساحة بلدية الوادي Superficie e (Km ²)	Densité الكثافة السكانية (Hab./Km ²)	عدد السكنات Parc de Logement s	معدل شغل السكنات T.O.L (Hab./Logt,)
الوادي El-Oued	205 600	77,2	2 663,21	32 933	6,24

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بالوادي (التخطيط)

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في الكثافة السكانية لبلدية الوادي حسب ما هو واضح من خلال الجدول.

¹مجلة بلدية الوادي، رؤية شاملة سنة 2011، العدد 4 ص 4.

2_ إحصاء تعداد سكان بلدية الوادي:

الجدول التالي يوضح تعداد سكان بلدية الوادي حسب كل فئة:

جدول رقم 02: معدل شغل المسكن T.O.L: Taux d'occupation par logement

البلدية Commune	الذكور Masculins	الاناث Féminins	مجموع السكان Pop. Totale
الوادي El-Oued	103 160	102 440	205 600

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بالوادي (التخطيط)

من خلال الجدول رقم 2 الذي يمثل عدد السكان لبلدية الوادي نلاحظ تجاوز عدد الذكور بعدد الإناث بزيادة طفيفة شبه متقاربة

3_ بعض إحصائيات لبلدية الوادي:

يمكن تلخيص أهم الهياكل لبلدية الوادي من خلال عرض الجدول التالي:

جدول رقم 03: إحصائيات مرافق وهياكل وعدد العمال وتلاميذ التعليم الابتدائي لبلدية

الوادي لسنة: 2023

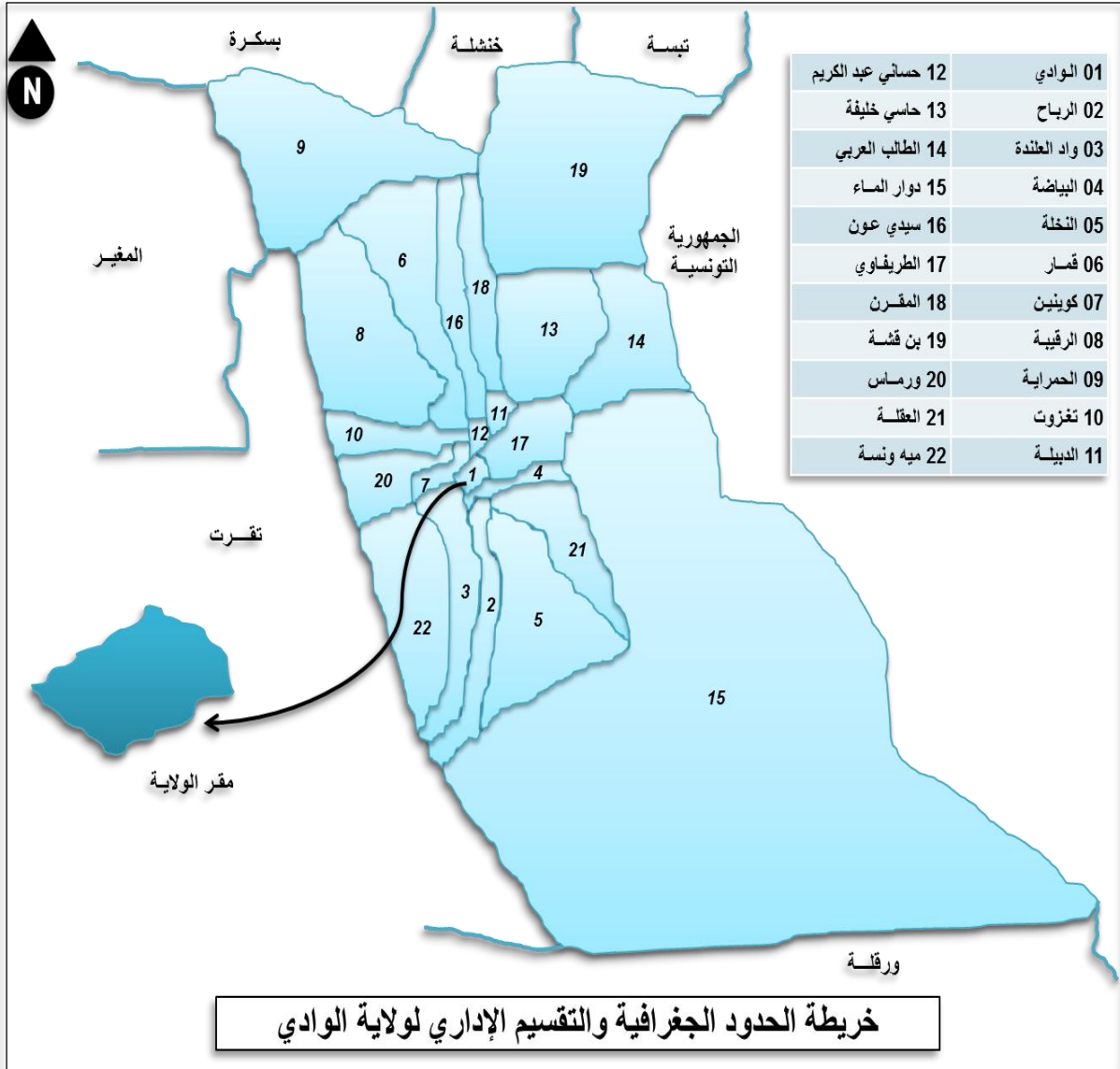
البلدية	عدد عمال البلدية الدائمين	عدد عمال البلدية الغير الدائمين بالتوقيت الكامل	عدد عمال البلدية الغير الدائمين بالتوقيت الجزئي	عدد المساجد	عدد المقابر	عدد الملاعب الجوّاري	عدد تلاميذ الابتدائي	عدد المدارس الابتدائية
الوادي	542	983	459	104	08	18	338.47	83

المصدر: من إعداد الباحث من خلال الاعتماد على الوثائق من مصلحة التجهيز لبلدية الوادي

نلاحظ من خلال الجدول زيادة كبيرة في عدد التلاميذ للتعليم الابتدائي والذي يقابله زيادة في عدد

المؤسسات التربوية للتعليم الابتدائي مقارنة بجميع بلديات الولاية فهي الأعلى وهذا ما يعيق السير الحسن في الوقوف على النقائص متطلبات المدارس الابتدائية.

الشكل البياني رقم 01: خريطة الحدود الجغرافية والتقسيم الإداري لولاية الوادي



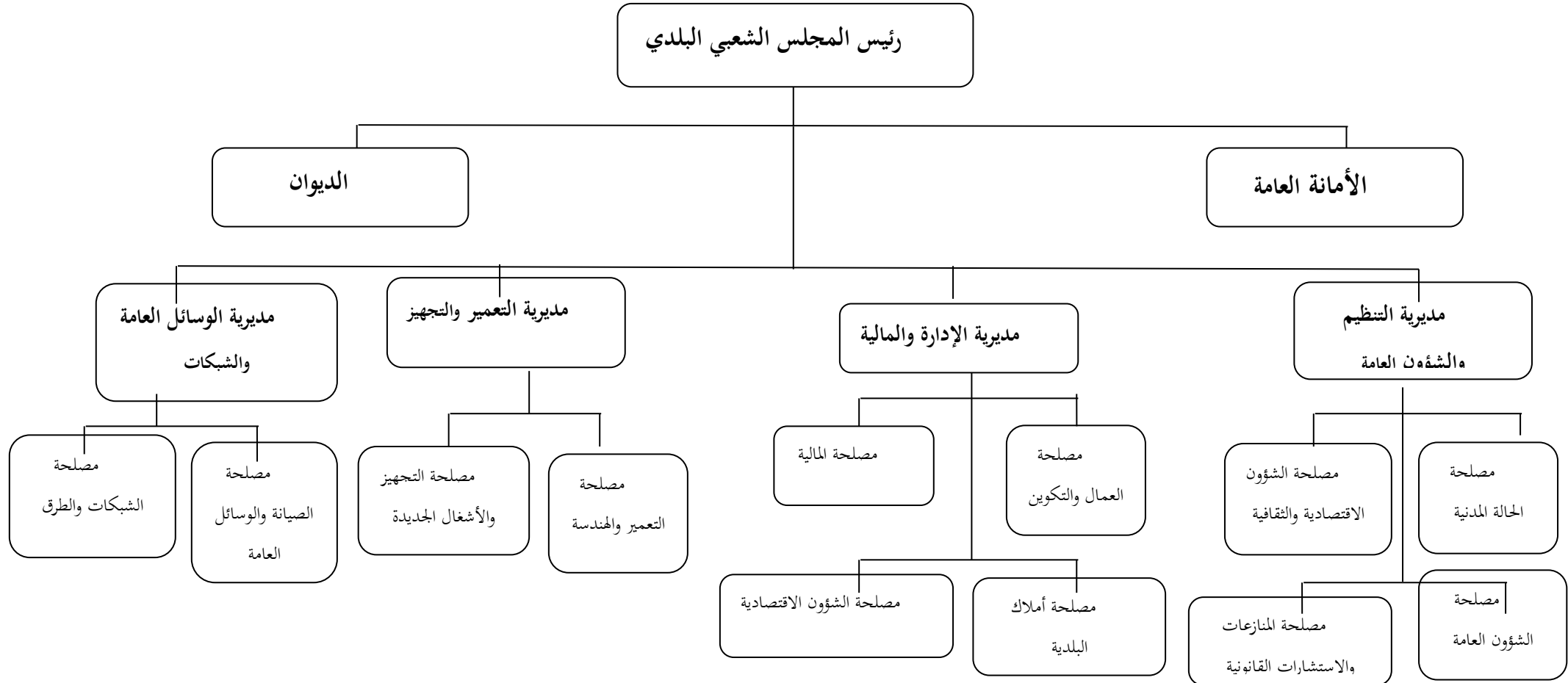
المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بالوادي (التخطيط)

من خلال خريطة ولاية الوادي نلاحظ أن بلدية الوادي التي هي محل الدراسة تتوسط الولاية جغرافيا.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية الوادي

يتأأس رئيس المجلس الشعبي البلدي الهيكل التنظيمي للبلدية والمصالح التابعة له من خلال المداولات ويمارس المجلس مهامه بتنفيذها وتجسيدها من خلال الهيكل الإداري.

الشكل (2): الهيكل التنظيمي لبلدية الوادي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الوثائق الإدارية لديوان رئيس البلدية

من خلال الشكل رقم 2 يتضح لنا تقسيم الهيكل التنظيمي كما يلي:

أولاً: رئيس المجلس الشعبي البلدي (رئيس البلدية) :

رئيس المجلس الشعبي البلدي هو المسؤول الأول، وهو رئيسها ويمثل الهيئة التنفيذية وينتخب من بين أعضائه¹ وتضم الهيئة ببلدية الوادي 06 نواب طبقا لقانون البلدية، وعلى ما تنص اللوائح القانونية عن حالات انتخاب الرئيس للمجلس طبقا للتعديل الأخير لقانون البلدية، وكذا المواد من 64 ما يليها ويقوم بإدارة شؤونها خاصة عملية تنفيذ مداوات المجلس أو نشر القوانين والتي تتطلب من الهيئة التنفيذية عملا جبارا يقتضي الانسجام والثقة بين مكوناتها، حيث حول المشرع الجزائري لرئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات عدة متنوعة في سبيل أخلاقيات الفعل السياسي وتدعيم الفعل الديمقراطي وتعزيز الشفافية وتختلف باختلاف الوضع الذي يكون منه فبعضها يمارس بوضعه ممثلا للبلدية أو بوضعه سلطة لعدم التركيز الإداري، أي ممثلا للدولة فيمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي اختصاصاته تارة بوضعه رئيسا للهيئة التنفيذية للمجلس وتارة أخرى بوضعه ممثلا للبلدية فيقوم طبقا للمواد 30 و70 من قانون البلدية باستدعاء المجلس ورئاسته وتنظيم سيره كذلك تعليق المداوات وتنفيذها والسهر على احترام تطبيق وقانونية المداوات.

كما يعتبر رئيس المجلس ممثلا للدولة على مستوى البلدية فانه يتمتع بسلطات كثيرة سلطة عدم تركيز² ولقد وردت هذه الصلاحيات في الكثير من النصوص منها قانون الحالة المدنية كضابط للحالة المدنية وقانون الإجراءات الجزائية كضابط حفظ النظام العام.³

ثانيا: الأمانة العامة

إن الأمانة العامة للبلدية تعتبر محرك فعال للأعمال بالبلدية إذ يسيرها أميننا عاما ويعتبر المساعد المباشر الأساسي لرئيس البلدي ويقوم بهذا المنصب في بلدية الوادي السيد الأمين العام الذي يعمل بالتنسيق مع مصالح المجلس الشعبي البلدي ووصاية الدائرة والولاية وهذا حسب قوانين ومراسيم منها المرسوم التنفيذي الذي يحدد قائمة

¹ الأمر 21-13 المؤرخ في 2021/08/31 يعدل ويتم أحكام القانون 11-10 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية عدد 67 لسنة 2021 المادة 3 منه التي نصت على المادة 64 مكرر.

² المادة 85 من قانون البلدية لسنة 2012 ص 15.

³ المادة 93 من قانون البلدية لسنة 2012 ص 16.

الوظائف العليا للإدارة البلدية والمرسوم التنفيذي الذي يتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية وكيفيات تعيينه وحقوقه و واجباته إضافة إلى تأكيد للأمر المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.¹

وتنص القوانين على هاته الصلاحيات الأساسية والمهمة للأمين العام للبلدية منها حفظ أمانة لجان الصفقات والعقود وكذا متابعة نشاطات البلدية والمجلس الشعبي البلدي وكذا التلخيص والتنسيق مع مصالح الوصاية والمديريات المحلية وكذا معالجة البريد ومتابعة نشاطات المجلس الشعبي البلدي وتحضير والمداولات وتدوينها وصيانة وحفظ الأرشيف وحفظ الأمن والسلامة المعلوماتية والعديد من المهام ذات الصلة بوظيفته.²

ويعتبر الأمين العام السلطة الرئاسية على موظفي البلدية ولكنه يمارسها باسم رئيس البلدية³ وتظهر أهمية هذه الوظيفة خاصة حين تجديد المجلس الشعبي البلدي بحيث أثناء هذه المرحلة يصبح تقريبا هو المسؤول الوحيد لإدارة البلدية مع وجود مجلس مؤقت بالنيابة لتسيير الفترة.

ثالثا: المصالح الهيكلية للبلدية

للسير الحسن والأمثل للبلدية وجب توفر مجموعة من المصالح تساعد البلدية لتحقيق الأهداف المسطرة والمبرمجة من قبل الدولة وكذا المجلس الشعبي البلدي وهذه المصالح في بلدية الوادي هي:

1_ مديرية الإدارة والمالية

تتفرع إلى أربعة مصالح هي:

1-1 مصلحة العمال والتكوين: وتتكون المصلحة على مكاتب هي مكتب تسيير المستخدمين ومكتب حركة المستخدمين ومكتب الإحصاء وإعداد وتنفيذ المخططات السنوية.

تتابع هاته المكاتب بفروعها المسار الوظيفي⁴ والإداري للموظفين والعمال المتعاقدين والمنتخبين التابعين لمصالح البلدية إذ تقوم بتنظيم وتسيير الحياة الوظيفية الإدارية للمستخدمين⁵ والوثائق الخاصة بهم من بداية علاقة

¹ انظر لمقتضيات المرسوم التنفيذي سالف الذكر بالجريدة الرسمية، العدد 73 لسنة 2016، ص 03.

² منشور رقم 6400 مؤرخ في 20 جويلية 2018 يتعلق بكيفيات تطبيق مرسوم تنفيذي رقم 16-320 المتضمن الاحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية.

³ المادة 16 من المرسوم التنفيذي 16-320 المنظم لمنصب الأمين العام للبلدية: ممارسة مستخدمي البلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 11-344 مؤرخ في 20/09/2011 يتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية، الجريدة الرسمية، العدد 53 لسنة 2011.

⁵ الامر 06-03 مؤرخ في 15/07/2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية، عدد 46 لسنة 2006.

العمل حتى التقاعد أو الفسخ وتقوم بعملية تسيير برنامج نظام المعلومات الشامل والمدمج لتسيير الموارد البشرية .SIRH

وتجري المصلحة عملية توظيف خارجية وامتحانات مهنية داخلية بالإضافة لعملية التكوين وتحسين المستوى وكذلك خلال فترة التربص شاهدت عملية إدماج المستخدمين المستفيدين من جهاز الإدماج المهني لحاملي الشهادات¹.

1_2 مصلحة المالية: تتكون من مكتب إعداد ومتابعة الميزانية ومكتب الأجور ومكتب الإيرادات وإصدار السندات ومكتب تنفيذ ميزانية التسيير ومكتب تنفيذ ميزانية التجهيز والاستثمار. يتم على مستوى هاته المكاتب العمل على إعداد ميزانية البلدية الأولية والإضافية والحساب الإداري وكل ما له علاقة بالجانب المالي للبلدية من إيرادات ونفقات وتسديد مستحقات الأجور² كما تهتم بمجال تنفيذ الصفقات العمومية وكل ما هو مرتبط بممتلكات البلدية المنقولة وغير المنقولة إيرادا ونفقة.

1_3 مصلحة أملاك البلدية: تتكون من مكتب تسيير ممتلكات البلدية وتتمين مداخيلها مكتب تنفيذ العقود وإجراءات التحصيل ومكتب جرد ممتلكات البلدية. وتعمل المصلحة على تسيير وإدارة الملكية العامة الخاصة بالبلدية عن طريق تأجيرها ومتابعة تحصيل المداخيل والاشتراكات منها عبر المزايدات ومنح الاستغلال وتدوين حالة ممتلكات المنقولة وغير المنقولة³.

1_4 مصلحة الشؤون الاقتصادية: تتكون من مكتب النشاط الاقتصادي والفلاحي ومكتب البرمجة المعلوماتية والإحصاءات.

تعمل على التكفل بتسيير عقود الإيجار الخاصة بالسوق الأسبوعي المحلات التجارية والمهنية التابعة لممتلكات البلدية عن طريق تحسين الأسعار وتحديد العقود والوصاية والرقابة على جميع المؤسسات الاقتصادية المحلية للبلدية ومراقبة المحلات التجارية والمؤسسات الاقتصادية والمهنية في حدود تخصصات البلدية.

¹مرسوم تنفيذي رقم 19-336 مؤرخ في 2019/12/08 يتضمن إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، الجريدة الرسمية، عدد 76 لسنة 2019.

²المادة 179 من قانون البلدية سالف الذكر: تحتوي ميزانية البلدية على قسمين التسيير والتجهيز والاستثمار.

³المواد 157-158 حتى 167 من قانون البلدية سالف الذكر.

2- مديرية الوسائل العامة والشبكات

تتفرع إلى مصلحتين هما¹:

2_1 مصلحة الصيانة والوسائل العامة: وتتكون المصلحة على مكاتب هي مكتب الصيانة والوسائل

ومكتب الكهرباء والإنارة العمومية ومصلحة ورش الحظيرة.

تعمل المصلحة على متابعة الصيانة والتلحيم والترصيص والدهن والنجارة وصيانة العقارات والمقابر والنصب والتذكارية وكذا المتابعة للإنارة العمومية وكهرباء المدينة وصيانتها وصيانة كهرباء العمارات كما تقوم بصيانة حضيرة سيارات البلدية وإقامة ورش صيانة كهرباء وتصليح السيارات والتشحيم والتنظيف والتصليلات الميكانيكية وكذا تصليح وتغيير العجلات.

2_2 مصلحة الشبكات والطرق: وتتكون من مكاتب هي مكتب النظافة والبيئة² ومكتب رخص

الشبكات والطرق أيضا مكتب المرور والنقل.

تقوم المصلحة بمراقبة المحيط عبر الحرص على تزيين الطرق ورفع القمامة والفضلات ومكافحة الحيوانات والحشرات والقوارض وتنظيف الطرقات وصيانة التعبيد والطرق¹ وكذا صيانة المساحات الخضراء ومضخات السقي والتقطير كذلك صيانة وتقييم حركة المرور وإشارات السير.

3 مديرية التنظيم والشؤون العامة

تتفرع إلى أربعة مصالح هي:

3_1 مصلحة الحالة المدنية: وتتكون المصلحة على مكاتب هي مكتب أرشيف الحالة المدنية ومسك

السجلات حيث يسجل المواليد والوفيات وملاحظات السجل وبرد الحقوق المدنية والسياسية وكذا عقود الزواج ومتابعة حقوق الأفرح وتتبع هاته المصلحة مكاتب البلدية الجوارية بأحياء المدينة في فروع حي تكسبت حي الاستقلال حي الناظور حي الصحن حي الشهداء حي 19 مارس حي النور.

¹المادة 123 من قانون البلدية: تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة علة ... صيانة طرقات البلدية ...

3_2 مصلحة المنازعات والاستشارات القانونية: وتتكون المصلحة على متابعة قضايا منازعات البلدية والحرص على علاقات التنفيذ لأحكام القضاء النافذة المتعلقة بها وكذا حقوق التعليق للتبليغات على لوحة إعلانات البلدية¹ وكذا تنفيذ القرارات القضائية ذات الصلة بالبلدية.

3-3 مصلحة الشؤون العامة: وتتكون المصلحة على مكاتب هي مكتب المصادقة واستخراج الوثائق الناشط على مستوى شبائيك الحالة المدنية والذي يقوم بالمصادقة على الإمضاء² والتأشير على وثائق المركبات وكتابة شطب وثائق السيارات وعقود ملكيتها كذلك مكتب الخدمة الوطنية والإحصاء الذي يقوم بتسجيل الشباب المؤهل والبالغ للسن القانوني في قوائم الاستدعاء للخدمة الوطنية الإلزامية والفحص الطبي لها³ وكذلك مكتب الانتخابات ومتابعة العملية الانتخابية ومسك القوائم الانتخابية وحالة تنقل الأشخاص وشطبهم وتحويل محل إقامتهم لهذا الغرض⁴.

3_4 مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية: وتتكون هاته المصلحة على مكاتب هي مكتب الشؤون الثقافية والرياضية اذ يتتبع الرياضة المحلية ونشاط الجمعيات⁵ والفرق والفعاليات المقامة بالبلدية وكتب الشؤون الاجتماعية والتحقيقات الاجتماعية والتضامن أين يشمل فرع السكن والعمليات التضامنية وفرع الحج والمساجد والمؤسسات التربوية وفرع روضة الأطفال وأيضا مكتب الشبكة الاجتماعية والتشغيل المكلف بملف التشغيل والنشاط الاجتماعي وأيضا التشغيل والتمهين والتكوين وأخيرا مكتب الصحة والوقاية المتخصص في متابعة الحفاظ على الصحة العامة ووقايتها.

4 مديرية التعمير والتجهيز

تتفرع إلى مصلحتين مهمتين هما:

4_1 مصلحة التعمير والهندسة: وتتكون المصلحة على مكاتب تعمل على أدوات التعمير ووثائق الهندسة وهي مكاتب على علاقة بمصالح خارجية كمديرية الحفظ العقاري وإدارة أملاك الدولة وغيرها ومكاتب المصلحة

¹طبقا للمادة 412 من القانون رقم 08-09 اوت مؤرخ في 25 فيفري 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والادارية، الجريدة الرسمية، عدد 21 لسنة 2008.

²قانون رقم 14-363 المؤرخ في 1 ديسمبر 2014، المتعلق بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، الجريدة الرسمية، عدد 72 لسنة 2014.

³قانون رقم 14-06 المؤرخ في 9 اوت 2014، المتعلق بالخدمة الوطنية، الجريدة الرسمية، عدد 48 لسنة 2014.

⁴المادة رقم 62 وما يليها من القانون العضوي رقم 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات سالف الذكر.

⁵القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 02 لسنة 2012.

هي مكتب البناء والتعمير حيث يسلم الرخص ويعدها وكذا النشاط العقاري والشؤون العقارية ومكتب متابعة ومراقبة البناء والتهيئة العمرانية وأشغال البناء ومراقبة ومتابعة التهيئة العمرانية ومكتب الهندسة ومتابعة المخططات حيث يقوم بدراسة هندسية وإعداد المخططات الأرضية والمدنية والعمرانية للمدينة والمحيط¹.

4_2 مصلحة التجهيز والإشغال الجديدة: تقوم المصلحة على التخطيط والتنفيذ لبرامج التجهيز التي تحظى بأهمية بالغة في أعمال الإدارة المحلية وتقوم المصلحة على الحرص على الاستفادة من تقديم الاعتمادات المالية في مشاريع وأشغال تحقق التنمية بالبلدية ويشمل المصلحة مكتب الصفقات الذي يقوم على إعداد العقود الإدارية والصفقات ومكتب برمجة المشاريع الذي يقوم بالتخطيط لبرنامج التنمية بالبلدية² ومتابعة اعانات الدولة وإعانات صناديق الدعم والاستغلال المباشر ومكتب متابعة المشاريع وإنجازها في مجال الشبكات والبنائات العمومية ومشاريع شبكة الطرقات

رابعاً: المصالح الخارجية المتداخلة مع البلدية:

تتعاون المصالح المحلية بالبلدية زيادة على وصاية الولاية ووزارة الداخلية مع جميع المديريات الممثلة في تراب البلدية فيما يخص كل مجال يسمح بالتنسيق والتطبيق الفعال للبرامج التنموية بالبلدية وتكامل مصالح الإدارة بالبلدية مع مصالحها التي سبق ذكرها في مجالات السكن والشؤون الدينية والأوقاف والصحة والتربية والتضامن والأشغال العمومية وغيرها ...

وتبرز هذا التكامل مثلاً في مجال السكن نظراً لأهمية الملف وطنياً وحساسيته نظراً لتعلق البطاقة الوطنية بجزئية الإقامة بالبلديات، وكذا التنسيق في مجال التوزيع الديموغرافي والتنبه بالتغيرات في بطاقة الشخص بالحياة أو الوفاة والزواج والطلاق وغيرها، نفس الأمر بالنسبة للاستفادة من الهبات والأوقاف بالبلدية عبر التنسيق مع مصالح الشؤون الدينية وكذا مجال التربية وتتبع المدارس، وكذا مجال الوقاية والصحة التي تبرز في السنوات الأخيرة خاصة مع جائحة كورونا والحملات التلقيح والتطعيم لمختلف الأمراض، أيضاً مجال الأشغال العمومية والطرق بالبلدية والدائرة ككل وشبكة التطهير والمياه والكهرباء وكل التمديدات التقنية الضرورية والكثير من المجالات التي يصعب حصرها.

¹ القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 يحدد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية، عدد لسنة 2008.

² طبقاً للمخطط البلدي للتنمية للمزيد انظر القانون رقم 73-136 المؤرخ في 09 اوت 1973 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية، الجريدة الرسمية، عدد 67 لسنة 1973.

وتعمل مصالح البلدية بالتنسيق مع صناديق ودواوين وطنية في المجال المالي والإداري التي فتح لها القانون مجال التكامل والتعاون مع البلدية منها صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (CSGCL) وقواعد المحاسبة العمومية، كذا برامج التنمية الخاصة الموجهة من الولاية والوزارة حسب الغطاء المالي المخصص للبرنامج الممنوح. كذلك تعمل البلدية ومصالحها مع مصالح الرقابة المالية بالبلدية والخزينة المحلية¹ لتحصيل الإيرادات والمراقبة البعدية لنفقات التسيير والتجهيز ومراقبة المالية الخاصة بالبلدية² وكذا تحصيل ضرائب الممتلكات والأفراد والرسوم العقارية والتطهير والحقوق على المحلات وحقوق الانتفاع والتظاهرات كالحفلات مثلا كمداحيل بالبلدية.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الامرين بالصرف والمحاسبين العموميين وكيفيةها ومحتواها، الجريدة الرسمية، عدد 43 لسنة 1991.

² المرسوم التنفيذي رقم 11-381 مؤرخ في 21 نوفمبر 2011 يتعلق بمصالح المراقبة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 64 لسنة 2011.

المبحث الثاني: علاقة ميزانية بلدية الوادي بالتنمية المحلية

يتم التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين من خلاله سنعرض إيرادات ونفقات ميزانية البلدية للفترة محل الدراسة:

المطلب الأول: إيرادات ميزانية بلدية الوادي للفترة (2019_2022).

أولا - إيرادات قسم التسيير: جدول رقم 04: تطور إيرادات قسم التسيير لبلدية الوادي للفترة 2019-2022

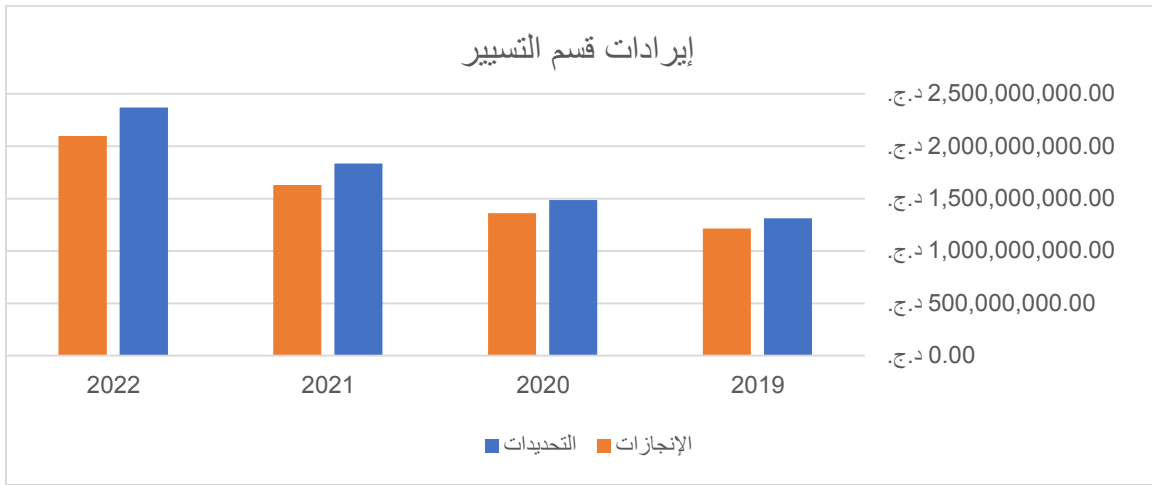
2022		2021		2020		2019		مصالح التسيير
الانجازات	التحديات	الانجازات	التحديات	الانجازات	التحديات	الانجازات	التحديات	
917.047.206.95	917.913.873.61	618.538.678.47	619.405.345.13	408.957.051.38	408.957.051.38	239.035.556.98	239.902.223.64	المصالح الغير مباشرة
203.996.622.00	203.996.622.00	213.457.073.22	213.457.073.22	107.492.792.16	107.492.792.16	189.736.500.00	189.736.500.00	المصالح الإدارية
25.657.128.00	25.657.128.00	9.398.932.00	9.398.932.00	25.579.000.00	25.579.000.00	1.500.000.00	1.500.000.00	المصالح الاجتماعية
50.047.872.17	318.588.011.45	36.524.648.86	240.690.771.35	32.738.069.89	157.588.152.28	47.307.654.45	144.947.777.60	المصالح الاقتصادية
902.455.652.69	902.455.652.69	752.883.280.93	752.883.280.93	785.868.306.93	785.868.306.93	736.296.475.22	736.296.475.22	مصالح الجباية
2.099.204.481.81	2.368.611.287.75	1.630.802.613.48	1.835.835.420.63	1.359.768.553.70	1.485.485.302.75	1.213.876.186.65	1.312.382.976.46	مجموع قسم التسيير
269.406.805.94		205.032.789.15		125.716.749.05		98.506.789.81		باقي الإنجاز

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مصلحة المصالح الاقتصادية والميزانية (الحساب الإداري لبلدية الوادي) للفترة (2019-2022)

يتضح لنا من خلال الجدول 4 أن هناك خمس مصالح وهي:

- 1_ **المصالح الغير المباشرة:** هي المصالح المالية -أجور وأعباء المستخدمين الدائمين -مجموع العقارات والمنقولات - الطرق-الشبكات - أشغال بالاستغلال المباشر أي من الباب 900 إلى الباب 906.
 - 2_ **المصالح الإدارية:** هي المصالح الإدارة العمومية -الأمن والحماية المدنية - المساهمة في أعباء التعليم - المصالح الاجتماعية المدرسية -الشباب والرياضة والثقافة أي من الباب 910 إلى الباب 914.
 - 3_ **المصالح الاجتماعية:** هي المساعدة الاجتماعية المباشرة - النظافة العمومية والاجتماعية - المصالح والمؤسسات الاجتماعية أي من الباب 920 الى الباب 922.
 - 4_ **المصالح الاقتصادية:** المشاركة في التنمية الاقتصادية - الأملاك الخاصة بالبلدية المنتجة للمداخيل أي الباب 930 والباب 931
 - 5- **مصالح الجباية (94):** هي ناتج الجباية - ممنوحات مصلحة الأموال المشتركة أي الباب 940 والباب 941.
- كما أن هناك تزايد ملحوظ في مجموع قسم التسيير في جزئيه الخاص بالتحديدات والإنجازات من سنة 2019 إلى 2022 بنسبة 72 بالمائة وهذا التزايد ناجم عن:
- _ زيادة الإعانات الموجهة لدعم كتلة الأجور في الباب 90 الخاص بالمصالح الغير مباشرة وتلك الزيادة ناجمة في عدد عمال البلدية وزيادة في الأجور.
 - _ زيادة المصالح الاجتماعية نتجت عن إعانات الدولة الخاصة بقفة رمضان مرفقة بتزايد عدد المسجلين المستفيدين من إعانة القفة أي الإعانات المالية المخصصة لها.
 - _ زيادة خلال السنوات الأربع في قسم المصالح الاقتصادية الناتج عن تامين مبلغ الإيجار المحلات والبنائيات التجارية المملوكة للبلدية والتي تم تأجيرها للغير الموزعة عبر تراب بلدية الوادي.

شكل رقم 03: تطور إيرادات قسم التسيير لبلدية الوادي للفترة 2019-2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مصلحة المصالح الاقتصادية والميزانية

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ أن هناك تزايد في مبالغ جزء التحديات والإنجازات بنسبة 72% بجزء الإنجازات ونسبة 80% في جزء التحديات، كما نلاحظ أن ارتفاع في الإيرادات من التحديات والإنجازات بنسب متقاربة ماعدا سنة 2022 تغير الفارق بسبب متفاوتة ، أي أعلى من السنوات السابقة بفارق قدره: 2.614.060,00 د.ج.

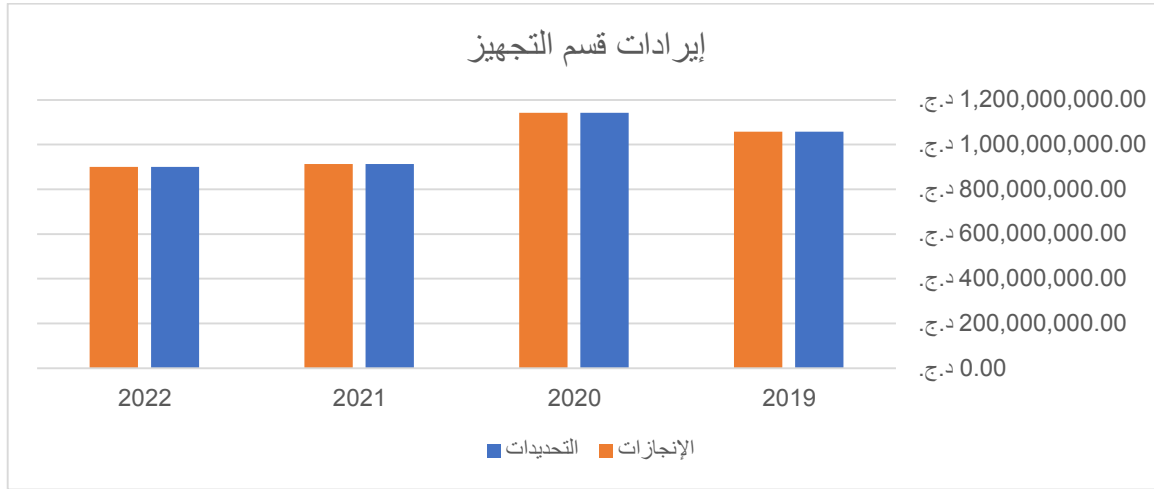
ثانياً: إيرادات قسم التجهيز: جدول رقم 05: تطور إيرادات قسم التجهيز لبلدية الوادي للفترة 2019-2022

سنة 2022		سنة 2021		سنة 2020		سنة 2019		قسم التجهيز والاستثمار
الانجازات	التحديدات	الانجازات	التحديدات	الانجازات	التحديدات	الانجازات	التحديدات	
897.014.237.45	897.014.237.45	912.433.596.42	912.433.596.42	1.142.660.292.36	1.142.660.292.36	1.057.565.382.76	1.057.565.382.76	برامج البلدية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	برامج لحساب الغير
3.460.040.00	3.460.040.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	العمليات الخارجة عن البرامج
900.474.277.45	900.474.277.45	912.433.596.42	912.433.596.42	1.142.660.292.36	1.142.660.292.36	1.057.565.382.76	1.057.565.382.76	مجموع قسم التجهيز
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	باقي الإنجاز

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مصلحة المصالح الاقتصادية والميزانية (الحساب الإداري لبلدية الوادي) للفترة (2019-2022).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) الخاص بإيرادات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية الوادي للسنوات الأربع وهذا الجدول مرتبط مباشرة بمستوى إعانات الدولة التي تقدمها للبلدية عن طريق برنامج المخطط البلدي للتنمية (PCD) وصندوق الضمان والتضامن للجمعيات المحلية (FCCL) وأيضا إعانات عن طريق ميزانية الولاية كذلك النسبة المقتطعة الإجبارية من ميزانية التسيير عن كل نسبة التي حددها المشرع من 10 بالمائة إلى 40 بالمائة كأقصى تقدير، كما نلاحظ من خلال الجدول إن من سنة 2019 في جزء التحديدات والإنجازات في قسم برامج البلدية ارتفعت إلى سنة 2020 إما في سنة 2021 وسنة 2022 هناك انخفاض طفيف وذلك لسبب إن هذا المبلغ والذي يمثل في العادة جزءا منه: الفائض المرسل من السنة السابقة في قسم التجهيزات كما إن نسبة 10 بالمائة المقتطعة من قسم التسيير تختلف من سنة إلى أخرى حسب الاعتماد المالي المقدر في ميزانية التسيير عن كل سنة، أيضا الإعانات الممنوحة من طرف الدولة في شكلها المختلف عن كل سنة باختلاف مقدار الإعانة.

شكل رقم 04: تطور إيرادات قسم التجهيز لبلدية الوادي للفترة 2019-2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مصلحة المصالح الاقتصادية والميزانية

نلاحظ من خلال الشكل رقم:04 أن هناك تقارب في المجاميع لقسم التجهيز والاستثمار للسنوات الأربع وان جميع الاعتمادات المالية المخصصة في التحديدات تم إنجازها أي استهلاكها عن طريق إنجاز المشاريع التنموية لبلدية الوادي خلال السنوات الأربع.

يتضح لنا من خلال الجدول 5 برامج قسم التجهيز وهي ثلاث برامج وهي:

– **برامج البلدية:** هي البنايات والتجهيزات الإدارية – الطرق – الشبكات المختلفة – التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية – التجهيزات الصحية والاجتماعية – التوزيع والنقل – المواصلات – التعمير والإسكان – التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي – المصالح الصناعية والتجارية

أي من الباب: 950 إلى الباب 958

– **برامج لحساب الغير:** هي برامج للمؤسسات العمومية للبلدية – برامج للوحدات الاقتصادية للبلدية –

برامج لأطراف أخرى أي من الباب: 960 – 961 – 969

– **العمليات الخارجة عن البرامج:** هي العمليات العقارية والمنقولة الخارجة عن البرامج – حركة المديونية

والدائنة – عمليات أخرى خارجة عن البرامج

المطلب الثاني: نفقات ميزانية بلدية الوادي للفترة (2019_2022).

أولاً-نفقات قسم التسيير:

جدول رقم: 06 نفقات قسم التسيير لبلدية الوادي للفترة 2019-2022

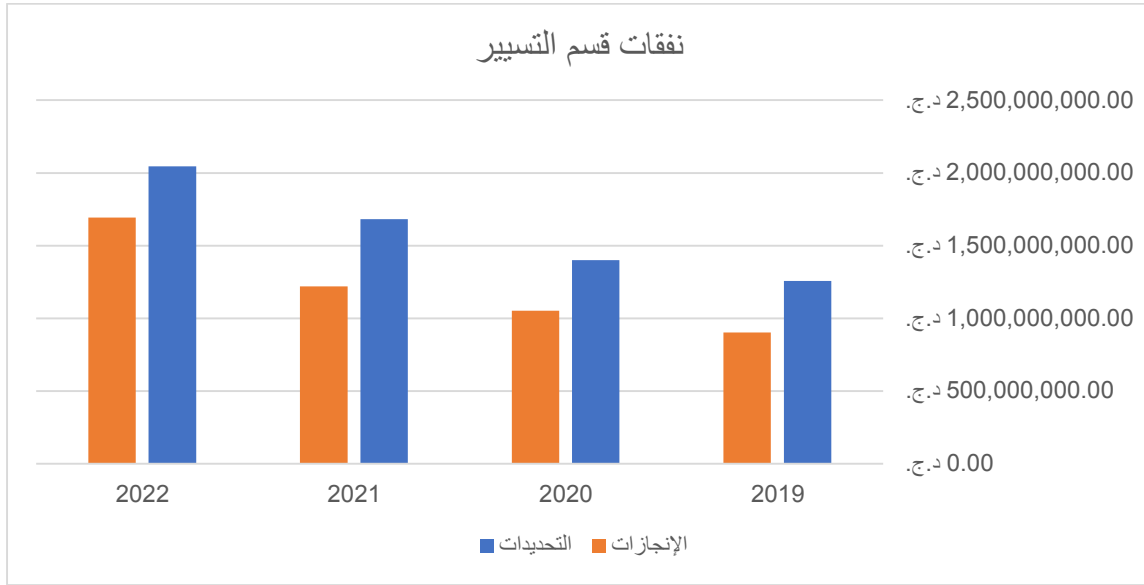
2022		2021		2020		2019		مصالح التسيير
الانجازات	التحديدات	الانجازات	التحديدات	الانجازات	التحديدات	الانجازات	التحديدات	
1.181.671.8 22.97	1.186.366.3 78.87	946.807.34 5.84	990.163.86 7.58	837.692.27 1.97	856.366.31 6.10	791.471.6 61.24	810.345.25 5.64	مصالح الغير مباشرة
381.677.42 7.05	691.119.87 3.09	177.029.32 2.76	576.226.59 6.66	150.338.08 4.48	461.122.46 1.21	76.477.83 0.67	395.666.77 2.62	مصالح الإدارة
114.781.80 4.90	154.105.07 5.67	81.724.250. 75	101.966.62 1.52	48.503.900. 00	67.476.770. 77	19.481.38 7.00	36.454.857. 77	مصالح الاجتهاعية
97.520.00	397.50.00	285.600.00	383.120.00	285.600.00	383.120.00	0.00	97.520.00	مصالح الاقضية
13.728.381. 96	13.728.381. 96	13.660.720. 52	13.660.720. 52	15.006.561. 44	15.006.561. 44	14.844.74 9.97	14.844.749. 97	مصالح الجباية
1.691.956.9 56.88	2.045.717.2 29.59	1.219.507.2 39.87	1.682.400.9 26.28	1.051.826.4 17.89	1.400.355.2 29.52	902.275.6 28.88	1.257.409.1 56.00	مجموع قسم التسيير
353.760.272.71		462.893.686.41		348.528.811.63		355.133.527.12		باقي الإنجاز

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مصلحة المصالح الاقتصادية والميزانية (الحساب الإداري

لبلدية الوادي) للفترة (2019-2022)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(06) الخاص بالنفقات قسم التسيير للسنوات 2019 إلى 2022 لبلدية الوادي في تزايد ملحوظ وهذا الشيء طبيعي لأنه تقابله زيادة في إيرادات الميزانية مثلما رأينا في الجدول الأول حيث بلغت نسبة النفقات من سنة 2019 إلى 2022 نسبة 87 بالمائة أي تقريرا الضعف وهذا في جزء الإنجازات أي النفقات الفعلية كما نلاحظ أيضا هذا التزايد ظاهر في قسم المصالح الغير مباشرة التي تخص كتلة الأجور مما يعني عمليات التوظيف التي عرفتها بلدية الوادي خلال السنوات الأربع متزايدة خاصة عملية إدماج العمال الذين كانوا يعملون في البلدية في شكل جهاز الإدماج المهني والاجتماعي حيث تم إدماج 150 عامل سنة 2021 كذلك توظيف 450 عامل سنة 2022 كانوا منتمين في اطار الشبكة الاجتماعية كما نلاحظ أيضا زيادة في نفقات المصالح الإدارية التي تنظم كل من الإطعام المدرسي وأعباء التعليم وكذا الإعانات الخاصة بالجمعيات الرياضية والثقافية من خلال الزيادة في عدد تلاميذ المدارس الابتدائية لبلدية الوادي حيث نجد إن عدد التلاميذ الابتدائي لبلدية الوادي لسنة 2019 كان يبلغ 23452 ليصبح في غاية سنة 2022 2940 أي بزيادة قدرها 25 بالمائة كما كان ارتفاع في سعر وجبته تلميذ الابتدائي للإطعام من 45 دج سنة 2019 إلى 55 دج في سنة 2021.

شكل رقم 05: نفقات قسم التسيير لبلدية الوادي للفترة 2019-2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مصلحة المصالح الاقتصادية والميزانية

نلاحظ في الشكل رقم (05) للتمثيل البياني الخاص بمجموع نفقات قسم التسيير للسنوات 2019 إلى 2022 في جزئية التحديبات والإنجازات في تزايد واضح وهذا من خلال الشكل حتى هناك فارق طفيف في الفرق بين الإنجازات الفعلية مقارنة بالتحديبات (التقديرات) للنفقات.

ثانيا: نفقات قسم التجهيز

جدول 07: نفقات قسم التجهيز لبلدية الوادي للفترة 2019-2022

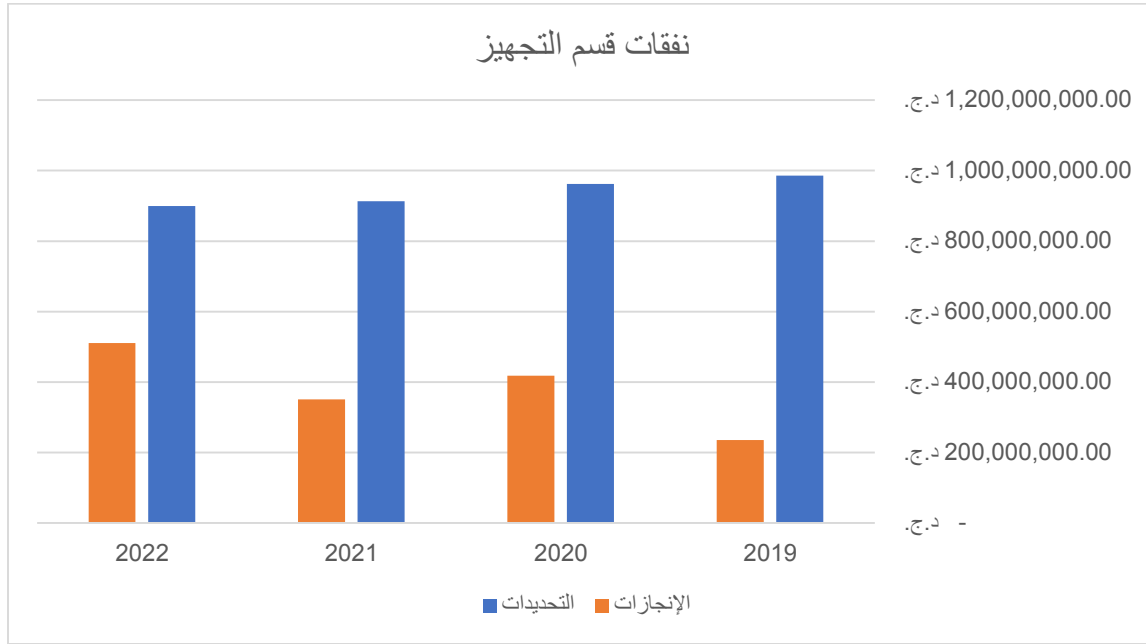
2022		2021		2020		2019		قسم
الانجازات	التحديات	الانجازات	التحديات	الانجازات	التحديات	الانجازات	التحديات	التجهيز والاسـة ثمار
507.567.423. 48	895.936.409. 32	350.903.644. 14	910.218.504. 67	418.335.324. 62	962.304.917. 77	235.305.705. 84	986.253.092. 96	برامج البلدية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	برامج لحساب الغير
3.188.800.00	3.188.800.00	3.188.800.00	3.188.800.00	0.00	0.00	0.00	0.00	عمليات الخارجة عن البرامج
510.756.223. 48	899.125.209. 32	350.903.644. 14	913.407.304. 67	418.335.324. 62	962.304.917. 77	235.305.705. 84	986.253.092. 96	مجموع قسم التسيير
388.368.985.84		562.503.660.53		543.969.593.15		750.947.387.12		باقي الإنجاز

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مصلحة المصالح الاقتصادية والميزانية (الحساب الإداري

بلدية الوادي) للفترة (2019-2022).

نلاحظ في الجدول (07) الذي يمثل نفقات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية الوادي للسنوات الأربع أنها اعتمدت تقرير على القسم الأول وهو برامج البلدية حيث نلاحظ من خلال جزء التحديدات في السنوات الأربع مبالغ متقاربة لكن الشيء الملفت انه في جزء الإنجازات اقل بكثير من التحديدات وذلك يعود إلى سبب أن الإنجازات للمشاريع التنموية على ارض الواقع اقل بكثير من المبالغ المرصودة في الباب المخصص لها (الاعتمادات المالية) ويعود ذلك إلى عدم إتمام انجاز هذه المشاريع في نفس السنة لسبب ان : عرقلة الإنجازات الإدارية عن طريق نظام الرقابة المالية مطولة مع ضيق الوقت أي المدة الزمنية التي تمنح اعتمادات الميزانية الإضافية ضيقة قريبة من غلق السنة المالية, كذلك عامل الكوفيد في سنة 2020 و 2021 الذي كان له تأثير في تأخير صرف الاعتمادات المرصودة في قسم التجهيز كما كانت نسبة الصرف الخاص بالإنجازات الفعلية من سنة 2019 الى غاية سنة 2022 هي 117 بالمائة لكن لو نقارنها بالاعتمادات المفتوحة نجدها نسبة بطيئة وذلك راجع للأسباب المذكورة.

الشكل رقم 06: نفقات قسم التجهيز لبلدية الوادي للفترة 2019-2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مصلحة المصالح الاقتصادية والميزانية

نلاحظ في الشكل رقم (06) الذي يمثل التمثيل البياني لمجموع نفقات قسم التجهيز والاستثمار للسنوات الأربع الفرق الكبير بين الإنجازات والتحديدات بالرغم من إن هناك تزايد في نسبة إنجاز المشاريع من سنة 2019 إلى 2020 لكن هناك انخفاض في سنة 2021 وذلك لعامل تفشي وباء كورونا لكن عاد وارتفع في سنة 2022.

ثالثا: الحوصلة النهائية لميزانية بلدية الوادي الخاصة بالنفقات والإيرادات لقسمي التسيير والتجهيز والاستثمار: 2019 إلى 2022

جدول رقم 08: الحوصلة النهائية لميزانية بلدية الوادي الخاصة بالنفقات والإيرادات لقسمي التسيير والتجهيز والاستثمار

السنوات	قسم التسيير والتجهيز والاستثمار	التحديات		الانجازات		الباقي الانجاز	
		النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات
2019	قسم التسيير	1.257.409.156.00	1.312.382.976.46	902.275.628.88	1.213.876.186.65	355.133.527.12	98.506.789.81
	قسم التجهيز والاستثمار	986.253.092.96	1.057.565.382.76	235.305.705.84	1.057.565.382.76	750.947.387.12	0.00
	المجموع	2.243.662.248.96	2.369.948.359.22	1.137.581.334.72	2.271.441.569.41	1.106.080.914.24	98.506.789.81
	85 الفائض	126.286.110.26	0.00	1.133.860.234.69	0.00	0.00	1.007.574.124.43
	مجموع تساوي النفقات والإيرادات	2.369.948.359.22	2.369.948.359.22	2.271.441.569.41	2.271.441.569.41	1.106.080.914.24	1.106.080.914.24
2020	قسم التسيير	1.400.355.229.52	1.485.485.302.75	1.051.826.417.89	1.359.768.553.70	348.528.811.63	125.716.749.05
	قسم التجهيز والاستثمار	962.304.917.77	1.142.660.292.36	418.335.324.62	1.142.660.292.36	543.969.593.15	0.00
	المجموع	2.362.660.147.29	2.628.145.595.11	1.470.161.742.51	2.502.428.846.06	892.498.404.78	125.716.749.05
	85 الفائض	265.485.447.82	0.00	1.032.267.103.55	0.00	0.00	766.781.655.73
	مجموع تساوي النفقات والإيرادات	2.628.145.595.11	2.628.145.595.11	2.502.428.846.06	2.502.428.846.06	892.498.404.78	892.498.404.78
2021	قسم التسيير	1.682.400.926.28	1.835.835.402.63	1.219.507.239.87	1.630.802.613.48	462.893.686.41	205.032.789.15
	قسم التجهيز والاستثمار	913.407.304.67	915.984.918.16	350.903.644.14	915.984.918.16	562.503.660.53	0.00
	المجموع	2.595.808.230.95	2.751.820.320.79	1.570.410.884.01	2.546.787.531.64	1.025.397.346.94	205.032.789.15
	85 الفائض	156.012.089.84	0.00	976.376.647.63	0.00	0.00	820.364.557.79
	مجموع تساوي النفقات والإيرادات	2.751.820.320.79	2.751.820.320.79	2.546.787.531.64	2.546.787.531.64	1.025.397.346.94	1.025.397.346.94
2022	قسم التسيير	2.045.717.229.59	2.368.611.287.75	1.691.956.956.88	2.099.204.481.81	353.760.272.71	269.406.805.94
	قسم التجهيز والاستثمار	899.125.209.32	900.474.277.45	510.756.223.48	900.474.277.45	388.368.985.84	0.00
	المجموع	2.944.842.438.91	3.269.085.565.20	2.202.713.180.36	2.999.678.759.26	742.129.258.55	269.406.805.94
	85 الفائض	324.243.126.29	0.00	796.965.578.90	0.00	0.00	472.722.452.61
	مجموع تساوي النفقات والإيرادات	3.269.085.565.20	3.269.085.565.20	2.999.678.759.26	2.999.678.759.26	742.129.258.55	742.129.258.55

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مصلحة المصالح الاقتصادية والميزانية

نلاحظ من خلال الجدول (08) الذي يمثل حوصلة عامت بشقي الميزانية التحديدات والإنجازات بما فيها من إيرادات ونفقات الذي حلل في الجداول السابقة لكل جزء على حدا. لكن سوف نتطرق في هذا الجدول على الجزء الخاص بباقي الإنجاز الذي يقسم إلى قسمين باقي الإنجاز بالنفقات وباقي الإنجاز بالإيرادات عن كل جزء من الميزانية للتسيير والتجهيز والاستثمار.

1- باقي الإنجاز النفقات في قسم التسيير: الذي يتكون من عنصرين فقط هما:

- نفقات تم الالتزام بها لدى المراقب المالي ولكن لم يسمح الوقت (التأخير بعد غلق السنة المالية) أو صاحب المشروع تنقصه وثيقة فيما يخص ملف التسديد مثل الفاتورة مما أدى إلى عدم التسديد من طرف خزينة البلدية.

- تمثل أيضا باقي الإنجاز تلك الأموال الخاصة بالمطاعم المدرسية التي ترحل في نفس المادة وترحل كباقي إنجاز ولا يمكن صرفها في أي مجال اخر.

2- باقي الإنجاز للإيرادات: هو باقي إنجاز مبالغ الكراء المحلات التجارية مثل البلدية دائنة للعديد من

التجار الذين يمارسون نشاطهم التجاري في محلات مملوكة للبلدية لكن جزء كبير منهم لم يتم بدفع مستحقاته لمبلغ الإيجار هناك نجد أن في إعداد الميزانية يحسب كأنه مبلغ مستحق لكن عند نهاية السنة لم تحقق إيراد وبقي على شكل باقي إنجاز للإيراد.

إذا نلاحظ من خلال الجدول انه لا يوجد باقي إنجاز للسنوات الأربع في قسم التجهيز والاستثمار في جزء الإيرادات لكن في المقابل في جزء النفقات نجد مبالغ والتي عبرنا عليها في الشكل رقم (08) للتمثيل البياني الخاص بمجموع نفقات قسم التجهيز والاستثمار.

كما نلاحظ أن مجموع باقي الإنجاز للسنوات 2019, 2020, 2021 كبير وذلك يعود لسببين هو الفئات المرحل للسنوات السابقة أي عدم إتمام المشاريع مما يؤدي إلى عدم التسديد كذلك العامل الثاني هو وباء كورونا الذي أثر بشكل كبير على تأخر في نسبة الإنجاز للمشاريع.

المبحث الثالث: مشاريع التنمية المحلية لبلدية الوادي 2019-2022

إن مشاريع التنمية المحلية لأي بلدية تمول من ثلاثة مصادر أساسية أولها الاقتطاع الإجباري من إيرادات قسم التسيير والمفروض على البلدية بموجب التنظيم؛ ويأتي في المرتبة الثانية مخططات البلدية للتنمية والتي تسجل سنويا في ميزانية الدولة للتجهيز ويصادق عليها ضمن قانون المالية إجمالا ويتم توزيعها بعد ذلك بحسب حصة كل ولاية، وهذه الأخيرة تقوم بتقسيمها محليا حسب احتياجات البلدية؛ ويأتي صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلة ثالثا حيث يجمع مساهمات جميع بلديات القطر الوطني ليعيد توزيعها على البلديات الأقل تنمية والأشح موارد لتحقيق نوع من التوازن بين مختلف البلديات، وهنا سوف نتطرق إلى أهم البرامج التنموية على مستوى البلدية محلا لدراسة خلال السنوات الأربع.¹

الطلب الأول: مساهمة المخطط البلدي للتنمية في المشاريع المحلية (PCD) للفترة 2019 إلى 2022

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف وأهداف المخطط البلدي، كذلك أهم المشاريع الممولة عن طريق للمخطط البلدي للتنمية لبلدية الوادي خلال السنوات الأربع:

1-تعريف المخطط البلدي للتنمية:PCD

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية والتجهيزات الانجاز وقد اعتبرها المرسوم 136/73 المؤرخ في 09/08/1973 على أنها برامج أعمال قصيرة المدة تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني .

ادخل أسلوب المخطط البلدي للتنمية في سنة 1973 ويعتبر من أكثر البرامج التنموية استعمالا وخاصة بعد صدور المرسوم في سنة 136/73 والمتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية ولقد جاء هذا المخطط ليخلف النظام القديم والمتمثل في ما يطلق عليه اسم برنامج التجهيز المحلي وتندرج المخططات البلدية للتنمية في إطار سياسة التوازن الجمهوري، قصد إعطاء كل بلدية حظوظا متساوية في التنمية وتستجيب مساعدة الدولة هذه إلى الانشغال بضمان قابلية اقتصادية نسبية للجماعات المحلية وذلك بتكاملة النشاطات المشروع فيها في إطار المخططات غير الممركزة والمعتمدة من طرف الولاية وفي إطار الاستثمارات من الادخار الإجمالي الذي تقتطعه البلديات من مواردها الخاصة.

¹ المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية - المجلد 3/العدد 2 سنة 2020 صفحة 29 - عنوان دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية / بن عامر زبير جامعة فرحات عباس سطيف تاريخ النشر 2020-12-28

2- أهداف المخطط البلدي للتنمية:

تعد التنمية من صلاحيات ومسؤولية البلدية وتعني برنامجا منسجما، معدا على أساس إحصاء المناطق التي تستوجب ترقيتها وتشخيص العمليات التي يفترض القيام بها بالنظر إلى حاجيات ومتطلبات المواطنين وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيقه وقد سعى المشرع الجزائري إلى منح اللامركزية في اتخاذ القرار وإعداد البرامج للجماعات المحلية وبمقتضى ذلك أصبحت البلدية بموجب القانون 10/11 المتضمن قانون البلدية تساهم إلى جانب الدولة في العمل على تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه ومن بين المهام الرئيسية التي أوكلت للبلدية للنهوض بعملية التنمية المحلية هي تحضير المخططات البلدية للتنمية والتي تهدف من ورائها إلى ما يلي¹:

__ القضاء على الزحف الريفي؛

__ تحسين ظروف المعيشية للمجتمع المدني الريفي من خلال فك العزلة وبناء المرافق الاجتماعية والثقافية والهياكل القاعدية، من شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير والتهيئة العمرانية؛

__ محاربة تدارك النقائص التي عرفت بها برامج التنمية المحلية خاصة من جهة مركزية تسيير الاعتمادات والعراقل الناجمة عنها؛

__ تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول محلية لمشاكل عن طريق مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المخطط البلدي؛

__ توزيع مجالي متوازن للاستثمارات المحلية؛

__ تحسين استغلال الطاقات والإمكانات المحلية؛

__ دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني؛

ونظرا لأهمية المخطط البلدي للتنمية²، وسعيا لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، نجد أن الدولة الجزائرية تسعى دائما لتقديم مبالغ مالية ضخمة تقررها في قانون المالية تحت عنوان المخططات البلدية للتنمية حيث وصل في سنة 2010 إلى 60 مليار دينار جزائري وتوزع على الولايات والبلديات حسب أولويات كل قطاع وبمقاييس متوازن.

¹ المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية - المجلد 3/العدد 2 سنة 2020 صفحة 29 - عنوان دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية / بن عامر زبير جامعة فرحات عباس سطيف تاريخ النشر 28-12-2020.

² مذكرة شهادة الماستر -جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة قسم علوم التسيير - مصادر مويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية -من

اعداد محلاي على -صفحة 78-79

3-المخطط البلدي للتنمية البلدية الوادي 2019 إلى 2022:

بلدية الوادي خلال فترة الدراسة تمويلات بمبالغ جد معتبرة في إطار مخططات البلدية للتنمية لمشاريع تنموية مختلفة ومتنوعة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الجداول التالية حسب كل سنة:

3-1 المشاريع التنموية الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية بلدية الوادي PCD 2019:

الجدول رقم 09 المشاريع الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية بلدية الوادي PCD لسنة 2019:

رقم	رقم و تسمية العملية	رخصة البرنامج الحالية (دج)	الإلتزام المتراكم إلى غاية 2018/12/31	إعتمادات الدفع (دج)			النسبة الغزيرانية %
				المبلغ السابق الممنوح	المبلغ الإضافي الممنوح	المبلغ الحالي	
1	NE 5 591 2 263 418 19 01 إعادة الإختبار للطريق من مفترق الطرق الطريق الولائي رقم 403 مع النزول المالي إلى غاية ابتدائية نغموش صالح على مسافة 2*1,37 كلم	16,722,000.00	14,000,876.84	13,609,604.84	0.00	13,609,604.84	100%
2	NE 5 591 2 263 418 19 02 إعادة الإختبار للطريق من مفترق الطرق متوسطة محمود شريف يحي الرمال إلى غاية مفترق الطرق متوسطة ابن بابيس على مسافة 04 كلم	28,452,000.00	27,334,057.94	26,859,247.94	0.00	26,859,247.94	100%
3	NE 5 591 2 263 418 19 03 إعادة الإختبار للطريق من مفترق الطرق القارة الشرقية إلى غاية مفترق الطرق مقبرة الأعشاش مروراً يحي سيدي عبد الله على مسافة 02 كلم	13,798,000.00	12,012,443.42	11,441,243.42	0.00	11,441,243.42	100%
4	NE 5 591 2 263 418 19 04 إعادة الإختبار للطريق من السوق المركزي إلى غاية بلدية البيضاء على مسافة 2*3,5 كلم	46,918,000.00	45,891,641.74	45,058,641.74	0.00	45,058,641.74	100%
5	NE 5 793 1 263 418 19 01 إنجاز تهيئة حضرية وإدارة عمومية للفواصل الترابي من مفترق الطرق ساحة الشباب إلى غاية ابتدائية نغموش صالح يحي الرمال بلدية الوادي	11,715,000.00	10,076,813.87	10,076,813.87	0.00	10,076,813.87	100%
6	NE 5 793 1 263 418 19 02 إنجاز طريق وتهيئة حضرية أمام المطعم المركزي الكائن ببنفسرة فرحات بن عمار يحي تكسبت الشرقية بلدية الوادي على مسافة 500 م	9,998,000.00	8,914,410.67	8,914,410.67	0.00	8,914,410.67	100%
7	NE 5 793 1 263 418 19 03 إعادة الإختبار للتهيئة والفواصل الترابي من مفترق الطرق ساحة الشهداء إلى غاية مفترق الطرق ساحة الشباب بلدية الوادي	5,632,000.00	4,648,870.71	4,648,870.71	0.00	4,648,870.71	100%
8	NE 5 793 4 263 418 19 01 تهيئة مساحات قرب دار الضيافة 19 مارس	9,985,000.00	9,984,400.00	9,984,400.00	0.00	9,984,400.00	100%
9	NE 5 793 2 263 418 19 01 إعادة الإختبار لشبكة الإنارة العمومية عبر بلدية الوادي	11,434,000.00	11,185,465.00	11,185,465.00	0.00	11,185,465.00	100%
10	NE 5 793 1 263 418 19 04 إنجاز تهيئة حضرية (شبكة السقي) مقابل إقامة الضيافة حي 19 مارس بالوادي	3,140,000.00	3,139,200.00	3,139,200.00	0.00	3,139,200.00	100%
11	NE 5 793 4 263 418 19 02 تهيئة المساحات الخضراء من قصر العدالة 19 مارس إلى غاية مفترق الطرق مقابل مركز إعادة التربية 17 أكتوبر	8,993,000.00	8,992,500.00	8,992,500.00	0.00	8,992,500.00	100%
12	NE 5 392 4 263 418 19 02 إعادة تأهيل القنوات الرئيسية للصرف الصحي عند مدخل السوق المركزي على مسافة 100 م ط	3,102,000.00	3,101,050.00	3,101,050.00	0.00	3,101,050.00	100%
13	NE 5 591 2 263 418 19 05 إعادة الطريق إلى حالته الأصلية بمدخل السوق المركزي على مسافة 120 م ط	1,730,000.00	1,556,485.46	1,556,485.46	0.00	1,556,485.46	100%
	المجموع العام	171,619,000.00	160,838,215.65	158,567,933.65	0.00	158,567,933.65	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية للمخطط البلدي للتنمية بلدية الوادي

لسنة 2019 من مصلحة التجهيز بلدية الوادي.

من خلال الجدول رقم 09 يتضح لنا تنوع في مجالات التنمية التي تمت بلدية الوادي إلا أن هذا التنوع ليس متوازنا حسب ما هو مبين في الجدول حيث نلاحظ أن مشاريع التي تخص الطرق نالت الجزء الكبير بنسبة 68% من مجموع رخص البرامج الحالية لسنة 2019 غير أن القائمين على شؤون البلدية يدركون أكثر من غيرهم لمتطلبات تنمية بلديتهم واحتياجات ساكنيهم.

3-2 المشاريع التنموية الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية بلدية الوادي PCD لسنة 2020:

الجدول رقم 10: للمشاريع الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية بلدية الوادي PCD 2020:

رقم	رقم وتسمية العملية	رخصة البرنامج الحالية (دج)	الالتزام المتراكم	إعتمادات الدفع (دج)			النسبة المئوية الغيربائنة %
				المبلغ السابق الممنوح	المبلغ الإضافي الممنوح	المبلغ الحالي	
			2019/12/31	1	2	(2)+(1)	
1	NE 5 591 2 263 418 20 01 تكملة إعداد الإختبار للطريق من مفترق الطرق منسطة محدود تروبي بحي الرمال إلى غاية مفترق الطرق منسطة بين باليس على مسافة 04 كلم	31,506,000.00	31,111,107.30	31,111,107.30	0.00	31,111,107.30	100%
2	NE 5 591 2 263 418 20 02 إعادة الإختبار للطريق المزودج الرابط مفترق الطرق ساحة الشباب إلى غاية مفترق الطرق القبة الكبيرة على مسافة 1.1 كلم	35,612,000.00	35,508,350.19	35,508,350.19	0.00	35,508,350.19	100%
3	NE 5 391 7 263 418 20 01 ربط البئر الإرتوازي بحي التسميش بشبكة المياه الصالحة للشرب على مسافة 550 م بلدية الوادي	4,992,000.00	4,991,455.00	4,991,455.00	0.00	4,991,455.00	100%
4	NE 5 691 3 263 418 20 01 تكملة تهيئة وإعادة الإختبار للممرسة الابتدائية عيادي على	1,978,000.00	1,977,367.50	1,977,367.50	0.00	1,977,367.50	100%
5	NE 5 591 2 263 418 20 03 إعادة الطريق الرابط بين مستشفى كويا والطريق الوطني رقم 16 إلى حالته الأصلية على مسافة 370 م	3,000,000.00	2,999,766.88	2,999,766.88	0.00	2,999,766.88	100%
6	NE 5 392 4 263 418 20 01 توسيع شبكة التطهير بأحياء بلدية الوادي (سيدي مسنور - المراعية - التسميش - الحرية - الشهداء) على مسافة 1.450 م	11,938,000.00	11,883,309.00	11,883,309.00	0.00	11,883,309.00	100%
7	NE 5 793 2 263 418 20 01 إنجاز إنارة عمومية بحي الزبيديات بلدية الوادي	2,715,000.00	2,143,414.00	2,143,414.00	0.00	2,143,414.00	100%
8	NE 5 793 2 263 418 20 02 إنجاز إنارة عمومية بحي بوحميد بلدية الوادي	1,388,000.00	876,355.00	876,355.00	0.00	876,355.00	100%
9	NE 5 392 6 263 418 20 01 تجديد شبكة التطهير بالموق في حي الأضواء والنزلة على مسافة 750 م ط	18,500,000.00	14,853,187.80	14,853,187.80	0.00	14,853,187.80	100%
10	NE 5 691 5 263 418 20 01 تكيف دراسة وإنجاز 03 أقسام دراسية توسعية بمدرسة لهلي الجموعي بحي 08 ماي 1945	9,312,000.00	9,036,460.16	9,036,460.16	0.00	9,036,460.16	100%
11	NE 5 392 4 263 418 20 02 إعادة الإختبار للمشاعب من مفترق الطرق الملاح إلى غاية محطة الرفع رقم 10	7,996,000.00	7,444,591.00	7,444,591.00	0.00	7,444,591.00	100%
12	NE 5 392 4 263 418 20 03 إعادة الإختبار لمحطة الرفع رقم 01 مع قناة الرفع بحي تكسبت بالوادي (مصاريق الأشهار)	400,000.00	399,936.39	399,936.39	0.00	399,936.39	100%
13	NE 5 691 5 263 418 21 01 تكيف دراسة وإنجاز قسم دراسي بمدرسة الزبيديات	3,721,000.00	1,128,150.00	1,128,150.00	0.00	1,128,150.00	100%
	المجموع العام	133,058,000.00	124,353,450.22	124,353,450.22	0.00	124,353,450.22	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية للمخطط البلدي للتنمية بلدية الوادي

لسنة 2020 من مصلحة التحيز بلدية الوادي.

من خلال الجدول رقم 11 أن جزء الكبير الخاص بتمويل المشاريع للمخطط البلدي للتنمية الموجه لبلدية الوادي لسنة 2021 وجهة لصيانة شبكة تصريف الصحي وذلك من خلال الخلل الكبير الذي وقع خلال هذه السنة على مستوى مراكز التوزيع الصرف الحي بالشط وحي سيدي مستور حيث وجهة إعانات مالية من الولاية إلى بلدية الوادي عن طريق مديرية البرمجة ومتابع الميزانية في شكل PCD حيث كانت نسبة 46% من مجموع رخص البرامج المفتوحة لسنة 2021 موجهة لشبكة التطهير الصحي.

3-4 المشاريع التنموية الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية بلدية الوادي PCD لسنة 2022:

الجدول رقم 12: للمشاريع الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية بلدية الوادي PCD 2022

رقم	رقم و تسمية العمليّة	رخصة البرامج الحالية (دج)	الإلتزام المتراكم	الإستهلاك المتراكم (دج) إلى غاية 2022/12/31	إعتمادات الدفع (دج)			النسبة المئوية
					المبلغ السابق المعموح	المبلغ الإضافي المعموح	المبلغ الحالي	
1	NE 5 591 7 263 418 22 01 دراسة وتثبيت المنحدر للطريق البلدي رقم 110 عند النقطة الكيلومترية 1+900	2,737,000.00	2,737,000.00	0.00	2,737,000.00	0.00	2,737,000.00	100%
2	NE 5 391 9 263 418 22 01 توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر أحياء (الصحن الشرقي ، النسيم ، السعادة وسيدي مستور) بلدية الوادي على مسافة 04 كلم	7,802,000.00	6,086,690.00	0.00	6,086,690.00	0.00	6,086,690.00	100%
3	NE 5 392 8 263 418 22 01 إنجاز وتجهيز أبار لصرف المياه السطحية بأحياء (سيدي مستور - الزلزلة - الشط - الطلاية والصحن الشرقي) ببلدية الوادي	11,997,000.00	10,492,736.40	0.00	10,492,736.40	0.00	10,492,736.40	100%
4	NE 5 392 8 263 418 22 02 إعادة الإعتبار للمضاعب عبر أحياء بلدية الوادي	9,892,000.00	9,869,950.00	0.00	9,869,950.00	0.00	9,869,950.00	100%
5	NE 5 392 8 263 418 22 03 إعادة الإعتبار لفتحة الدفع لمحطة الرفع رقم 01 حتى تكسبت على مسافة 01 كلم	11,976,000.00	9,932,881.65	0.00	9,932,881.65	0.00	9,932,881.65	100%
6	NE 5 797 1 263 418 22 01 إنجاز وتهنية ساحة لعب بالمضب الاصطناعي بحي الصحن الشرقي	7,491,000.00	7,311,492.50	0.00	7,311,492.50	0.00	7,311,492.50	100%
7	NE 5 797 1 263 418 22 02 إنجاز وتهنية ساحة لعب بالمضب الاصطناعي بحي 500 سكن	7,498,000.00	7,176,249.00	0.00	7,176,249.00	0.00	7,176,249.00	100%
8	NE 5 392 8 263 418 22 04 اقتناء وتركيب مضخات غاطسة لشبكة التطهير بأحياء الشهداء والحرية ببلدية الوادي	11,841,000.00	11,840,500.00	0.00	11,840,500.00	0.00	11,840,500.00	100%
9	NE 5 691 8 263 418 22 01 اقتناء حافلة لنقل المدرسي سعة 30 مقعد لحي الزبيديات	11,449,000.00	11,448,990.00	0.00	11,448,990.00	0.00	11,448,990.00	100%
10	NE 5 392 1 263 418 22 01 إنجاز شبكة التطهير بحي الشهداء على مسافة 230 مط ببلدية الوادي	5,155,000.00	4,973,691.80	0.00	4,973,691.80	0.00	4,973,691.80	100%
11	NE 5 392 5 263 418 22 01 تجديد شبكة التطهير الرئيسية بحي النجار على مسافة 450 م ط ببلدية الوادي	11,874,000.00	11,528,484.00	0.00	11,528,484.00	0.00	11,528,484.00	100%
12	NE 5 691 3 263 418 22 01 إنجاز تهنية خارجية لمدرسة الشط غربا	7,957,000.00	7,358,166.27	0.00	7,358,166.27	0.00	7,358,166.27	100%
13	NE 5 392 8 263 418 22 05 توسيع شبكة التطهير بأحياء بلدية الوادي على مسافة 3,5 كلم الحصة : 01 : الشهيد القروي ميمّة - تكسبت - القارة الحصة : 02 : الشهيد عز الدين ضو - الطلاية - سيدي مستور - الكوثر الحصة : 03 : النجاح - الهناء - الخيام - النسيم - السعادة الحصة : 04 : الصحن الشرقي - الكرايمية	35,814,000.00	30,029,030.00	0.00	30,029,030.00	0.00	30,029,030.00	100% 100% 100% 100%
14	NE 5 793 2 263 418 22 01 إنجاز الإدارة العمومية عبر أحياء بلدية الوادي أحياء (01 نوفمبر - 08 ماي - الناظور - النسيم - السعادة - الرمال - سيدي مستور - الشط - تكسبت - القارة ، سيدي عبد الله ، القند ، الشهداء ، الصحن ، المجاهدين - 18 فيفري - 19 مارس - أولاد أحمد - أولاد تواتي)	12,000,000.00	11,995,397.00	0.00	11,995,397.00	0.00	11,995,397.00	100%
15	NE 5 797 1 263 418 22 03 إنجاز وتهنية ساحة لعب بالمضب الاصطناعي بحي النسيم	7,807,000.00	7,806,400.00	0.00	7,806,400.00	0.00	7,806,400.00	100%
16	NE 5 793 2 263 418 23 01 تجديد شبكة الإدارة العمومية بمصباح LED من مفترق الطرق وإزيتن إلى مفترق الطرق مكافحة الشرطان ومن مفترق الطرق المحطة البرية إلى حدود بلدية الوادي	10,955,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	100%
	المجموع العام	174,245,000.00	161,545,641.62	0.00	150,587,658.62	0.00	150,587,658.62	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية للمخطط البلدي للتنمية لبلدية الوادي

لسنة 2022 من مصلحة التجهيز لبلدية الوادي.

من خلال الجدول رقم 12 أن جزءه الكبير الخاص بتمويل المشاريع للمخطط البلدي للتنمية الموجه لبلدية الوادي لسنة 2022 هو أيضا وجهة لصيانة شبكة تصريف الصحي وذلك من خلال الخلل الكبير والمتكرر خاصة عند تساقط الأمطار الذي وقع خلال هذه السنة على مستوي مراكز التوزيع الصرف الحي بالشط وحي سيدي مستور كما تمت عملية توسيع شبكة التطهير بأحياء بلدية الوادي على مسافة 3.5 كلم حيث وجهة إعانات مالية من الولاية إلى بلدية الوادي عن طريق مديرية البرمجة ومتابع الميزانية في شكل PCD حيث كانت نسبة 40% من مجموع رخص البرامج المفتوحة لسنة 2022 موجهة لشبكة التطهير الصحي .

3-5 أهم مجالات المشاريع التنموية الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية 2019 إلى 2022:

الجدول رقم 13: مجالات المشاريع التنموية الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية للسنوات 2019 إلى 2022:

المجالات للسنوات 2019 إلى 2022	شبكة التطهير والصرف الصحي	الطرق	التربية والتعليم	التهيئة الحضرية	الإنارة العمومية	الرياضة والملاعب الجوّاري	شبكة المياه الصّالح للشرب	مجموع المبالغ المخصصة في برامج المخطط البلدي للتنمية PCD
المبلغ	22536300000	19291450000	7466650000	7094900000	3849200000	3703200000	1384900000	65326600000
النسبة	%34.49	%29.53	%11.42	%10.80	%5.89	%5.66	%2.11	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مصلحة المصالح الاقتصادية والميزانية

الشكل رقم 07: يوضح مجالات المشاريع التنموية الممولة عن طريق المخطط البلدي للتنمية للسنوات

2019 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مصلحة التجهيز والمصالح الاقتصادية والميزانية.

إذا يمكن من خلال الجداول رقم: 13 والشكل رقم: 07 أعلاه أن نستنتج أهم المجالات التي تهتم بلدية الوادي والتي يمكن تفصيلها فيما يلي :

1- إصلاح شبكة التطهير والصرف الصحي : تأتي عملية إصلاح شبكة التطهير والصرف الصحي مع تحديد جزء منها في صدارة اهتمامات بلدية الوادي حيث تستهلك نسبة 34.49% من إجمالي التمويلات لبرامج المخطط البلدي للتنمية، خاصة خلال السنوات 2021 و 2022، وذلك بسبب الأعطاب التي لحقت بالمركز الصرف الصحي بالشط جراء الأمطار مما خلف أضرار كبيرة حيث كلف خزينة البلدية والولاية مبالغ كبيرة لإصلاح هذا العطب مما جعل البلدية تركز بشكل كبير على اقتناء بعض المضخات والتي تكلفتها كبيرة وكذا صيانة وإعادة بعض الشبكات بحي سيدي مستور وحي الشهداء كما يرجع السبب الثاني هو إيصال شبكة الصرف الصحي لمناطق الظل حي بوحמיד وحي اميه باهي وغيرها .

2- الطرق: رتبت الطرق المرتبة الثانية في اهتمامات بلدية الوادي وذلك من خلال انجاز الطرق وإصلاح بعض الطرقات داخل تراب بلدية الوادي لفك العزلة حيث بلغت نسبة 29.53% من إجمالي التمويلات لتمتعها بمساحة كبيرة وتعدد التجمعات السكانية كما تم إتباع تعليمات الحكومة الذي ينصب حول الاهتمام والتركيز على مناطق الظل من خلال إيصال الطرقات وفك العزلة وجميع المرافق اللازمة لهم حيث نجد البلدية خلال السنوات الأربع 2019-2020-2021-2022 خصصت مبلغ قدره 1929145000 ولعل من أهم المشاريع المسجلة خلال هذه الفترة هي 7 كلم في حي اميه باهي و3 كلم في سيدي مستور شرقا لفك العزلة عن حي بوحמיד والسكنات الاجتماعية الجديدة كذلك حي النسيم والسعادة كما تم صيانة طرقات وسط المدينة وبعض الطرق للأحياء الأخرى .

3- التربية والتعليم : نلاحظ من خلال الجدول أن اهتمام البلدية ضمن برامج المخطط البلدي للتنمية في جانب التعليم والتربية يأتي في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة 11.42% من إجمالي التمويلات وذلك من خلال صيانة بعض المؤسسات الابتدائية داخل البلدية كما كانت توسعة لبعض المدارس عن طريق إنجاز حجرات دراسة جديد ويعود سبب ذلك لزيادة عدد التلاميذ عن كل سنة كما كانت التفاته للمدارس الواقعة في مناطق الظل والابتدائيات الجديدة عن طريق تكييف حجرات الدراسة وإنجاز مطاعم مدرسية لها خاصة ابتدائية بوحמיד وباهي علي ب 08 ماي و الزبيديات .

4- التهيئة الحضرية: رتبت التهيئة الحضرية في المرتبة الرابعة بنسبة 10.80% من الغطاء المالي المخصص في PCD حيث كانت اهتمامات البلدية خلال السنوات الأربع بتهيئة أكبر قدر ممكن من تجمعاتها السكانية

حيث سجلت مشاريع بمبالغ معتبرة في هذا المجال بمبلغ إجمالي 7094900000 حيث كانت الغاية من هذه التهيئة التقليل من فك الأتربة على الطرقات جراء الرياح بإيجاز الأرصفة خاصة أمام المدارس والطرقات الرئيسية وفي مناطق الظل.

5-الإنارة العمومية: بخصوص الإنارة العمومية فقد عرفت هي الأخرى اهتمام قصد بعث جو الرفاهة لساكني البلدية ومن أهم الإنجازات في هذا الجانب هو تغيير جل الإنارة القديمة إلى نوعية LAD وذلك مما عرفته هذه النوعية من امتيازات اقتصادية كذلك إنارة الطرق الرئيسية بالبلدية بالإنارة التي تعمل على الطاقة الشمسية. وكانت نسبة التمويل للبرامج المخطط للتنمية لبلدية الوادي المخصص للإنارة العمومية 5.89% كما كان نصيب من هذا النسبة مخصص لمناطق الظل حي الزبيديات وحي بوحمد في انجاز الإنارة العمومية.

6-الرياضة والملاعب الجوارية: أما بخصوص الجانب الرياضي كان إعطاء لمناطق الظل الجزء الكبير منه خاصة في سنة 2021 و2022 ضمن المخطط البلدي للتنمية لبلدية الوادي وذلك في انجاز مساحة لعب بالعشب الاصطناعي بقرية بوحمد وتهيئة وتكسيه بالعشب الاصطناعي بملاعب بحي الزبيديات وملعب آخر بحي الصحن الشرقي وكذا حي 500 سكن.

7- شبكة المياه الصالح للشرب: يعد التزويد بالمياه الصالح للشرب من أهم متطلبات التنمية المحلية وقد كان نصيب هذا الجزء ربما يعتبر هو الأقل من مجموع المشاريع الممولة والذي بلغ 2.11% وذلك راجع على أن شبكة توزيع الماء الصالح للشرب عبر بلدية الوادي وخلال سنوات الدراسة غيرت بالكامل على عاتق مديرية المياه بالوادي وربطها بمركز التوزيع المياه المصفى ب 19 مارس وعلى هذا الأساس لم يكون هناك مشاكل أو نقائص في هذا الجانب ومع ذلك تمت توسعة شبكة المياه الصالح للشرب بمجموع 04 كلم بحي السعادة والنسيم والصحن الشرقي وسيدي مستور .

المطلب الثاني: برامج التنمية المحلية الممولة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية
بلدية الوادي للفترة 2019 إلى 2022.

بغرض تفادي الفوارق في مجال التنمية المحلية بين الجماعات المحلية (البلديات والولايات) تم إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية ليقوم بتقديم المساعدات المالية للجماعات المحلية العاجزة ودعم برامج التنمية على المستوى المحلي، نظراً لأن إنشاء البلديات والمقدر حالياً بـ 1541 بلدية والولايات (58 ولاية) لم يكن مبني على معايير اقتصادية محددة وإنما على اعتبارات سياسية واجتماعية، فقد ترتب على ذلك عدم كفاية مصادر تمويلها في إنعاش التنمية المحلية. ونظراً لعجز الصندوق المشترك للجماعات المحلية في إنعاش والنهوض بالتنمية المحلية على المستوى المحلي ما جعل المشرع الجزائري يعيد النظر فيه بالتزامن مع إعادة النظر في القوانين المنظمة للجماعات المحلية (قانون البلدية والولاية)، حيث تم إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية إصلاحاً كلياً من مختلف الجوانب التنظيمية والهيكلية ومن حيث مهامه واختصاصاته من خلال المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية. ومن أجل إنعاش التنمية على المستوى المحلي وتحسيد التضامن والتعاون وتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية ما بين بلديات وولايات الوطن تدعم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بمصادر تمويل متعددة وهيكل إدارية متنوعة من شأنها أن تجعله يساهم في إنعاش التنمية المحلية على المستوى المحلي.

أولاً: نشأة ومهام الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية¹:

أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية، الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم: 73-134 المؤرخ في 09/08/1973 المتضمن إحداث مصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية، وهذا تطبيقاً للمادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 بسبب عجزه في المساهمة في التنمية المحلية على مستوى المحلي.

تمثل المهمة الأساسية لهذا الصندوق في تسيير صندوق التضامن للجماعات المحلية، وكذلك صندوق التضامن للجماعات المحلية. وهي الصناديق التي تم إنشائها بغرض المساهمة والنهوض بالتنمية المحلية على مستوى الولايات والبلديات من خلال تجسيد التضامن والتعاون ما بين بلديات وولايات الوطن لتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية بينها. يعد صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري

¹ بن عمر زبير، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3/العدد 02 ص 20-21، دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية، جامعة فرحات عباس سطيف، تاريخ النشر 2020/12/28.

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوع تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، مقره مدينة الجزائر العاصمة كما أن وزير الداخلية والجماعات المحلية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

ثانيا: مصادر تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية¹:

لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مصادر تمويل متعددة ومختلفة فهناك مصادر خاصة بميزانية الصندوق والمخصصة لتسييره والتي تتمثل في الإعانات السنوية الممنوحة من ميزانية الدولة لتسيير الصندوق، والهبات والوصايا، وكل مورد آخر 28 مرتبب بنشاط الصندوق. وهناك مصادر أخرى خاصة بالمهام التي يقوم بها في مجال التضامن والضمان فيما بين الجماعات المحلية بهدف إنعاش التنمية المحلية، والتي تتمثل أساساً في المصادر الجبائية التي اقرها المشرع له في مختلف القوانين الضريبية والمالية، والمصادر المخصصة لصندوق التضامن للجماعات المحلية وصندوق التضامن للجماعات المحلية المكلف بتسييرهم، وهي ما تهمنا في هذا الإطار:

1-المصادر الجبائية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

تتمثل المصادر الجبائية لتمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في الضرائب وحصص الضرائب التي يخصصها التشريع الساري المفعول، فهي تمثل أكثر من 90% من موارد الصندوق. المصادر الجبائية المصدر الأساس لتمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وعلى العموم تتمثل الضرائب والرسوم التي تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في النظام الجبائي الجزائري فيما يلي:

1-1 الضرائب والرسوم المباشر:

تتمثل الضرائب والرسوم المباشرة التي تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية فيما يلي: الرسم على النشاط المهني TAP، والضريبة الجزافية الوحيدة IFU، الرسم العقاري، ورسم التطهير (رسم رفع القمامات المنزلية).

1-2 الضرائب والرسوم غير المباشرة:

تتمثل الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية فيما يلي: الرسم على القيمة المضافة TVA والدمغة الجبائية على بالتفصيل. السيارات (قسمة السيارات)، والضريبة على الأرباح المنجمية.

¹ د.يامة إبراهيم، جامعة أحمد دراية -أدرار، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الخامس، مدى مساهمة ص ت ض للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية، تاريخ النشر 2017/04/10 ص 610,611,612.

ثالثاً: مجالات مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في التنمية المحلية لبلدية الوادي 2019 إلى 2022

بالرجوع إلى النصوص القانونية المتعلقة بهذا الصندوق لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المتضمن إنشائه ومهامه وسييره، وبعض مواد قانون البلدية والولاية نلاحظ أن لهذا الصندوق دور أساسا في إنعاش ودفع التنمية المحلية على المستوى المحلي، وذلك من خلال مختلف البرامج التي تمولها على المستوى المحلي سواء في مجال التضامن ما بين الجماعات المحلية أو في مجال ضمان التقديرات الجبائية الخاصة بالجماعات المحلية ومن خلال الدراسة الميدانية سوف نتطرق إلى أهم المشاريع التي مولت من طرف الصندوق في سنوات الدراسة المختلفة

1- المشاريع التنموية الممولة عن طريق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية لبلدية الوادي

2019

الجدول رقم 14: المشاريع الممولة عن طريق صندوق FCCL لسنة 2019:

الرقم	تسمية العملية	سنة الاستفادة	مبلغ العملية	الاستهلاك المقيد لدى المراقب المالي	المبلغ المستهلك	المبلغ المتبقي	القيمة الاجمالية	أمر بالانطلاق الاشغال	وضعية				ملاحظات
									النسبة	مالية	فيزيائية	متشعبة	
01	توسيع شبكة التطهير باحياء (التسييم السعادة للشهداء الصحن) على مسافة 1400 م	2019/74-	12,000,000.00	10,361,650.00	10,361,650.00	1,638,350.00	- شهرين ونصف	2019/12/31-	X				خصم الضمان
02	توسيع شبكة التطهير بحبي (البناء الذاتي وتكسبت) على مسافة 3235	2019/75-	24,000,000.00	23,998,937.61	23,998,937.61	1,062.39	03- اشهر	2021/01/17-	X				محضر تسليم
03	افتاء وتركيب أجهزة مدافيء للمدارس الابتدائية	2018/07-	52,187,201.44	33,870,732.00	33,870,732.00	9,129,268.00	08 أيام	2018/12/31-	X				خصم الضمان في الامضاء
04	تهيئة وإعادة الإعتبارلمدرسة مفرى علي 01	2019/38-	1,400,000.00	1,369,494.84	1,369,494.84	30,505.16	30- يوم	2019/12/31-	X				خصم الضمان
05	تهيئة وإعادة الإعتبارلمدرسة نصرات حشاتي	2019/48-	800,000.00	738,752.00	738,752.00	61,248.00	30- يوم	2019/12/31-	X				خصم الضمان
06	تهيئة وإعادة الإعتبارلمدرسة خضير الهادي	2019/61-	2,400,000.00	2,346,153.50	2,346,153.50	53,846.50	30- يوم	2019/12/31-					خصم الضمان
07	تهيئة وإعادة الإعتبارلمدرسة رزوق الحبيب	2019/63-	1,700,000.00	55,930.00	1,634,465.00	65,535.00	30- يوم	2019/12/31-	X				خصم الضمان ناقص الالتزام بالمتابعة التقنية
08	تكملة تهيئة وإعادة الإعتبارلمدرسة شافوري محمد	2019/112-	500,000.00	379,559.50	379,559.50	120,440.50	30- يوم	2020/12/20-	X				خصم الضمان
	المجموع		94,987,201.44	73,121,209.45	74,699,744.45	11,100,255.55							

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية للصندوق التضامن والضمان للجماعات

المحلية لبلدية الوادي لسنة 2019 من مصلحة التجهيز لبلدية الوادي - الحساب الإداري لسنة 2019.

من خلال الجدول التالي نجد أن كل اهتمامات البرامج المخصصة في شكل الإعانة المالية عن طريق الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من الولاية المخصصة لبلدية الوادي وجهة إلى مجالين هما شبكة التطهير وكذا مجال التعليم عن طريق إعادة الاعتبار لبعض المدارس الابتدائية حيث نلاحظ من خلال الجدول أن البرامج لشبكة التطهير خصص له مبلغ بقيمة 36000000.00 دج أي بنسبة 37.89% من إجمالي الإعانة المالية لسنة 2019 أما المبلغ الباقي والذي هو بقيمة 58987210.44 دج أي بنسبة 62.11% خصص لمجال التعليم عن طريق أعاد الاعتبار لبعض المدارس الابتدائية لبلدية الوادي كما نلاحظ أن كل العمليات تمت في وقتها المحدد وبقيمة مالية أقل من المبلغ المخصص لها .

2- المشاريع التنموية الممولة عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للبلدية 2020

الجدول رقم 15: المشاريع الممولة عن طريق صندوق FCCL لسنة 2020:

الملاحظات	بلدية الوادي							رقم		
	النسبة الفيزيائية	النسبة المالية	المبلغ المتبقي للتسديد	التسديدات	اجال الانجاز	تاريخ الامر بالعمل	الالتزامات		رخصة الالتزام	تسمية العملية
عملية منتهية تحويل المبلغ الى الميزانية الإضافية	100%	100%	1,977.60	11,998,022.40	06 اشهر	2020/02/02	5,486,297.00	12,000,000.00	إعادة الاعتبار لشبكة التطهير والمشاعب عبر الاحياء	01
عملية منتهية في إطار إعادة المبلغ المتبقي للجهات المانحة	100%	100%	3,867,951.44	33,870,732.00			10,614,829.06	14,482,780.50	اقتناء وتركيب أجهزة مدافئ للمدارس الابتدائية	02
في اعداد ملحق ضبط الكميات النهائية	95%	95%	59,640.50	379,559.50	30- يوم	2020/12/20	440,359.50	500,000.00	تكملة تهيئة وإعادة الاعتبار لمدرسة شافقوري محمد	03
عملية منتهية تحويل المبلغ الى الميزانية الإضافية	100%	100%	750.00	1,599,250.00	01- شهر	-	1,599,250.00	1,600,000.00	تكملة تهيئة وإعادة الاعتبار لمدرسة فتح الله أحمد	04
في طور الاجاز	80%	0%	2,100.00	0.00	01- شهر	-	1,997,900.00	2,000,000.00	تهيئة وإعادة الاعتبار لمدرسة بن يامة عبد الكريم	05
عملية منتهية في إطار إعادة المبلغ المتبقي للجهات المانحة	100%	100%	193,370.00	1,006,630.00	30- يوم	-	1,006,630.00	1,200,000.00	تكملة تهيئة وإعادة الاعتبار لمدرسة خضير الهادي	06
عملية منتهية تحويل المبلغ الى الميزانية الإضافية	100%	95%	284,030.00	5,715,970.00	-	-	5,999,370.00	6,000,000.00	توسيع شبكة التطهير بحي المراغية على مسافة 600 ماط	07
في إطار التسوية المالية	100%	40%	6,938,738.02	4,661,261.98	-	-	11,473,116.00	11,600,000.00	تكملة توسيع وتجديد شبكة التطهير بحي البناء الذاتي وهي تكسبت مسافة 900 ماط	08
			11,348,557.56	59,231,425.88			38,617,751.56	49,382,780.50	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية للصندوق التضامن والضمان للجماعات

المحلية لبلدية الوادي لسنة 2020 من مصلحة تجهيز بلدية الوادي - الحساب الإداري لسنة 2020.

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بالمشاريع التنموية الممولة عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لبلدية الوادي لسنة 2020 أن هذه المشاريع وجهت أيضا لنفس المجالات مثلها مثل سنة 2019 وهما مجال التعليم وشبكة التطهير لكن بمبالغ أقل حيث نجد أن شبكة التطهير خصص لها مبلغ بقيمة

296000000.00 دج أي بنسبة 59.93% والمبلغ الباقي وهو 19782780.50 أي بنسبة 40.07% خصص للمشاريع في مجال التعليم على شكل إعادة الاعتبار لبعض المدارس الابتدائية لبلدية الوادي كما نلاحظ أن كل العمليات تمت في وقتها المحدد وبقيمة مالية أقل من المبلغ المخصص لها .

3- المشاريع التنموية الممولة عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للبلدية 2021

الجدول رقم 16: المشاريع الممولة عن طريق صندوق FCCL لسنة 2021:

الملاحظات	بلدية الوادي							رقم		
	النسبة المالية	النسبة القريبانية	المبلغ المتبقى للتسديد	التسديدات	اجال الانجاز	تاريخ الامر بالعمل	الالتزامات		رخصة الالتزام	تسمية العملية
عملية منتهية تحويل المبلغ الى الميزانية الإضافية	100%	100%	1,062.39	23,998,937.61	03 شهر	2021/01/17	3,863,527.50	24,000,000.00	توسيع شبكة التطهير بحي (البناء الذاتي وتكسبت) على مسافة 3235	03
			1,062.39	23,998,937.61			3,863,527.50	24,000,000.00	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية للصندوق التضامن والضمان للجماعات

المحلية لبلدية الوادي لسنة 2021 من مصلحة التجهيز لبلدية الوادي - الحساب الإداري لسنة 2021.

من خلال الجدول الخاص بالمشاريع التنموية الممولة عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لبلدية الوادي لسنة 2021 أن الصندوق مول عملية واحدة فقط وهي توسيع شبكة التطهير بحي البناء الذاتي وحي تكسبت بقيمة مالية قدرها 24000000.00 دج والعملية أنجزت في وقتها وبنسبة 100%.

4- المشاريع التنموية الممولة عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للبلدية 2022

الجدول رقم 17: المشاريع الممولة عن طريق صندوق FCCL لسنة 2022:

ملاحظات	النسبة		المبلغ المتبقى	المبلغ المستهلك	مبلغ الالتزام	رخصة البرنامج الأصلية	سنة الاستفادة	تسمية العملية	رقم
	النسبة المالية	النسبة القريبانية							
عملية منتهية فزيانيا في إطار المخالصة	95%	100%	284,030.00	5,715,970.00	5,999,370.00	6,000,000.00	2022/14	توسيع شبكة التطهير بحي المراغية على مسافة 600 م/ط	01
في طور الانجاز	40%	80%	6,938,738.02	4,661,261.98	11,473,116.00	11,600,000.00	2022/15	تكملة توسيع وتجديد شبكة التطهير بحي البناء الذاتي وهي تكسبت مسافة 900 م/ط	02
			7,222,768.02	10,377,231.98	17,472,486.00	17,600,000.00		المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية للصندوق التضامن والضمان للجماعات

المحلية لبلدية الوادي لسنة 2022 من مصلحة التجهيز لبلدية الوادي - الحساب الإداري لسنة 2022.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصندوق مول مشاريع بلدية الوادي بمشروعين فقط وهما توسيع شبكة التطهير بحي المراغنية وكذا تكملة وتحديد لشبكة التطهير بحي البناء الذاتي ببلغ إجمالي قدره 17600000.00 دج كما نلاحظ أن هذه المشاريع أجزت في وقتها وبمبالغ أقل مما خصص لها من طرف الصندوق.

5- أهم مجالات المشاريع التنموية الممولة عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للسنوات 2019 إلى 2022

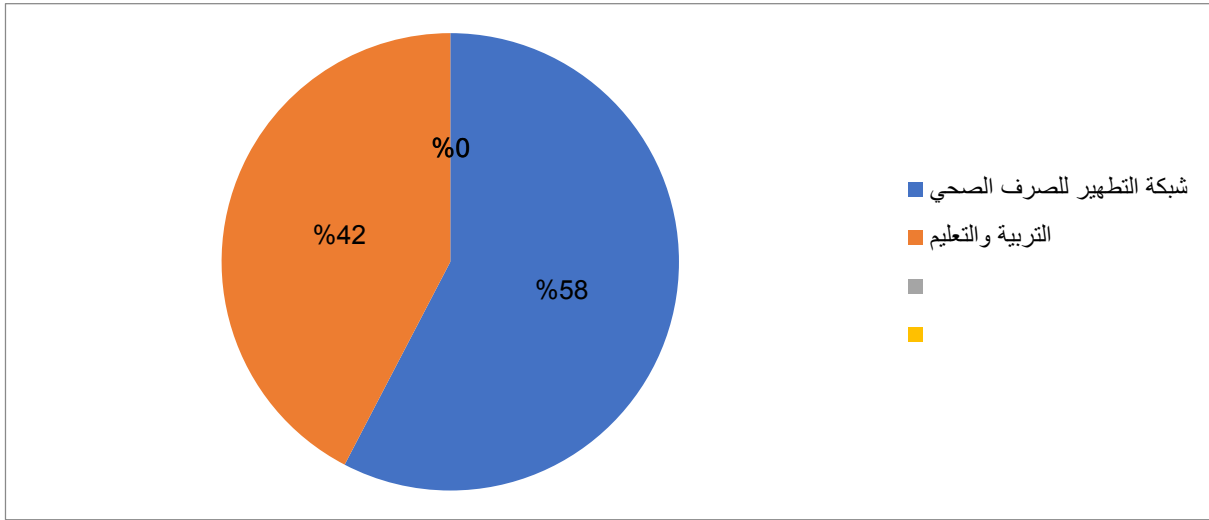
إن المجلس الشعبي البلدي لبلدية الوادي كان من أهم وأولى اقتراحاته إدراج مشاريع تمس شبكة التطهير وكذا التعليم، الذي رفعها إلى الوصاية أي المجلس الولائي، حيث صادق هذا الأخير على الاقتراحات من خلال رصد مبالغ كبيرة عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، خلال السنوات الأربع من 2019 إلى 2022، وذلك بسبب الأعطاب التي عرفتتها شبكة التطهير بالبلدية الوادي، وكذا إعطاء أهمية لقطاع التعليم ومن خلال الجدول والشكل التالي سوف نتعرف على المبالغ المرصودة لها:

الجدول رقم (18): أهم مجالات التنمية الممولة عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

المجالات للسنوات من 2019 إلى 2022	شبكة التطهير والصرف الصحي	التربية والتعليم	مجموع المبالغ المخصصة في برامج الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية
المبلغ	10720000000	7876998194	185969981.94
النسبة	%57.64	%42.36	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية لبلدية الوادي للسنوات عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من مصلحة التجهيز لبلدية الوادي.

الشكل رقم 08: يوضح مختلف المشاريع الممولة عن طريق صندوق الضامن والتضامن للجماعات المحلية لبلدية الوادي 2019 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على وضعية مختلف المشاريع التنموية لبلدية الوادي للسنوات عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من مصلحة التجهيز لبلدية الوادي.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 08 الذي يوضح مختلف المشاريع الممولة عن طريق الصندوق التضامن من طرف ولاية الوادي للمشاريع المقترحة من طرف المجلس البلدي لبلدية الوادي أن الوصاية اختارت المجالات الحساسة لسد النقائص لبلدية الوادي وذلك بتخصيص مبالغ كبيرة في السنوات الأربع واهتمامها بجانب التعليم الذي يعد الركيزة الأساسية لكل البلديات وكذا في مجال التطهير والصرف الصحي بسبب الأعطاب التي عرفتتها شبكة الصرف بالبلدية في السنوات الأخيرة مما كلف البلدية تكاليف باهظة وأصبحت عبئاً على ميزانيتها مما جعل الوصاية تتدخل عن طريق الولاية في دعم البلدية بضخ مبالغ مالية في شكل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وكذا المخطط البلدي للتنمية كذلك اهتمام الدولة بمناطق الظل في السنوات 2021-2022 من خلال توسيع شبكة التطهير وإعادة الاعتبار للمدارس الابتدائية من تكييف وصيانة للمدارس .

خلاصة الفصل

من خلال هذا المبحث تم التعرف على مختلف مصادر التمويل التي تعتمد عليها بلدية الوادي في القيام بالتنمية المحلية، حيث بداية تعتمد على مصادرها الذاتية من خلال المبلغ المقتطع من إيرادات قسم التسيير؛ ولعدم كفاية هذا المصدر وتعدد متطلبات التنمية المحلية في مختلف المجالات، دعمت هذه الأخيرة بمصادر خارجية لعل أهمها مساهمات ميزانية الدولة من خلال مخططات البلدية للتنمية، ومساهمات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

ومن خلال دراستنا للموضوع تبين لنا مدى مساهمة ميزانية الدولة في تحقيق التنمية المحلية لبلدية الوادي في السنوات الأربع من سنة 2019 إلى غاية سنة 2022 تمثل عن طريق مخططات البلدية للتنمية التي كانت لها حصة الأسد في تمويل التنمية المحلية ببلدية الوادي إذ تمول 77.88% من إجمالي التمويلات، يأتي في المرتبة الثانية إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة 22.15% من إجمالي التمويلات لميزانية الدولة وهذا دون احتساب المبلغ المقتطع من إيرادات قسم التسيير؛

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لميزانية البلدية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، تطرقنا في المحور الأول الى المفاهيم المتعلقة بميزانية البلدية ومراحل اعدادها، أما المحور الثاني تطرقنا لمختف المفاهيم المتعلقة بالتنمية من خلال تعرفها والتعريف على مختلف عناصرها مع تعداد أهم مجالاتها، كما تم التعرف على مختلف مصادر التمويل التي تعتمد عليها البلدية للقيام بالتنمية المحلية، ومع تولي الدولة اهتمام خاص في هذا الجانب، حيث يدخل ضمن أولوياتها وكون البلدية المحرك الأساسي لعجلة التنمية وتمثل حلقة ربط بين السلطة العليا للبلاد والشعب وتعمل في اطار نظام اداري محلي قائم على قواعد اللامركزية الإدارية، اذا فان البلدية تعتمد على مصادر تمويلها على المصادر الذاتية وهو المبلغ المقتطع من قسم التسيير موجه للتجهيز والاستثمار، ولعدم كفاية هذا المصدر وتعدد متطلبات التنمية المحلية في مختلف مجالاتها، تلجأ البلدية الى المصادر الخارجية وتمثل في مساهمة الدولة وذلك عن طريق مخطط البلدي للتنمية، وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

1. اختبار صحة الفرضية

بعد التطرق الى مختلف أجزاء الدراسة وخاصة الجانب، يمكن اختبار الفرضيات الموضوعية مسبقا في الاتي:

1.1 اختبار الفرضية الأولى

من خلال البحث في الجانب النظري والتطبيقي ثبتت صحة الفرضية الأولى وذلك لأهمية مجالات التنمية المحلية، حيث تعمل التنمية المحلية على تحقيق جملة من الأهداف من خلال مجالاتها، نجد في المجال الاقتصادي تعمل التنمية المحلية على رفع وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وذلك عن طريق زيادة في فرص العمل المستقر والمنتج، كما نجد في المجال التنمية الإدارية والتي تعمل بدورها في زيادة الكفاءة والمهارة وتحسين في قدراتها لمواجهة وحل المشاكل، أما المجال التنمية البشرية والتي تهدف تحسين مستواهم التعليمي، والصحي، والغذائي من خلال توسيع الهياكل التربوية والاجتماعية والصحية والبيئية.

2.1 اختبار الفرضية الثانية

تمثل مساهمة المخطط البلدي للتنمية في المشاريع المحلية في كل القطاعات، كما أنه الوسيلة المثلى للتهيئة العمرانية ويعد وفقا للبرنامج الوطني والبرنامج القطاعي للتنمية لتلبية حاجيات السكان، كما تطرقنا من خلال بحثنا أن المخطط البلدي يساهم بشكل كبير ويعد مصدر تمويل خارجي مهم، وذلك برصد مبالغ هي الأكبر في جميع المصادر ويشمل

جميع القطاعات، ولعل أبرز مميزات أنه يقوم على مبدأ اللامركزية التخطيط والذي يقصد به اشراك الجماعات المحلية في عملية التنمية.

3.1 اختبار الفرضية الثالثة

يتمثل دور صندوق الضامن والتضامن للجماعات المحلية في المساهمة والنهوض بالتنمية المحلية على مستوى الولايات والبلديات وهي المهمة الأساسية التي أنشئ عليها الصندوق، وذلك من خلال تمويل برامج التنمية خاصة للجماعات المحلية خاصة العاجزة من خلال تقديم مساعدات مالية لدعم برامج التنمية على المستوى المحلي مع تجسيد التضامن والتعاون وتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية بين بلديات الوطن، كما يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، موضوعة تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، ويعتبر وزير الداخلية والجماعات المحلية هو الامر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

2. نتائج الدراسة

تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى النتائج والتي يمكن ايجازها على النحو التالي:

1- تساهم ميزانية بلدية الوادي في عملية التنمية المحلية من خلال الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير المخصص لتمويل نفقات قسم التجهيز والاستثمار، ويعتبر التمويل الداخلي غير كافي وهو أقل بكثير من الموارد الخارجية لميزانية البلدية؛

2- تمثل مخططات البلدية للتنمية التمويل الأكبر في تمويل التنمية المحلية لبلدية الوادي، وهذا ما تطرقنا اليه من خلال بحثنا اذ تمول بلدية الوادي 77.88% من إجمالي التمويلات، يأتي في المرتبة الثانية إعانات صندوق الضامن والتضامن للجماعات المحلية بنسبة 22.15% من إجمالي التمويلات؛

3- تحتل عملية اصلاح شبكة التطهير المكانة الأولى في اهتمامات بلدية الوادي، وذلك خلال سنوات الدراسة للبحث 2019-2022 بسبب الاعطاب المتكررة في الشبكة، وكذا المرتبة الأولى في المشاريع الممولة عن طريق مخططات البلدية للتنمية، حيث تستهلك نسبة 34.49% من إجمالي التمويلات لبرامج المخطط البلدي للتنمية؛

4- خصصت جزء كبير من تمويلات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للتكفل بالأعطاب على مستوى شبكة التطهير حيث خصص نسبة 57.64%، كما خصصت باقي التمويل لجانب التعليم في صيانة الابتدائيات؛

5- اهتمام والتركيز على انجاز مشاريع تنموية خاصة بمناطق الظل لبلدية الوادي، انجاز تهيئة حضرية، بناء مرافق، انجاز ابتدائيات، انجاز ملاعب جواريه وتخصيص لها أغلفة مالية من جميع الموارد المالية للبلدية سواء الموارد الداخلية أو الخارجية؛

3. توصيات الدراسة

بناء على النتائج السابق، وانطلاقاً مما تطرقنا إليه يمكن تقديم بغض التوصيات وذلك فيما يلي:

- الاعتماد أكثر على المداخيل الذاتية وذلك من خلال الزيادة في إيرادات الذاتية للبلدية مثلاً عن طريق تعيين مبالغ الكراء للمحلات المستأجرة في الأسواق، تحقيق المداخيل عن اللوحات الاشهارية للمحلات، تسوية ملفات الأراضي للمواطنين ومنح رخص بناء ورخص مطابقة لأنها تعتبر من أهم مداخيل البلدية، بناء أسواق والمذابح وغيرها ... ؛
- نسبة 10% الموجهة لقسم التجهيز ولاستثمار من قسم التسيير للميزانية البلدية لا تكفي فهي نسبة صغيرة ولا يمكن لها تغطية حاجيات البلدية للمشاريع التنموية، فهذا يعتمد على المداخيل لأنه كلما كانت المداخيل كبيرة كلما كانت ميزانية البلدية إيجابية ويقابلها نسبة 10% لقسم التجهيز مرتفعة؛
- الخروج من التطبيق القديم للإدارة البلدية من بلدية تمثل عبئ على ميزانية الدولة نحو بلدية تستثمر في مشاريع منتجة، مثل بناء محلات تجارية وكرائها، بناء حضيرة السيارات، بناء نزل...؛
- تقسيم بلدية الوادي الى بلديتين أو أكثر لأنه من الصعب جداً أن تتحقق التنمية في بلدية عدد سكانها 214 ألف نسمة وبها 83 ابتدائية، وتعتبر من أحد أكبر البلديات في الوطن؛
- فك البلدية عن الدائرة وربطها مباشرة بالولاية وذلك لتسهيل جميع العمليات الإدارية بأقل وقت؛

4.أفاق الدراسة

انطلاقاً من الدراسة الحالية يمكن أن نواصل في أفاق أخرى قد تقدم أبعاد جديدة لموضوع الدراسة، يمكن استعراضها كما يلي:

- مصادر تمويل الخارجية لميزانية البلدية وأثرها على التنمية المحلية؛
- أهمية الرقابة على ميزانية البلدية والأعوان المكلفون بالرقابة؛
- المصادر الذاتية لميزانته البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- ¹: محمد شاكر عصفور، أصول الميزانية العامة، دار الميسرة، عمان، 2008.
- ¹: أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الافاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- ¹: حسن عبد الكريم محمد خالد، الميزانية العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد، 64، 2007.
- ¹: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ص 159.
- ¹: محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العمل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- ¹: سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008 ط، 01.
- ¹: فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ط، 01.
- ¹: خالد شحادة خطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007 ط، 01.
- ¹: مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة الموازنات العامة، دار زهران، عمان، 2000.
- ¹: طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- ¹: محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2008.
- ¹: محمد عباس المحريزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار حكمة للطباعة للنشر والتوزيع الجزائر، 2004.
- ¹: رشيد حمدي، ميزانية البلدية في مواجهة العجز المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع إدارة ومالية، بن عكنون الجزائر، 2002.
- ¹: عبد الحميد محمد قاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات العربية، مصر، 1976.
- ¹: بشير يلس شاكش، المالية العامة-مبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- ¹: كراج مصطفى، أثر التمويل المركزي في استقلالية الجماعات المحلية في القانون الإداري الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 02، الجزائر، 1996.
- ¹: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 203.
- ¹: محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- ¹: محمد بن مالك، التخطيط الإقليمي وتنمية الاقتصاد المحلي، مقارنة بين المقاربة الصينية والمقاربة الجزائرية، الطبعة الأولى: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، حي الكورس عمارات بركامه -بسكرة -الجزائر، 2018.
- ¹: الجندي مصطفى، المرجع في الإدارة المحلية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999.

2- الأطروحات والمذكرات:

- ¹: بن صالح سميرة، مذكرة تخرج حول: تمويل التنمية المحلية، إشراف: مسيخ إسماعيل، ولاية قلمة من 03 فيفري 2009 إلى 01 أفريل 2009، ص 2008-2009.
- ¹: ابراهيمي نصيرة، ناصور عبد القادر، معوقات التنمية المحلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر الوادي، الجزائر، 2018.
- ¹: نائل عبد الحافظ، العولمة، إدارة التنمية الأسس -النظريات -التطبيقات العملية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- ¹: بن الطاهر حسين، التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24، 2012.
- ¹: أحمد عبد الفتاح ناجي، التخطيط للتنمية في الدول النامية، صنعاء، المكتب الجامعي الحديث، 2011.
- ¹: ونيه رايح أشرف رضا، معوقات التنمية المحلية، رسالة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 1998.
- ¹: محمد عبد العزيز عجيبة وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت: دار النهضة العربية، 1983.
- ¹: هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2013.
- ¹: شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011 ص 86.
- ¹: شبيوط سليمان ونوي طه حسين، إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والآليات، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة الجلفة، 2010.
- ¹: محمد فرحي، دور البعد الروحي في إدارة التنمية الاقتصادية وأثره في محاربة الفساد الإداري، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول (الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية) يومي: /03 04 ديسمبر 2006 معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي خميس مليانة.
- ¹: وفق قانون الصفقات العمومية 10-236 المؤرخ في 01 أكتوبر سنة 2010 المعدل والمتمم بالتعديل وفق المرسوم الرئاسي رقم 247-15 مؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- ¹: شويح بن عثمان، رسالة ماجستير، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية - دراسة حالة البلدية-جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.
- ¹: بلقيل نورالدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية - دراسة ميدانية بولاية المسيلة وباتنة، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، قسم العلوم الاقتصادية 2019.
- ¹: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، "إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- ¹: عبد القادر موفق، الرقابة المالية على البلدية في الجزائر: دراسة تحليلية ونقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الحاج، باتنة، 2015.
- ¹: محمد الطاهر عزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر، 2010-2009.
- ¹: عثمان عزيزي، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة"، دراسة حالة (بلدية قايس وبلدية الرميلة)"، رسالة ماجستير، قسم التهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة.
- ¹: عبد السلام لعياضي، التنمية المحلية والفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد" الفاعلون والبرامج"، رسالة ماجستير، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة -الجزائر-2009-2008.
- ¹: غندوري عبد الحي، تحسين الخدمة العمومية كمقاربة لتحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر، جامعة ادرار - الجزائر - كلية الحقوق والعلوم السياسية 2019-2018.
- ¹: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة قاصد مرباح، مساهمة الأدوات الاقتصادية في تسيير النفايات نوقشت واجزت علنا بتاريخ 2019/07/04.

- ¹: محمد عزة، ترشيد الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2009-2010.
- ¹: شنيخر تقوى، رقابة الوالى على ميزانية البلدية دراسة تطبيقية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
- ¹مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي من اعداد الحسين بحري، هادية، ريم السنة الجامعية 2016/2017 ص 93.
- ¹ عبد القادر موفق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الرقابة المالية على البلدية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014_2015.
- ¹ جعرون خليل، شيبوط رابح أمين، شهادة ماستر في الحقوق، أجهزة الرقابة المالية على البلدية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019_2020.
- ¹ عروسي نور الهدى، زيد صفاء، مذكرة نيل شهادة الماستر، إجراءات إعداد والرقابة على ميزانية البلدية، جامعة محمد لخضر، بسكرة، 2019,2020.
- ¹: مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم . التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة،2006-2005.
- ¹: عباسة أمينة، الصندوق المشترك للجماعات المحلية، مذكرة التخرج، الدفعة 42، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2009.
- ¹: أحمد سويقات، الرقابة على أعمال الإدارة العمومية في الجزائر، أطروحة لنيل دكتوراه جامعة محمد خيضر - بسكرة -كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

3-القوانين:

- ¹: المادة 186 من قانون البلدية لسنة 1990.
- ¹: المادة 3 من القانون رقم 05-88 المتعلق بقوانين المالية.
- ¹: المرسوم رقم: 145-67 بتاريخ: 31 جويلية 1967 المتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير .
- ¹: القرار الوزاري المشترك الذي يحدد نسبة الاقتطاع لسنة 2019 كان بتاريخ: 20 جانفي 2019.
- ¹: المادة 176 فقرة أولى من قانون البلدية لسنة 2011.
- ¹: المادة 149 من قانون البلدية لسنة 1990.
- ¹: المادة 274 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- ¹: القانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011 المتعلق بقانون البلدية.
- ¹الامر 21-13 المؤرخ في 2021/08/31 يعدل ويتم احكام القانون 11-10 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية عدد 67 لسنة 2021 المادة 3 منه التي نصت على المادة 64 مكرر .
- ¹المادة 85 من قانون البلدية لسنة 2012 ص 15.
- ¹المادة 93 من قانون البلدية لسنة 2012 ص16.
- ¹انظر لمقتضيات المرسوم التنفيذي سالف الذكر بالجريدة الرسمية، العدد 73 لسنة 2016، ص 03.
- ¹منشور رقم 6400 مؤرخ في 20 جويلية 2018 يتعلق بكيفيات تطبيق مرسوم تنفيذي رقم 16-320 المتضمن الاحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية.

- ¹ المادة 16 من المرسوم التنفيذي 16-320 المنظم لمنصب الأمين العام للبلدية: ممارسة مستخدمي البلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- ¹ المرسوم التنفيذي رقم 11-344 مؤرخ في 20/09/2011 يتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية، الجريدة الرسمية، العدد 53 لسنة 2011.
- ¹ المرسوم رقم: 134-73 المؤرخ في 09/08/1973 المتضمن إحداث مصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية.
- ¹ الامر 06-03 مؤرخ في 15/07/2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الجريدة الرسمية، عدد 46 لسنة 2006.
- ¹ المرسوم التنفيذي رقم 20-194 المؤرخ في 25 يوليو 2020 المتعلق بتكوين الموظفين والاعوان العموميين وتحسين مستواهم في المؤسسات والإدارات العمومية، الجريدة الرسمية، عدد 43 لسنة 2020.
- ¹ مرسوم تنفيذي رقم 19-336 مؤرخ في 08/12/2019 يتضمن ادماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الادماج المهني والادماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، الجريدة الرسمية، عدد 76 لسنة 2019.
- ¹ تطبيق قوانين المالية والتعليمات الوصائية وخاصة المتمثلة في التعليمات C1 والقانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35 لسنة 1990.
- ¹ المرسوم التنفيذي رقم 12-315 مؤرخ في 21 اوت 2012، يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها، الجريدة الرسمية، عدد 49 لسنة 2012.
- ¹ المادة 179 من قانون البلدية سالف الذكر: تحتوي ميزانية البلدية على قسمين التسيير والتجهيز والاستثمار.
- ¹ انظر المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقيضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، عدد 50 لسنة 2015 وكذا المادة 189 من قانون البلدية.
- ¹ المواد 157-158 حتى 167 من قانون البلدية سالف الذكر.
- ¹ المرسوم التنفيذي رقم 90-30 مؤرخ في اول ديسمبر 1990، المتعلق بالأحكام الوطنية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، عدد 52 لسنة 1990.
- ¹ المادة 111 من قانون البلدية: يبادر ويتخذ كل اجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي.
- ¹ المادة 182 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 05.
- ¹ المادة 180 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 05.
- ¹ المادة 149 من قانون البلدية: تضمن البلدية سير المصالح التي تهدف الى تلبية حاجيات مواطنيها....
- ¹ المادة 123 من قانون البلدية: تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة علة ... صيانة طرقات البلدية....
- ¹ قانون رقم 14-08 مؤرخ في 09 اوت 2014، يعدل وينتم الامر رقم 700-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970 و المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية، عدد 49 لسنة 2014.
- ¹ طبقا للمادة 412 من القانون رقم 08-09 اوت مؤرخ في 25 فيفري 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والادارية، الجريدة الرسمية، عدد 21 لسنة 2008.
- ¹ قانون رقم 14-363 المؤرخ في 1 ديسمبر 2014، المتعلق بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، الجريدة الرسمية، عدد 72 لسنة 2014.
- ¹ قانون رقم 14-06 المؤرخ في 9 اوت 2014، المتعلق بالخدمة الوطنية، الجريدة الرسمية، عدد 48 لسنة 2014.
- ¹ المادة رقم 62 وما يليها من القانون العضوي رقم 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات سالف الذكر.

- ¹القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 02 لسنة 2012.
- ¹المرسوم التنفيذي 15-19 المؤرخ في 25 يناير 2015، المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها، الجريدة الرسمية، عدد 07 لسنة 2015.
- ¹القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 يحدد مطابقة البناءات وانمام انجازها، الجريدة الرسمية، عدد لسنة 2008.
- ¹قانون 04-05 مؤرخ في 14 اوت 2004، يعدل ويتم القانون رقم 90-29 المؤرخ في اول ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، عدد 51 لسنة 2004.
- ¹طبقا للمخطط البلدي للتنمية للمزيد انظر القانون رقم 73-136 المؤرخ في 09 اوت 1973 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية، الجريدة الرسمية، عدد 67 لسنة 1973.
- ¹المرسوم التنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 24 مارس 2014، يتضمن انشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، عدد 19 لسنة 2014.
- ¹المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الامرين بالصراف والمحاسبين العموميين وكيفياتها ومحتواها، الجريدة الرسمية، عدد 43 لسنة 1991.
- ¹المرسوم التنفيذي رقم 11-381 مؤرخ في 21 نوفمبر 2011 يتعلق بمصالح المراقبة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 64 لسنة 2011.

4- المجالات:

- ¹المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية - المجلد 3/العدد 2 سنة 2020 صفحة 29 - عنوان دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية / بن عامر زبير جامعة فرحات عباس سطيف تاريخ النشر 28-12-2020
- ¹مجلة بلدية الوادي، رؤية شاملة سنة 2011، العدد 4 ص 4.

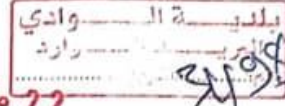
5- المقابلات:

- ¹مقابلة مع السيد رئيس مصلحة تليخيص الميزانية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بالوادي بتاريخ 28/01/2024 على الساعة 14:30 مساء.

الملاحق



إلى السيد: رئيس بلدية الوادي



الموضوع: طلب تسهيل الحصول على معلومات

في إطار إعداد مذكرة ماستر و للحصول على المعلومات النظرية في الوسط العلمي المهني نطلب من سيادتكم إمكانية استقبال الطلبة الآتية أسمائهم:

- اسم واللقب الطالب: سليمان الأزهر. تاريخ ومكان الميلاد: 1984/03/10 ب. الوادي رقم التسجيل: 9063278.

- التخصص: ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي.
- عنوان المذكرة: دور ميزانية بلدية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية الوادي 2019-2022.
- الأستاذ المشرف: بشير بن موسى.

رئيس القسم



موافقة المؤسسة المستقبلة

